برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة

تقرير
مجلس الادارة
عن أعماله في دورته الخامسة

٩-٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والثلاثون

الملحق رقم ٢٥ (A/32/25)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٧

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثائق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثائق
الأمـــم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

[الاصل : بالانكليزية]
[التاريخ : ٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧]

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٢	١
الفصل		
الاول - تنظيم الدورة	٣ - ١٦	٢
الثاني - المناقشة العامة	١٧ - ٧٨	٧
الثالث - الأمور المتعلقة بالبرنامج	٧٩ - ٢٧٦	٢٤
ألف - مقدمة ومناقشة عامة	٧٩ - ٩٣	٢٤
باء - تقييم البيئة	٩٤ - ١٣٢	٢٧
جيم - ميادين العمل ذات الأولوية	١٣٣ - ٢٣١	٣٥
دال - التدابير المساندة	٢٣٢ - ٢٥٥	٥٥
هاء - الادارة البيئية بما فيها القانون البيئي	٢٥٦ - ٢٧٣	٦٠
واو - الاجراءات العامة بشأن الأنشطة البرنامجية	٢٧٤ - ٢٧٦	٦٤
الرابع - الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية : الاستعراض وأنشطة المتابعة	٢٧٧ - ٢٩٧	٦٥
الخامس - مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية	٢٩٨ - ٣١٦	٧٠
ألف - تقرير مرحلي	٢٩٨ - ٣٠٨	٧٠
باء - المسائل المتعلقة بالمالية والميزانية ، اجراءات عامة وترتيبات ادارية	٣٠٩ - ٣١٦	٧٢
السادس - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحّر	٣١٧ - ٣٤٤	٧٤
السابع - صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة	٣٤٥ - ٤٠٢	٧٩
ألف - تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٧٦	٣٤٦ - ٣٦٣	٧٩
باء - الحسابات المراجعة لعام ١٩٧٥ والحسابات المؤقتة غير المراجعة لعام ١٩٧٦	٣٦٤ - ٣٦٨	٨٢

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	جيم - ادارة صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ومسائل الادارة والميزانية ..	٣٦٩-٤٠٢	٨٣
الثامن	- مشاريع مبادئ للسلوك لارشاد الدول في حفظ وتنسيق استغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر	٤٠٣-٤١٦	٩٢
التاسع	- البيئة والانماء بما في ذلك استخدام الموارد الطبيعية استخداما تبديديا وغير رشيد ، والانماء الأيكولوجي	٤١٧-٤٤٢	٩٥
العاشر	- دراسة مشكلة المخلفات المادية للحروب ، وخاصة الألغام ، وتأثيرها على البيئة.....	٤٤٣-٤٦٠	١٠١
الحادى عشر	- مسائل أخرى	٤٦١-٤٨٨	١٠٥
	ألف - قرارات ومقررات الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، وقرارات الدورتين الستين والحادية والستين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة....	٤٦١-٤٧٠	١٠٥
	باء - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	٤٧١-٤٨٥	١٠٦
	جيم - جائزة بهلوى الدولية للبيئة	٤٨٦-٤٨٨	١٠٩
الثاني عشر	- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لمجلس الادارة وموعدها ومكانها.....	٤٨٩-٤٩١	١١٠
الثالث عشر	- اعتماد تقرير الدورة الخامسة.....	٤٩٢-٤٩٧	١١١
الرابع عشر	- اختتام الدورة	٤٩٨	١١٣

المرفقات

المرفق الاول - المقررات..... ١١٤

المرفق الثاني - الوثائق المعروضة على مجلس الادارة في دورته الخامسة..... ١٦٠

Digitized by UNOG Library

مقدمـــــــة

١ — يرفع تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة عن دورته الخامسة الى الجمعيـــة العامة طبقا لقرار الجمعية ٢٩٩٧ (د — ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ .

٢ — وقد عقدت الدورة الخامسة لمجلس الادارة في مقر برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، فـي نيروبـي ، في الفترة من ٩ الى ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ . واعتمد المجلس التقرير الحالي في جلستـــه الخامسة والسبعين المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

٣ - افتتح الدورة السيد زولتان راكونزاى (هنغاريا) ، نائب رئيس الدورة الرابعة .

باء - الحضور

٤ - كانت الدول التالية الأعضاء في مجلس الادارة (١) ممثلة في الدورة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، اسبانيا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اندونيسيا ، أوغندا ، ايران ، ايطاليا ، البرازيل ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بولندا ، تايلند ، جامايكا ، الجماهيرية العربية الليبية ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، السنغال ، السودان ، سويسرا ، الصومال ، الصين ، العراق ، غانا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، قبرص ، كندا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

٥ - كما مثلت الدول التالية التي ليست أعضاء في مجلس الادارة : استراليا ، اسرائيل ، باكستان ، البرتغال ، بنن ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، الجزائر ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الدانمرك ، سرى لانكا ، السويد ، شيلي ، غابون ، الكرسي الرسولي ، الكونغو ، النمسا ، نيجيريا ، هولندا ،

٦ - ومثل الامانة العامة للأمم المتحدة ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وادارة شؤون الاعلام .

٧ - ومثلت هيئات الأمم المتحدة ولجانها الاقليمية التالية : اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي .

٨ - ومثلت الوكالات المتخصصة التالية : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية

---

(١) تقررت العضوية في مجلس الادارة على أساس الانتخابات التي عقدت في الجلستين العامتين للجمعية العامة ٢٣٢١ و ٢٤٣٢ المعقودتين في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ و ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، وفي الجلسة العامة ١٠١ للدورة الحادية والثلاثين ، المعقودة في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ (المقرر ٣١/٣١٢) .

Digitized by UNOG Library

والزراعة (فاو) ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية . كما مثلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٩ - ومثلت المنظمات الدولية الحكومية الأخرى التالية : منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لجامعة الدول العربية ، ومفوضية المجتمعات الاوروبية ، وأمانة الكومنولث ومجلس التعاضد الاقتصادى ، وجامعة الدول العربية . وبالاضافة الى ذلك ، فقد كانت ٤٧ منظمة غير حكومية وثلاث منظمات تحرير وطني ممثلة بصفة مراقب .

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١٠ - انتخب في الجلسة الستين (الافتتاحية) السيد لود فيك أوتشوكي (بولندا) رئيسا بالتزكية. وانتخب مجلس الادارة في الجلسة ذاتها السيد هانس فلاومر (ألمانيا ، جمهورية - الاتحادية) ، والسيد انتوني سبولدينغ (جامايكا) ، والسيد جوليوس جيكونيو كيانو (كينيا) نوابا للرئيس ، والسيد نمير يوسف زينال (العراق) مقررا .

دال - وثائق التفويض

١١ - اعتمد مجلس الادارة في جلسته الرابعة والسبعين المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧ ، تقرير مكتبه بشأن وثائق تفويض الممثلين الحاضرين دورته الخامسة (UNEP/GC/L.52) .

هاء - جدول الأعمال

١٢ - أقر مجلس الادارة في جلسته الستين جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة بصيغته التي ووفق عليها في دورته الرابعة (٢) ، مع التعديلات التي اقترحها المدير التنفيذى في مذكرته (UNEP/GC/86). وفيما يلي نص جدول الأعمال بالصيغة التي أقر بها :

١ - افتتاح الدورة .

٢ - انتخاب أعضاء المكتب .

٣ - جدول أعمال الدورة وتنظيم أعمالها .

٤ - وثائق تفويض الممثلين .

---

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثين ، الملحق رقم ٢٥ الصفحات ١٥٣ - ١٥٥ (من النص الانكليزى) .

Digitized by UNOG Library

٥ — تقرير المدير التنفيذى وحالة البيئة :

(أ) تقرير أولي من المدير التنفيذى ؛

(ب) تقرير عن حالة البيئة .

٦ — مسائل التنسيق :

(أ) تقرير مجلس التنسيق البيئي ؛

(ب) مسائل أخرى خاصة بالتنسيق .

٧ — الأمور المتعلقة بالبرنامج :

(أ) استعراض الأنشطة المتعلقة ببرنامج شؤون البيئة ؛

(ب) استعراض مركز البرنامج ؛ بما في ذلك التدابير الدعميّة ؛

(ج) استعراض واقرار الانشطة البرنامجية للصندوق لعام ١٩٧٧ وللفترة ١٩٧٨— ١٩٧٩ .

٨ — الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية — أنشطة الاستعراض والمتابعة .

٩ — مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية :

(أ) تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة وبرنامج عمليات المؤسسة ؛

(ب) الأمور المتعلقة بالشؤون المالية والميزانية ؛

(ج) الاجراءات العامة والترتيبات الادارية .

١٠ — مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر .

١١ — صندوق البيئـــة :

(أ) تقرير عن تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٧٦ ؛

(ب) حسابات عام ١٩٧٥ المراجعة ؛

(ج) ادارة صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ومسائل الادارة والميزانية.

١٢ — مشروع مبادئ للسلوك تسترشد بها الدول في المحافظة على الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر وفي الاستغلال المتناسق لهذه الموارد .

١٣ — البيئة والانماء ، بما في ذلك الاستخدام غير الرشيد والتبديدى للموارد الطبيعيـة والانماء البيئي .

١٤ — تقرير عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤٣٥ (د — ٣٠) : دراسة مشكلة المخلفات المادية للحروب ، وخاصة الألغام ، وتأثيرها على البيئة .

Digitized by UNOG Library

١٥ — قرارات ومقررات الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة والقرارات ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه الستين والحادية والستين .

١٦ — جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لمجلس الادارة وموعدها ومكان عقدها .

١٧ — أعمال أخرى .

١٨ — تقرير مجلس الادارة الى الجمعية العامة .

١٩ — اختتام الدورة .

واو — تنظيم الأعمال

١٣ — نظر مجلس الادارة ، أثناء جلسته الستين ، في مسألة تنظيم أعمال الدورة وذلك في ضوء ما أبدته الأمانة من الاقتراحات في شروح جدول الأعمال المؤقت وفي ضوء الجدول الزمني للجلسات الذي اقترحه المدير التنفيذي ، وأتفق على أن ينظر في البنود ٥ (أ) و (ب) و ٦ (أ) و(ب)و١٥ معا في اطار مناقشة عامة .

١٤ — وقرر مجلس الادارة في الجلسة ذاتها انشاء لجنتي دورة وتخصيص بنود من جدول الأعمال لهما على النحو التالي :

اللجنة الأولى للدورة : البند ٧ (أ) و (ب) و (ج) من جدول الأعمال ؛

اللجنة الثانية للدورة : البندان ١١ (أ) و (ب) و (ج) و ٩ (ب) و (ج) من جدول الأعمال .

وعين السيد انتوني سبولدينغ (جامايكا) والسيد هانس فلاومر (ألمانيا ، جمهورية — الاتحادية) نائبا الرئيس ، رئيسين للجنتين الأولى والثانية للدورة ، على التوالي .

زاى — أعمال اللجنتين

١٥ — عقدت اللجنة الأولى جلسة في الفترة من ١١ الى ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٧ . وانتخبت في الجلسة الأولى السيد سالم ميلاد (الجماهيرية العربية الليبية) مقررا ، وقررت أن تنظر في البنود ٧ (أ) و (ب) و (ج) معا ، مبتدئة بمناقشة عامة ثم تتابع النظر في البرنامج بالتسلسل . وقد أدمج نص تقرير اللجنة في الفصل الثالث أدناه .

١٦ — وعقدت اللجنة الثانية ١٠ جلسات في الفترة من ١٠ الى ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٧ . وانتخبت في الجلسة الاولى السيد محيي الدين أحمد خان (بنغلاديش) مقررا ، وقررت النظر في المواضيع المعروضة عليها حسب الترتيب التالي :

(أ) تقرير عن تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٧٦ ؛

(ب) حسابات عام ١٩٧٥ المراجعة ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) ادارة صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ومسائل الادارة والميزانية ؛

(د) مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية : الأمور المتعلقة بالشؤون المالية والميزانيـــة ؛

(هـ) مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية : الاجراءات العامة والترتيبات الاداريـــة ؛

وقد أدمج نص تقرير اللجنة في الفصلين الخامس والسابع أدناه .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

المناقشة العامة

١٧ - كانت أمام المجلس ، عند مناقشة البندين ٥ (أ) و (ب) و ٦ (أ) و (ب) من جدول الأعمال في جلساته من الحادية والستين الى الخامسة والستين ، الوثائق التالية :"التقرير الأولي المقدم من المدير التنفيذي " (UNEP/GC/87) ؛ و" حالة البيئة : مواضيع مختارة - ١٩٧٧" (UNEP/GC/88 و Corr.1 and 2) ؛ " وتقرير مجلس التنسيق البيئي عن دورته السادسة" (UNEP/GC/89 و Add.1) ؛ وتقرير عما يتصل بالموضوع من قرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (UNEP/GC/104 و Corr.1 و Add.1) ؛ وتقرير مقدم من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن مسائل التنسيق في أنشطة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة (UNEP/GC/L.47) ؛ وورقة معلومات تتضمن نصوص القرارات السابقة لمجلس الادارة بشأن السياسة البرنامجية وتنفيذها (UNEP/GC/INFORMATION/3) .

١٨ - وتوجه المدير التنفيذي ، في بيان استهلالي (UNEP/GC/L.48) أدلى به في الجلسة الستين للمجلس ، بالشكر الى الحكومات على اعادتها انتخابه ، وأشاد بوكيل المدير التنفيذي المتقاعد ، السيد ر . ب . ستيدمان والمستشار الخاص للمسائل البرنامجية ، السيد دافيد أ . مونرو ، ثم قام بتقديم فريق الادارة الجديد لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة الذي ستولى مهامه في الشهور القلائل القادمة ويتكون من : السيد بيترس . ثاتشر ، وكيل المدير التنفيذي ؛ والسيد سفينيلد افتيف ، المدير التنفيذي المساعد ، لمكتب البرنامج ؛ والسيد بيتر هـ . أولتمانس ، المدير التنفيذي المساعد لمكتب صندوق البيئة والادارة ؛ والسيد سيزار كوينتانا ، مدير مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ؛ والسيد فيليب نديغوا ، وكيل المدير التنفيذي المساعد لمكتب البرنامج ؛ والسيد يوسف أحمد ، وكيل المدير التنفيذي المساعد لمكتب صندوق البيئة والادارة .

١٩ - وقال المدير التنفيذي انه يرى أن قرار الجمعية العامة ٣١/١١٢ الذي يؤيد ما أعرب عنه مجلس الادارة في مقرره ٧٨ (د - ٤) من آراء مفادها أن الترتيبات المؤسسية للتعاون الدولي في ميدان البيئة تبدو ترتيبات كافية وسليمة ، وأنه ينبغي ، في أي مقرر يتخذ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ، مراعاة الاعتبارات البيئية في اطار المنظومة وتعزيز هذه الاعتبارات وابرازها في مؤسسات المنظومة ، انما يؤكد أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة يسير على الطريق الصحيح . بيد أنه مازالت هناك أعمال كثيرة ينبغي القيام بها لتلبية التطلعات السامية التي أعربت عنها الحكومات في استوكهولم في عام ١٩٧٢ . وقال انه يعتزم أن يبحث في المستقبل القريب هيكل الأمانة والتأكد من أنها منظمة وفقا لأكثر الطرق فعالية للوفاء بالمهام المقبلة .

٢٠ - وأوضح أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، قد انشئ بغية تعزيز وتنسيق جهود المجتمع العالمي في ميدان البيئة ، وليس الاستئثار بها . فصندوق البيئة صغير نسبيا لأن المراد منه أن يكون مصدرا للدعم أو رأس المال الأولي لتنشيط القيام بالاعمال . ومع ذلك فان دور البرنامج لم يكن

Digitized by UNOG Library

دائما مفهوما فهما كاملا ، ربما ، حتى من جانب بعض الحكومات . وكان أحد المصادر الرئيسية لسوء الفهم ، ولا يزال ، هو كون مفهوم برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة مفهوما فريدا داخل منظومة الأمم المتحدة : فالمقصود من البرنامج أن يكون عاملا حفازا ، وليس من السهل قياس ناتج برنامج غير تنفيذى .

٢١ — وذكر أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة فريد في حجمه الصغير . بيد أنه اذا أريد للبرنامج أن يواصل الانتقال السريع من المرحلة النظرية الى المرحلة العملية ، فان الأمانة الآن صغيرة للغاية بالنسبة لمهامها المتطورة ، وأعرب عن أمله في أن يوافق المجلس على أن الزيادة المقترحة باضافة خمس وظائف من الفئة الفنية هي زيادة متواضعة بالنظر الى نطاق الأعمال المقبلة . وقال ان الحكومات تستطيع أن تقدم مساعدة حيوية في مجال تحديد مرشحين متمتعين بأعلى القدرات ، كما أعرب عن أمله في أن يتمكن من الحفاظ على توازن جغرافي ملائم بين الموظفين .

٢٢ — وأضاف ان برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة فريد أيضا في طريقة تنظيم علاقته بمنظومة الأمم المتحدة وفي ترتيباته الخاصة بالتنسيق بين الوكالات . وقد ابتكرت سبل اتصال جديدة ووضعت معايير جديدة للتعاون الفني الفعال في مرحلة صياغة البرامج . فمنذ الدورة الرابعة لمجلس الادارة حتى الآن ، جرت ١٧ عملية من عمليات البرمجة المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة ، ومن المقرر اجراء عدد أكبر من العمليات في الأشهر التالية للدورة الخامسة . وقد قرر مجلس التنسيق البيئي في دورته السادسة أنه ينبغي في المستقبل أن تتركز البرمجة المشتركة ، بدرجة متزايدة ، على مجالات المواضيع التي تشترك فيها مع برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة عدة وكالات ، بدلا من أن تتخذ هذه البرمجة شكل حوار ثنائي خالص بين البرنامج وكل من الوكالات على حدة . وقد أدت هذه التطورات الى ادخال طرق فريدة وفعالة للتنسيق بين أعضاء منظومة الأمم المتحدة .

٢٣ — وأوضح أن ، الاتصال بالحكومات ، وهو الأمر الذى جرى بخصوصه الاعراب عن شيء من عدم الارتياح في الدورة الرابعة ، قد تم تيسيره باصدار النشرة الدورية " تقرير الى الحكومات" . وهناك مصادر مفيدة أخرى للاتصال من بينها المشاورات غير الرسمية مع الحكومات ، والممثلون الدائمون المعتمدون لدى برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، وقد زاد عددهم خلال السنة الماضية من ٣٦ الى ٤٣ ، وجهات الوصل في نيروبي . وقال المدير التنفيذى أنه قد قام في السنة الماضية بزيارات رسمية لحوالي ٣٠ بلدا ، الأمر الذى زاد بدرجة كبيرة من فهمه لمشاكلها البيئية والجهود التي تبذلها لمعالجة هذه المشاكل .

٢٤ — وقال ان العلاقات بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والمنظمات غير الحكومية تتحسن بشكل مطرد . وفي رأيه أن النمو في عدد وتأثير هذه المجموعات منذ مؤتمر استكهولم يمثل تطورا ذا أهمية كبيرة . وأضاف أن يوم البيئة العالمي هو ذروة الأنشطة الاعلامية التي يقوم بها البرنامج على مدار السنة والوصول الى الجمهور العام . وفضلا عن احراز تقدم كبير في مجال المنشورات ، ستستمر الجهود الرامية الى تحسين ذلك الجانب الهام للاتصالات ، وكان أهم تطور في هذا المجال في الآونة الاخيرة هو نشر أول اصدار من المجلة البيئية المسماة " ماسينجيرا " .

٢٥ — وذكر أن من المشجع ملاحظة الاهمية المكرسة للقضايا البيئية في الدورة الرابعة للاونكتاد وفي مؤتمر العمالة العالمي وفي المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . وقال ان

Digitized by UNOG Library

وصفا تفصيليا لنتائج الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (٣) وصلة هذه النتائج ببرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة موجود في تقارير معروضة على المجلس . وسيقوم المجلس الاقتصادى والاجتماعي قريبا بالنظر في مسألة الترتيبات المؤسسية للتعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية وذلك بهدف تقديم توصيات ملموسة الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين . وليس من المطلوب من مجلس الادارة اتخاذ أى اجراء رسمي في هذا الصدد ، الا أن أى آراء يرغب المجلس في الاعراب عنها ستساعد الامين العام في الاعداد للمناقشات التي ستجرى في المجلس الاقتصادى والاجتماعي . وسيقوم الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه شخصيا برفع تقرير الى مجلس الادارة ، الذى قد يرغب في النظر فيما تنطوى عليه خطة العمل التي أقرها ذلك المؤتمر من آثار بالنسبة لبرنامج شؤون البيئة .

٢٦ — وذكر أن موضوع البيئة هو أحد المجالات الاربعة التي اختارتها لجنة البرنامج والتنسيق لكي تدرسها دراسة متعمقة في دورتها السابعة عشرة . وقد أسهم برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في التقرير الذى ستقدمه لجنة التنسيق الادارية الى لجنة البرنامج والتنسيق عن التنسيق بين الوكالات في هذا المجال (E/AC.51/22 و Add.1 and 2) ، وأعد البرنامج كذلك تقييما لبعض المجالات الفرعية للبرنامج وذلك لادراجها في الفصل الخاص بالبيئة من تقرير الامين العام الى لجنة البرنامج والتنسيق حول تقييم البرامج (E/AC.51/80) . .

٢٧ — وقال ان شكل وثيقتين من أهم الوثائق المعروضة على المجلس ، وهما التقرير المتعلق بحالة البيئة (UNEP/GC/88 و Corr.1 and 3) ، والوثيقة البرنامجية (UNEP/GC/90 و Corr.1 و Add.1 and 2) ، مختلف اختلافا كبيرا عن الشكل المتبع في السنوات السابقة . وأعرب عن أمله في أن تحظى هذه التغييرات ، المشروحة في الفروع التمهيدية للتقريرين ذاتهما ، بموافقة المجلس ، وأضاف أن مقترحاته بأن يرفع في عام ١٩٧٨ تقريرا عن عدد محدود من المجالات ، وبأن يضع في تقريره الأولي كل سنة مقترحات مماثلة لدورة السنة التالية ، من شأنها أن تمكن المجلس ، اذا ما اعتمدها ، من دراسة مواضيع محددة دراسة متعمقة ، واعطاء توجيهات ملموسة ، وأن تخفف العبء الواقع على أعضائه وعلى الامانة عن طريق انقاص حجم الوثائق . وستبذل جهود مستمرة لتخفيض ذلك الحجم وتحسين نوعية الوثائق .

٢٨ — وأعرب عن سروره لاستجابة الحكومات المتبرعة ، وخاصة أكبرها تبرعا ، للنداءات الموجهة في الدورة الرابعة بالتسديد الفورى للتبرعات المعقودة ولقيام ٧٠ بلدا حتى الآن باعلان التبرع للصندوق أو بالتبرع له بالفعل . غير أنه أعرب عن أمله في أن تستمر القائمة في النمو ، بل وبسرعة أكبر . وقال انه يعتقد أن مستوى مبلغ المائة مليون دولار المقرر للصندوق في بادئ الأمر ، هو مستوى كاف لأداء الوظيفة الحفازة ، اذا تم الحفاظ عليه بالقيمة الحقيقية . بيد أن من الامور الملحة أن المجلس يعلن رقما مستهدفا للصندوق ، وأن تعلن الحكومات المتبرعة في أقرب وقت عن نواياها لعام ١٩٧٨ وللسنوات القادمة ، وذلك خشية أن يعاني البرنامج من الوقوع في الفوضى بسبب عدم الاستقرار المالي . كما أنه

---

(٣) للاطلاع على تقرير المؤتمر ، أنظر منشورات الامم المتحدة رقم المبيع 76.IV.7 .

Digitized by UNOG Library

من المتوقع من المجلس أن يقدم أيضا التوجيه بشأن استخدام المعملات غير القابلة للتحويل بطرق منسجمة مع البرنامج .

٢٩ — وأوضح أن الغرض النهائي لانشطة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة سيظل متمثلا في الادارة السليمة القائمة على التقدير الوافي للأنشطة البشرية المؤثرة في البيئة . فالحكومات تتطلع بحق الى البرنامج لمساعدتها في تحقيق ادارة بيئية فعالة ولتقديم التوجيه العملي اليها . أما من ناحية البرنامج ، فانه سيحتاج في المستقبل الى آراء الحكومات بشأن جهوده الاعلامية ، والى معلومات أكثر عن أنشطة هذه الحكومات ، وقد أنشأ البرنامج مركز مقاصة لطلبات المساعدة التقنية ، ولكن من الضروري وجود ما يشير الى الاستعداد للاستجابة لتلك الطلبات لدى البلدان التي ينتظر أن تتبرع .

٣٠ — وأضاف ان أحد آثار التقييم البيئي التي تحتاج الى تأكيد هو أن برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة سيجد نفسه بشكل شبه مؤكد في مواجهة مع مصالح أخرى ، عند استعراضه الأعمال الايجابية والسلبية التي تعرض البيئة لخطر شديد ، خاصة اذا كانت القضايا المعروضة ذات أهمية عالمية . وقد يكون من الحتمي حدوث مثل هذه المواجهات اذا ما أريد للمنظمات البيئية أن تضطلع بمسؤولياتها ، الا أنه يمكن وينبغي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أن يساعد في حل هذه المواجهات . ومن المفترض أن مجلس الادارة يرغب في أن يكون البرنامج على وعي بالقلق المعرب عنه ، وفي أن يستحدث البرنامج قدرة على تقييم الخطر بشكل مستقل ، وينبه الى الخطر عند الاقتضاء ، وأن يقترح نهوجا بديلة للعمل . فاذا كان هذا الافتراض صحيحا ، كان التوجيه من المجلس مطلوبا في تحديد كيف ومتى يتعين التنبيه الى الخطر . وسيقتضي الامر وجوب التجرد والكفاءة الفنية والنزاهة ، ازدياد في القدرة على اعداد عناصر التشريع البيئي والدفاع عنها . وكما هو الشأن في جميع المسائل الاخرى ، ينبغي أن يكون واضحا في أعين الجميع أن حافز برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة هو تحقيق عالم أفضل للاسرة البشرية .

٣١ — واقترح المدير التنفيذي الاهداف التالية للبرنامج للتنفيذ قبل حلول عام ١٩٨٢ :

(أ) انشاء شبكة تنفيذية عالمية للرصد البيئي مع تقييم النتائج المتاحة ونشرها ؛

(ب) انشاء شبكة احالة دولية تنفيذية مع قيام جميع البلدان تقريبا بتسجيل المصادر والاستفادة بالخدمات ؛

(ج) أن يكون السجل الدولي للمواد الكيماوية المحتملة السمية في وضع يمكنه من اصدار تحذيرات ونشرات تقنية ؛

(د) اصدار تقارير دورية عن حالة البيئة واصدار التقرير الأول عن فترة الخمس سنوات ؛

(هـ) تقديم مشورة ملموسة تستخدمها الحكومات في معالجة المواد الملوثة ذات الاولوية ؛

(و) تنفيذ خطط عمل لتوضيح الطرق السليمة من الناحية البيئية للسيطرة على البلهارسيا والملاريا وآفات القطن ؛

Digitized by UNOG Library

(ز) تحقيق انجازات ملموسة في مجال تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، والتقدم في تنفيذ برنامج للتشجير على الصعيد العالمي ونشر مبادئ توجيهية للسيطرة على انحطاط التربة ، وتنفيذ نظام عالمي من المشاريع النموذجية والارشادية في ميدان الادارة الرشيدة لموارد المياه ؛

(ح) انشاء شبكة عالمية من مراكز موارد الاحياء المجهرية للحفاظ على هذه الموارد ولاستخدامها في الادارة البيئية ؛

(ط) استحداث خطة عالمية لتجديد الحياة والحفاظ عليها وادارتها ، وانشاء وادارة شبكة من الحدائق العامة وغيرها من المناطق المصونة ؛

(ى) تقديم المشورات بشأن الانماط السليمة من الناحية البيئية للانماء ، بما في ذلك الاستخدام الرشيد وغير التبديدى للموارد الطبيعية ، والانماء البيئي ، وذلك لاستخدام هذه الانماط وطنيا ودوليا ؛

(ك) وضع مبادئ توجيهية مجربة ، في مجال الادماج المناسب للاهتمامات البيئية في عمليات التخطيط الانمائي ، وذلك لتستفيد بها الحكومات والمنظمات الدولية ؛

(ل) انشاء شبكة عالمية من المؤسسات لاختبار وتطبيق ونشر المشورات بشأن التكنولوجيا الملائمة والسليمة من الناحية البيئية ، وللاستفادة بها في المناطق الريفية المنعزلة بوجه خاص ؛

(م) وضع مبادئ توجيهية لتقليل الأثر البيئي الضار لصناعات معينة ، بما في ذلك تقديم المشورات بشأن المواقع الصناعية ، للتطبيق من قبل الحكومات والصناعات ؛

(ن) اقرار وتنفيذ خطط عمل لكل من البحار الاقليمية المشمولة بالبرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ؛

(س) الشروع في اقامة شبكة تنفيذية عالمية للانذار المبكر من أجل الكوارث الطبيعية ؛

(ع) التقدم في تنفيذ خطة العمل للتعليم البيئي والتشغيل الكامل لمركز الأنشطة البرنامجية المعني بالتعليم والتدريب البيئيين ؛

(ف) وضع اجراءات مستقرة للاتصالات الفعالة مع الحكومات وتقديم المعلومات الى الجماهير عامة ؛

(ص) انشاء مرفق مقاصة للمساعدة التقنية يعمل بصورة كاملة ؛

(ق) تحقيق القبول والتطبيق على نطاق واسع للاتفاقيات والبروتوكولات الحالية والمقبلة في ميدان البيئة ؛

(ر) الاتفاق على المبادئ التي يتعين أن تسترشد بها الدول في علاقاتها المتبادلة وذلك فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المشتركة ، ومشاكل المسؤولية والتعويض عن التلوث والضرر البيئي ، والتغيير في الطقس والمخاطر التي تلحق بطبقة الاوزون ، وتدوين تلك المبادئ في معاهدات دولية ؛

(ش) ايجاد قدرة على تقديم مشورات شاملة وعملية بشأن تنفيذ الادارة البيئية ، مبنية على أساس نتائج الاعمال ذات الصلة طوال مراحل البرنامج .

Digitized by UNOG Library

٣٢ — وأضاف انه لابد لتحقيق تلك الاهداف من أن تكون الأمانة على معرفة جيدة بالجهود الوطنية والدولية الرامية الى بلوغ هذه الاهداف وتوفر تحليل جيد للموقع الذى يشغله برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في الانشطة التي يدعمها الصندوق وذلك قبل أن يدخل البرنامج في التزامات جديدة. وفضلا عن ذلك ، فانه لا يمكن بلوغ هذه الاهداف الا عن طريق جهد منسق من جانب أعضاء منظومة الأمم المتحدة ، ومجتمع العلماء ، والمنظمات غير الحكومية ، وقبل كل شيء ، عن طريق الدعم من جانب الحكومات .

٣٣ — وخلال المناقشة العامة التي جرت في الجلسات من الحادية والستين الى الخامسة والستين التي عقدها المجلس في الفترة من ١٠ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٧٧ ، أشار عدد من الوفود الى أن التعاون الدولي لحماية البيئة عنصر رئيسي في تحسين العلاقات الدولية . فلبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة دور هام يقوم به في مجال اقامة عالم ينعم بالاستقرار والسلم ويمكن فيه تلبية الضرورتين التوأمين ، وهما ايجاد بيئة سليمة ومعدل للانماء يكون مرضيا .

٣٤ — وأكد عدة متكلمين أن تحسين نوعية الحياة للناس كافة لا ينبغي النظر اليه فقط من زاوية تحقيق نظام متوازن للعلاقات بين حماية البيئة من ناحية والتقدم والانماء من ناحية أخرى ، مهما بلغت أهمية تنظيم تلك العلاقات ؛ اذ أن العلاقات الاقتصادية العادلة في اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛ والتوزيع العادل لموارد العالم ؛ واعتماد البلدان على النفس فرديا وجماعيا ، والهياكل الاقتصادية والاجتماعية الاساسية للدول ، هي أيضا عوامل هامة في تحقيق انماء اجتماعي واقتصادى وثقافي وسياسي سليم من الناحية البيئية . وذكر بعض المتكلمين أيضا أن نزع السلاح والانفراج والتحقيق المتزايد للتعايش السلمي والتعاون فيما بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة وذات المستويات المختلفة من الانماء هي شروط أساسية هامة لتحقيق بيئة عالمية تتفق بصورة ملائمة مع الحاجات الطويلة الاجل للاجيال الحاضرة والمقبلة . وقالوا ان اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣١/٧٢ الذى أرفقت به اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لاغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى يمثل خطوة هامة في ذلك الاتجاه . وقالت بعض الوفود أن على برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة تقع مسؤولية الاسهام في الاعمال المتصلة بالترابط بين حماية البيئة والأمن الدولي .

٣٥ — وذكر عدة متكلمين أنه كثيرا ما يرتبط الانحطاط البيئي ارتباطا وثيقا بالأحوال المعيشية التي لا تطاق ، لكثير من سكان العالم . وكرر أحد الوفود القول بأن التلوث والضرر الذى لحق بالبيئة البشرية قد نتجا في المقام الاول عن سياسات الاستغلال والنهب التي ينتهجها الاستعماريون والامبرياليون والدول العظمى . وأضاف ان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد والتخلص من السيطرة الاجنبية أمران أساسيان ليس للانماء المستقل للاقتصادات الوطنية للبلدان النامية فحسب بل أيضا لحماية وتحسين بيئات هذه البلدان . وان تنافس الدولتين العظميين على السيطرة يمتد الى كافة أرجاء المعمورة ، وما يفتأ هذا التنافس يشتد ضراوة ، بينما يتفاقم التوتر الدولي . فالدولة العظمى التي تلقب نفسها بالاشتراكية تعكف على التوسع في التسلح وعلى القيام بالاستعدادات للحرب كل يوم وتحاول الوصول الى كل مكان من أجل العدوان والتوسع ؛ ومع ذلك فانها تنشد بلاحياء أنشودة السلم الخاصة بها . وفي المحافل البيئية الدولية التي شهدتها السنوات الماضية ، لم تتوقف تلك الدولة عن عرض مواضيع فقدت جاذبيتها ، مثل نزع السلاح والانفراج ، بوصفها شروطا ضرورية لحماية

Digitized by UNOG Library

البيئة . وأكد وفد آخر أنه على الرغم من روح التعاون السائدة التي اتسمت بها جميع دورات مجلس الادارة ، فان بعض البيانات تعبر عن موقف من مواقف المواجهة يتعارض مع تلك الروح .

٣٦ - وأشارت عدة وفود الى أن سبلا جديدة قد افتتحت مؤخرا في أوروبا في مجال التعاون الدولي لحماية البيئة ، وهي سبل يمكن أن تكون نموذجا لعمل اقليمي متضافر في أجزاء أخرى من العالم . وأضافت أن الاقتراح السوفياتي لعقد مؤتمر لعموم أوروبا بشأن حماية البيئة كمتابعة للوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوروبا قد لقي تأييدا واسعا في الدورة العامة الثانية والثلاثين للجنة الاقتصادية لأوروبا . وسيكون هذا الاقتراح اشارة الانطلاق لحوار بيئي اقليمي على مستوى تقرير السياسة ، وهو الحوار الذى سيؤدى ، في جملة أمور ، الى مضاعفة التأييد الحكومي لأعمال برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة واعمال غيره من الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تعالج المشاكل البيئية . وكرر أحد الوفود الاعراب عن رأيه بأن اجتماعا عالي المستوى كهذا ينبغي أن يهدف الى التوصل الى نتائج حاسمة ، والأفضل أن تأتي هذه النتائج في شكل صكوك قانونية أو ترتيبات ملزمة على أى نحو آخر . وأشارت بعض الوفود أيضا الى أنشطة مجلس التعاضد الاقتصادى المتعلقة بالتعاون المتبادل في ميدان البيئة . كما أشار بضعة متكلمين أيضا الى الأنشطة البيئية المختلفة التي يجرى القيام بها في اطار اللجنة الاقتصادية لاوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى .

٣٧ - وشرحت عدة وفود التدابير المتخذة مؤخرا في بلادها فيما يتعلق بحماية وتحسين البيئة ، وأشارت الى أن انشاء أجهزة لشؤون البيئة وسن تشريعات تتعلق بالبيئة في عدد متزايد من البلدان يشهد على الوعي البيئي المتزايد في المجتمع العالمي . وهناك شعور عام بأن انشاء برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، والانشطة التي قام بها في السنوات الخمس الماضية ، قد اسهما ، بشكل قابل للقياس ، في هذه التطورات الايجابية .

٣٨ - ورأت معظم الوفود أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، برغم بعض أوجه القصور فيه ، قد عزز مركزه ، في السنة الماضية ، كمنظمة تسعى الى تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية قصوى للانسانية كافة عن طريق اتباع نهج شامل ومتكامل لتخطيط وادارة البيئة البشرية بأكملها . وكان من المسلم به عموما أن الوظيفة الرئيسية لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة هي تنسيق وحفز الانشطة البيئية داخل منظومة الامم المتحدة وفي العالم ككل ، وانه لا ينبغي للبرنامج بصفة عامة أن يضطلع بدور تنفيذى . وقال بعض المتكلمين أنه يتعين على البرنامج أن يمتنع ، قدر الامكان ، عن البدء في مشاريع في المجالات التي تكون منظمات أخرى قد وطدت فيها أقدامها من قبل واكتسبت فيها خبرة طويلة الأمد .

٣٩ - أما بالنسبة لعدة وفود ، فان المهمة الرئيسية لمجلس الادارة في دورته الخامسة تتمثل في أن يكفل استمرار دينمية برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وتأكيد دوره التنسيقي والحفّاز من جديد والتصريح بقوة من جديد بالتزام الدول الاعضاء في البرنامج بقيمة الحلول التعاونية العملية للمشاكل البيئية . ولاحظت عدة وفود بارتياح تأكيد الجمعية العامة ، في قرارها ١١٢/٣١ ، أن الترتيبات المؤسسية للتعاون الدولي في ميدان البيئة تبدو ترتيبات كافية وسليمة ، وأنه ينبغي ، في أى مقرر يتخذ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، مراعاة الاعتبارات البيئية في اطار المنظومة وتعزيز هذه الاعتبارات وابرازها في مؤسسات المنظومة .

Digitized by UNOG Library

٤٠ - ورحب عدد من الوفود ، في معرض تعليقهم على تقرير مجلس التنسيق البيئي عن دورته السادسة (UNEP/GC/89 وAdd.1) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن مسائل التنسيق في أنشطة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة (UNEP/GC/L.47) ، بالتقدم الذى احرزه البرنامج في تنسيق الانشطة البيئية داخل منظومة الامم المتحدة وتحقيق الانسجام بينها . وذكر أحد الوفود أن تقرير المجلس يظهر بوضوح أن علاقات العمل القائمة بين ، برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والوكالات المتخصصة قد بلغت درجة من النضج تمكن المجلس من أن يصبح الاداة الخلاقة للتنسيق البيئي ، وهو الدور الذى كان متوخى له في الاصل . وأعربت بضعة وفود عن قلقها لعدم نجاح البرنامج نجاحا كاملا حتى الآن في اشراك جميع الوكالات معه في فهم الغرض منه . وفي رأى أحد الوفود ، ان الصعوبات التي يواجهها برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في الاضطلاع بدوره التنسيقي ترجع بصورة أساسية الى تشعب منظومة الامم المتحدة والى الحداثة النسبية للبرنامج ؛ وللمساعدة على حل هذه الصعوبات ، يتعين على مجلس الادارة أن يدعو الحكومات ، وخاصة الحكومات الاعضاء فيه ، الى اقناع الوكالات المتخصصة بالحاجة الى التعاون بشكل أوثق مع البرنامج ، والى تشجيع مجلس التنسيق البيئي على اتخاذ جميع التدابير التي له صلاحية اتخاذها لرعاية ذلك التعاون ، وقد قوبل اقتراح المدير التنفيذى الداعي الى تعزيز مجلس التنسيق البيئي بالترحيب عموما ، ورأى معظم المتكلمين أن عمليات البرمجة المشتركة هي أدوات رئيسية لقيام برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، على نحو فعال ، بأداء مسؤولياته في مجال التنسيق . وطلب أحد الوفود من المدير التنفيذى أن يقدم مذكرات متفقا عليها بشأن البرمجة المشتركة بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والوكالات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة الى مجلس الادارة لاعتمادها .

٤١ - وأكد الناطق باسم الوكالات المتخصصة الممثلة في مجلس الادارة وباسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن التقدم المحرز في ميدان التعاون بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والوكالات المتخصصة قد نتج في المقام الاول عن عمليات البرمجة المشتركة . ومما لا شك فيه أنه ، مع الدورة الثانية للبرمجة المشتركة ، التي بدأت منذ قليل ، سيتزايد ما يسفر عنه ذلك الحوار الواعد من نتائج مثمرة . وشدد أحد المتكلمين على الحاجة الى تناسق أكبر على الصعيد الحكومي بشأن المسائل البيئية في مختلف الوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة .

٤٢ - وأيدت معظم الوفود اقتراح المدير التنفيذى بأن يركز مجلس الادارة كل سنة على أجزاء مختارة من البرنامج . كما أيدت بعض الوفود أيضا الاهداف الاحدى والعشرين التي أدرجها المدير التنفيذى في بيانه الاستهلالي بوصفها أساسا لتطوير البرنامج . وهناك وفود اخرى رأت ، على ترحيبها بتلك المبادرة من المدير التنفيذى ، انه يلزم النظر في مزيد من الاهداف بشيء من التفصيل . وذكرت بعض الوفود أنها تشعر بالحاجة لأن يكون برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أكثر انتقائية وأن يركز بشكل أوضح على عدد محدود من القضايا العالمية والدولية التي يستطيع أن يعالجها على نحو أنجع مما تستطيع أية منظمة أخرى. ورأى أحد الوفود انه يمكن وضع نهج انتقائي استنادا الى المعايير المقررة في الدورة الاولى لمجلس الادارة (٤) . وقال وفد آخر أن جهود الامانة في التركيز على أنشطة

---

(٤) الفقرة ٥ من قرار مجلس الادارة ١ (١) .

Digitized by UNOG Library

برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة غير كافية ، وأنه ينبغي زيادة تخفيض عدد المشاريع الثانوية الصغيرة والمشاريع الداخلية ، بينما أشار وفد آخر الى أنه ينبغي أن تستمر المشاريع الصغيرة في تلقي الاهتمام وذلك بسبب ما لها من آثار انتشارية .

٤٣ — وشددت عدة وفود على الحاجة الى ايجاد توازن ملائم بين المشاريع العالمية والاقليمية ودون الاقليمية والوطنية وهذه الوفود ، مع تسليمها بالطبيعة العالمية في المقام الاول لولاية برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، رأت أن المشاريع الوطنية ينبغي أن تحظى بالاهتمام المناسب نظرا لانها كثيرا ما لا تحتاج الا الى استثمارات متواضعة ويمكن أن تكون لها آثار حفازة هامة داخل المناطق . وقالت بعض الوفود أن الصعيد الذى يمكن عليه لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أن ينهض بأنشطته على أنسب وجه هو الصعيد الاقليمي ؛ وشددت في هذا الصدد على الدور الحاسم الذى يمكن للمكاتب الاقليمية للبرنامج أن تقوم به — والذى بدأت بالقيام به بالفعل — في مجال رعاية الاعمال التعاونية الاقليمية والاضطلاع ببرامج بيئية مشتركة .

٤٤ — وقد أعتبرت مسألة التقييم عموما من أهم المسائل ، نظرا للدور الحفاز لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وللاحتمال بأن يعتمد مستوى الدعم الحكومي للبرنامج وللصندوق في المستقبل ، بدرجة متزايدة ، على وجود الدليل على قيمة مايراد تمويله . وكذلك كان من المعترف به عموما أن المجلس لا يستطيع أن يضع سياسات معقولة أو يتخذ مقررات ذات مغزى ما لم يكن على علم بما للاعمال القائمة أو الانشطة المقترحة من مزايا . كما أنه لا غنى للامانة أيضا عن التقييم المنهجي للبرامج والمشاريع بوصفه الاساس اللازم لاقتراح توزيع ملائم للموارد .

٤٥ — وذكر بعض المتكلمين أن تقييم البرامج ينبغي أن يكون مسؤولية المجلس وأن يكون تقييم المشاريع مسؤولية الامانة . ورحب عدة متكلمين بكون الامانة قد بدأت في العملية الاخيرة ؛ ورأى أحد الوفود أن الانجاز الرئيسي في هذا المجال هو زيادة الادراك لما للتقييم من صلة وثيقة باعداد المشاريع وتنفيذها ؛ وينبغي أن تكون جميع الترتيبات الخاصة بتقييم المشاريع مستقلة عن الوكالات المتعاونة أو عن الأمانة نفسها ، وأن يفرد خصيصا للتقييم جزء من الاموال المخصصة لمشاريع معينة . وأعرب هذا الوفد عن أمله في أن يتمكن المدير التنفيذى ، في الدورة السادسة لمجلس الادارة ، من اعداد تقرير عن نتائج تقييمات معينة . ورأى وفد آخر ، أنه يتعين على المجلس ، لضمان أن يكون البرنامج برمته موضع فحص دقيق كل سنتين أو ثلاث سنوات ، أن يختار كل سنة بضعة مجالات من مجالات البرامج لكي يفحصها في السنة التالية ، وينبغي أن يتم في الاجتماعات التي تعقد فيما بين الدورات فحص أولي لمجالات البرامج المختارة ، وذلك في اطار النشاط العام للامم المتحدة . ورأى وفد آخر أن وضع معايير لتقييم الفعالية الحقيقية للمشاريع أمر ذو أهمية كبيرة .

٤٦ — وفيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات الوظيفية بين المجلس والامانة ، قالت بعض الوفود أن على المجلس أن يركز في المقام الاول على توجيه السياسة ووضع البرامج ، بينما يكون الاهتمام الرئيسي للامانة في مجال اعداد المشاريع وتنفيذها . ويتعين على المجلس ، في رأى هذه الوفود ، أن يستعرض مجالات المواضيع والمهام الوظيفية ذات الاولوية ، وأن يحدد الاولويات النسبية فيما بينها . وينبغي على الامانة أن تعد البيانات الاولية عن الاهداف وما يقابلها من الميزانيات لكي يقوم المجلس بالنظر فيها وأن تعد تقريرا عن أوجه النجاح أو الفشل في بلوغ هذه الاهداف . وقال أحد الوفود أنه لا بد من موافقة المجلس في المستقبل على جميع مشاريع برنامج شؤون البيئة .

Digitized by UNOG Library

٤٧ - وقال معظم المتكلمين أنه ينبغي تثبيت مستوى الصندوق بالقيمة الحقيقية . وأشارت وفود أخرى الى أن مستوى تبرعات حكوماتها سيرتكز على تقييمها لأداء برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في المستقبل . ومع ذلك رأت وفود أخرى أنه ، بالنظر الى نطاق أنشطة البرنامج وأهمية هذه الانشطة للبلدان النامية بصفة خاصة ، يتعين بذل جميع الجهود لرفع مستوى الصندوق بما يسمح للبرنامج باداء أعماله الهامة دون قيود مالية لا ضرورة لها . كما أعلن عدد من الوفود أن حكوماتها ستقدم تبرعات أولية للصندوق أو ستزيد تبرعاتها له في عام ١٩٧٨ . وأعربت عدة وفود عن خيبة أملها لأن كثيرا من البلدان لم تتبرع بعد للصندوق أو لم تزد مما كان في حالات كثيرة تبرعات أسمية ؛ وقالت أنه يتعين على مجلس الادارة أن يحث تلك الحكومات على بذل جهود اضافية لدعم الصندوق . وبينما أيدت بضعة وفود فكرة أن يكون اعلان التبرعات لسنتين على الاقل ، رأى أحد الوفود أن اعلان التبرعات سنويا أفضل ، نظرا لان اجراءات الميزانية تجعل من الصعب على بعض الحكومات أن تلتزم لفترة أطول . وذكرت عدة وفود ، وهي تشير الى أنه ينبغي النظر الى حجم صندوق البيئة للدورة الزمنية القادمة في ضوء الدور الحفاز والتنسيقي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، ان حكوماتها ستتبرع للصندوق في عام ١٩٧٨ بنفس مستوى تبرعاتها في السنوات السابقة .

٤٨ - وقدمت بعض الوفود أمثلة لانشطة مشتركة بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وحكوماتها تبين كيف يمكن استخدام العملات غير قابلة للتحويل . وذكر أحد الوفود أنه ينبغي أن يحاول البرنامج اقامة توازن مناسب في مجال توزيع الموارد البرنامجية للصندوق فيما بين مختلف المناطق الجغرافية والايكولوجية . وذكر متكلم آخر أن الوثائق المقدمة الى المجلس تعطي انطباعا بأن النفقات المالية لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة فيما يتعلق بالمشاريع المنفذة عن طريق منظمات أخرى تتجاوز على نحو دائم تقريبا حصة الوكالة التنفيذية أو المنظمة المساندة ، وينبغي أن تحظى هذه المشكلة باهتمام مناسب .

٤٩ - وأيد عدد من المتكلمين رأى المدير التنفيذى أن مفهوم الاحتفاظ بأمانة صغيرة سليم من حيث الأساس ، ولكن نطاق البرنامج يبرر ، مع ذلك ، زيادة حجم موظفي برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة زيادة بسيطة . كما أيدوا أيضا رأى المدير التنفيذى بأنه ينبغي أن يكون الموظفون متمتعين بأعلى القدرات وأن من الضرورى أن تقدم جميع الحكومات المساعدة اذا ما أريد الاحتفاظ بتوازن جغرافي مناسب في الامانة ؛ بينما رأى أحد الوفود أنه لا ينبغي رفض ما قد يكون متاحا من الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا لمجرد أسباب متعلقة بالتوازن الجغرافي .

٥٠ - وأعربت الوفود عن تقديرها للجهود المستمرة التي تبذلها الامانة لتحسين المعلومات المقدمة الى الحكومات ، كما ونوعا ، ولاسترعاء انتباه الجمهور العام الى أعمال برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، كما رحبت بعض الوفود بالخطوات المتخذة لزيادة فرص التبادل غير الرسمي والصريح للآراء بين الامانة والممثلين الدائمين وجهات الوصل في نيروبي ، بيد أنه يلزم بذل جهود اضافية في مجال اعداد التقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع وعن النتائج المتحققة عن طريق ما تم من مشاريع ، وكذلك عن الانشطة الداخلية لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . ومن ناحية أخرى ، يتعين على الدول الاعضاء أن تمد البرنامج بمزيد من المعلومات عن أنشطتها البيئية . ولاحظ أحد الوفود أن استبيانات البرنامج ونطاق المعلومات المطلوبة تثقل أحيانا على الحكومات ، الا أن من المؤسف مع ذلك أن الحكومات لا تقوم أحيانا بالاجابة على طلبات المعلومات أو أنها تجيب عليها في

Digitized by UNOG Library

وقت متأخر جدا ، وأيدت عدة وفود فكرة اقامة شبكة لاصدقاء البيئة ، ولكن وفودا أخرى شددت على أنه يتعين عدم اقامة مثل هذه الشبكة الا عن طريق الوسائل الحكومية الملائمة . واقترح أحد الوفود وجوب تعبئة وسائط الاعلام الجماهيرى ووسائط الاعلام الاخرى لتعزيز ايجاد اخلاق بيئية جديدة . وأصرت بعض الوفود على الحاجة الى مواصلة اجراء المشاورات وتدفق المعلومات بين برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة والحكومات ، وخاصة فيما يتعلق بجدول الاجتماعات وتدبير الخبراء واعداد الاستبيانات .

٥١ — وبينما أثنت الوفود على ايجاز الوثائق وتحسن نوعيتها ، وخاصة الوثيقة البرنامجية ، فانها رأت بصفة عامة أنه مازال هناك مجال للتحسين ، وعلى وجه التخصيص فيما يتعلق بالوثائق المالية . ورأى أحد الوفود أن الوثيقة البرنامجية تحتاج الى مزيد من التنقيح ، نظرا لانها تعرض التفاصيل بدلا من السياسة ولا تقدم ما تحتاجه قرارات السياسة من معلومات هامة . كما تصعب اقامة ترابط بين المعلومات الواردة في الملخص المتضمن للاهداف والاستراتيجيات ومجالات التركيز وبين المعلومات المبينة في الوثيقة البرنامجية والمعلومات الخاصة بالميزانية والصندوق ؛ فينبغي أن يكون هناك اتساق أكبر في تلك الوثائق اذا ما أريد لمجلس الادارة أن يؤدى على نحو ملائم وظيفته الخاصة بتقرير السياسة . وحث بعض المتكلمين على بذل جهود أكبر لمراعاة قاعدة الستة أسابيع بالنسبة لتوزيع الوثائق .

٥٢ — وبينما أثنت معظم الوفود على اختيار المواضيع في التقرير المتعلق بحالة البيئة واعتبرت أن القضايا التي تناولها التحليل ذات أهمية رئيسية لمعظم البلدان ، فان وفودا أخرى لاحظت أن التقرير كان سيصبح أكثر واقعية لو عكس مشاكل وخبرات البلدان ذات الانظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . وأيد عدة متكلمين الاقتراح المتعلق باعداد تقرير شامل عن حالة البيئة كل خمس سنوات . بيد أن الوفود لم تكن كلها مقتنعة بالحاجة الى تقرير سنوى عن حالة البيئة ؛ فالمدير التنفيذى يستطيع بدلا من ذلك أن يسترعي انتباه الوفود في تقريره الأولي السنوى الى ما يظهر من مشاكل . واقترحت بعض الوفود انه يمكن استخدام المشاورات غير الرسمية لاجراء مناقشات بناءة ومحددة بدرجة أكبر .

٥٣ — وشدد عدة متكلمين ، في معرض تأكيدهم على الحاجة الى متابعة نتائج الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، على أهمية المناقشات القادمة التي سيجريها المجلس الاقتصادى والاجتماعي بشأن مسألة وضع ترتيبات مؤسسية للتعاون الدولي في هذا الميدان . وأعرب بضعة متكلمين عن ارتياحهم لقيام برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة باتخاذ بعض الخطوات امتثالا لتوصيات الموئل دون أن يمس بالمداولات القادمة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي وبأعمال اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة . وقالت بعض الوفود ، وهي تؤكد على العلاقة الوثيقة بين البيئة الاصطناعية والبيئة الطبيعية ، أنه ينبغي ايلاء برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة مسؤولية عامة عن الانشطة المتعلقة بالمستوطنات البشرية في منظومة الامم المتحدة ، وأبدى أحد المتكلمين تفضيله لانشاء مؤسسة جديدة ، كما أعلن متكلم آخر رغبة حكومته في استضافة مركز للأنشطة البرنامجية خاص بالمستوطنات البشرية تابع لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . وقال وفد آخر انه يتعين أن يقتصر دور برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في مجال المستوطنات البشرية على الجوانب البيئية للمسألة .

Digitized by UNOG Library

٥٤ — وقال عدد من الوفود أنه ينبغي أن تصبح مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية جاهزة للعمل بأسرع ما يمكن ، ولاحظوا بارتياح تعيين مدير ليرأس هذه المؤسسة . وأضافوا أنه على الرغم من الاولوية العالية التي يوليها برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة للمستوطنات البشرية ، فما يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتلبية هذه الحاجة الاساسية للغاية من حاجات الناس . ولذلك فانه لمما يؤسف له أن المؤسسة لم تتمكن بعد من أن تطور بشكل كاف هويتها ومظهرها كمؤسسة ، بحيث تجتذب التبرعات التي تحتاج اليها لتنفيذ ولايتها الهامة للغاية . فلم يتبرع للمؤسسة حتى الآن أى بلد متقدم النمو ؛ كما أن حالتها المالية المتقلقلة مسألة خطيرة جدا يتعين على المجلس أن ينظر فيها بقصد مساعدة المؤسسة في نيل الدعم الذى تستحقه . وأيدت بضعة وفود اقتراح المدير التنفيذى أن يوصي مجلس الادارة الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين بأن يوضع رقم أدنى مستهدف لتبرعات الحكومات الى المؤسسة مقداره ٥٠ مليون دولار للسنوات ١٩٧٨ — ١٩٨١ . ومع ذلك رأى أحد الوفود أنه لا ينبغي أن يحدد دور المؤسسة الا بعد البتّ في جميع الترتيبات المؤسسية للمستوطنات البشرية .

٥٥ — وكان من المتفق عليه عموما أن تقدما كبيرا قد أحرز في برامج البحار الاقليمية . ويعد برنامج البحر المتوسط مثالا جيدا بوجه خاص للدور الحفاز لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، ويظهر على نحو واضح أن الاهتمامات البيئية المشتركة يمكن أن تسهم اسهاما فعالا في تضييق هوة الخلافات السياسية بين البلدان . وأكد وفدان على الحاجة الى المزيد من التعاون الاقليمي والى المساعدة التقنية من برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في مجال منع التلوث النفطي ومكافحته ، وهي مشكلة تزداد خطورتها وضوحا لكثير من الحكومات .

٥٦ — وأعربت عدة وفود عن اهتمامها بمشكلة استنفاد طبقة الاوزون ورأت أن الاجتماع الاخير للخبراء المعنيين بطبقة الاوزون قد أسفر عن كثير من الاقتراحات والتوصيات المفيدة فيما يتعلق ببذل مزيد من جهود البحث والرصد . واقترح أحد الوفود أنه يتعين على برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أن يساعد في وضع اتفاقية تتعلق بحماية طبقة الاوزون . كما حث عدد من الوفود على مواصلة الجهود الدولية الرامية الى ايجاد حلول لمشاكل السرطان عن طريق المعالجة الملائمة للعوامل البيئية . وأكد أحد الوفود على الحاجة الى القيام بعمل دولي ، بما في ذلك وضع قواعد واجراءات دولية ، لحظر استخدام أراضي البلدان النامية كمسرح للتجارب أو القاء المنتجات الكيميائية التي لم تختبر على نحو كاف في بلدان المنشأ . كما حثت عدة وفود البرنامج على العمل المتواصل فيما يتعلق بحماية التربة والحراج ، وطالبت ببرامج لاعادة التحريج والتشجير ، وبمشاركة الجمهور في مثل هذه البرامج على نطاق واسع . ورحب أحد الوفود بتضمين البرنامج حماية متكاملة للنباتات وحماية الموارد الجينية ، بينما رأى وفد آخر أن على البرنامج أن يدعو لعقد مؤتمر اقليمي لامريكا اللاتينية لمعالجة مشاكل التربة ، نظرا لأن انحطاط التربة في بعض بلدان ذلك الاقليم قد وصل الى ابعاد منذرة بالخطر .

٥٧ — وأعرب كثير من الوفود عن قلقهم ازاء مشاكل التصحر ومساندتهم لعمليات الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر . وحث أحد الوفود على وجوب انشاء صندوق خاص لمكافحة التصحر يكون بمثابة متابعة للمؤتمر . كما أعرب عدد من الوفود عن ارتياحهم لنتائج مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه ، واعربوا عن أملهم ، نظرا للترابط بين قضيتي المياه والتصحر ، في أن يتم على نحو ملائم تنسيق تنفيذ التدابير العالمية والاقليمية والوطنية ذات الصلة .

Digitized by UNOG Library

٥٨ — وأشار بعض المتكلمين الى أهمية ادارة الموارد الطبيعية بعامة وحماية الحياة البرية بخاصة. وأكد أحد الوفود على أنه ينبغي توفير دعم كاف لتنفيذ اتفاقية الاتجار الدولي بالانواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية ، وكرر موقفه من موضوع التوقف لفترة عشر سنوات عن صيد الحيتان لاغراض تجارية . وتعهد ببذل قصارى جهده لتوفير حماية للثدييات البحرية . وقال وفد آخر أن حكومته تأمل في أن تدعو الى عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٧٨ لاقرار اتفاقية بشأن الانواع المهاجرة من الحيوانات البرية .

٥٩ — وأثنت بضعة وفود على الاعمال المضطلع بها في مجال الكوارث الطبيعية ، ولكنها رأت أنه يلزم القيام بمزيد من الاعمال . واقترح أحد المتكلمين أن يركز مجلس الادارة على قضايا الكوارث الطبيعية بطريقة أشمل من ذى قبل وذلك عن طريق النظر أيضا في الكوارث الناجمة عن أنشطة الانسان . وأشار وفد آخر الى أن أبعاد الكوارث الطبيعية وتكرارها في بعض المناطق يمكن أن يجعل التخطيط البيئي والمسائل البيئية الاخرى تبدو الى حد ما غير مناسبة .

٦٠ — وأشارت عدة وفود الى الحاجة الى جهد دولي رئيسي فيما يتعلق بصون الطاقة ، واستحداث مصادر بديلة للطاقة وتكنولوجيات سليمة وملائمة بيئيا وتكنولوجيات تقل فيها النفايات أو تنعدم ، والى نقل مثل هذه التكنولوجيات . ورحبت عدة وفود بما أحرزه برنامج الصناعات من تقدم . وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه للاجتماع الاستشارى المعقود في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن هذا البرنامج ، الذى أظهر تأييدا قويا لأنهج جديدة للبرنامج ، ولاسيما زيادة التركيز على المخاطر البيئية بدلا من التركيز على حلقات دراسية واسعة التنوع تعقد على أساس صناعة صناعة ، وكذلك على قيام برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة باستحداث شبكة معلومات بشأن المشاكل البيئية المرتبطة بالانماء الصناعي .

٦١ — ورأت بعض الوفود أنه يتعين على برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أن يكرس مزيدا من الاهتمام لتشجيع وضع وتنفيذ تشريع بيئي دولي واقناع الحكومات التي لم تصدق بعد على الاتفاقيات البيئية الدولية القائمة بأن تفعل ذلك . كما أن أحد الوفود حث البرنامج على تقصي مسألة القيام بمزيد من التعاون الهام مع لجنة القانون الدولي والاسهام في استعداد منظومة الامم المتحدة لمساعدة الحكومات الأعضاء في جهودها الوطنية فيما يتعلق بالتشريع البيئي .

٦٢ — ورأت بعض الوفود أنه تنبغي الدعوة لاجتماع جديد للفريق العام الدولي الحكومي المؤلف من الخبراء المعنيين بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ، وذلك لتمكينه من التوصل الى اتفاق في الرأى بخصوص وضع مبادئ وأسس عامة تسترشد بها الدول في سلوكها فيما يتعلق بمثل هذه الموارد .

٦٣ — وأكد وفد آخر أنه ينبغي بالدرجة الأولى أن تقوم البلدان ، كل على حدة بوضع المعايير البيئية وفقا لحاجاتها وأوضاعها الخاصة بها ، وأن تعمد الانظمة الدولية ذات الصلة الى احترام مبدأى السيادة الوطنية والمشاورات على أساس المساواة . ومن ناحية أخرى ، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة أن يضمن أن يكون النظام العالمي قادرا على التأثير في البرامج الوطنية بطريقة تراعى فيها على نحو كاف الاهتمامات الاقليمية والعالمية ، على أن تؤخذ في الاعتبار الحقائق السياسية والاقتصادية والتكنولوجية .

Digitized by UNOG Library

٦٤ — ورحبت عدة وفود بالاهمية الخاصة التي تولى للانشطة المندرجة تحت التعليم والتدريب البيئيين ، اللذين سيكون من شأنهما مساعدة البلدان النامية في انماء قدراتها التقنية والادارية . وكان هناك تسليم عام بأهمية برنامج التعليم البيئي الذى استحدثته منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وأهمية المؤتمر الدولي الحكومي القادم المعني بالتعليم البيئي والمقرر عقده في تيبليسي ، باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيه . وأثنى عدد من الوفود المتحدثة بالاسبانية على انشاء المركز الدولي للتدريب على العلوم البيئية وعملياته وأعربوا عن أملهم في أن تبذل جهود لتعزيز وتوسيع نطاق مؤسسات مماثلة . وأشار أحد الوفود الى الاقتراح الرسمي لحكومته بتنظيم دورات تدريبية خاصة في الادارة البيئية تخصص بصفة رئيسية لمواطني حوض جنوبي البحر الابيض المتوسط ، وشبه الجزيرة العربية وافريقيا . وأعلن وفد آخر استعداد حكومته لأن تقوم ، عملا بتوصيات ندوة اغناء وانعاش المياه السطحية التي عقدت تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، بعقد ما يناسب من دورات موقعية قصيرة الأجل لخبراء من البلدان النامية.

٦٥ — وأعربت عدة وفود عن رأى مفاده أن الرصد الأرضي هو أحد الجوانب الهامة بوجه خاص من أعمال برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، وأشار أحد الوفود الى الرصد الأرضي بوصفه حجز الزاوية بالذات للبرنامج . وقد جرى احراز تقدم قابل للقياس فيما يتعلق بعناصره الثلاثة وهي شبكة الرصد البيئي العالمية وشبكة الاحالة الدولية والسجل الدولي للمواد الكيماوية المحتملة السمية ، ولكن يلزم بذل مزيد من الجهود للاسراع بتطوير هذه العناصر حتى يمكن أن تصبح جاهزة للعمل بصورة كاملة بأسرع ما يمكن . وقد أشير الى شبكة الرصد البيئي العالمية على وجه التخصيص بوصفها الأداة التي ستتيح للبرنامج أن يستحدث قدرة على تقييم المخاطر البيئية على نحو مستقل وينبه الى الخطر عند الاقتضاء . وفي هذا الصدد ، أيدت الوفود عموما اقتراح المدير التنفيذى بأن يوكل مثل هذا الدور الى البرنامج بوصفه الضمير البيئي للعالم والحارس لبيئة هذا الكوكب . وأعرب أحد الوفود ، وهو يشير الى أن شبكة الرصد البيئي العالمية قد استغرقت وقتا طويلا في بلوغ مرحلتها الانتاجية ، عن رأى مفاده أنه على الرغم من أن البيانات البيئية قد تكون ناقصة في المراحل المبكرة ، الا أنه يتعين على برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أن يبدأ الآن في تجهيز مجموعة مختارة من المعالم (البارامترات) وتقييمها ووضع تقارير عنها الى الحكومات حتى تستطيع أن تتخذ ما قد يقتضيه الامر من تدابير تصحيحية؛ ولذلك ينبغي التنسيق بدقة بين أعمال الفريق الفرعي المعني بالبحث والتقييم والتابع لمجلس التنسيق البيئي وبين انماء شبكة الرصد البيئي العالمية . وقال متكلم آخر أن برنامج اللجنة الاقتصادية لاوروبا المتعلق برصد وتقييم النقل البعيد المدى لملوثات الجو في أوروبا ، وهو البرنامج الذى حظي بالدعم والتعاون الفعالين من جانب منظمة الصحة العالمية وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، يمكن أن يكون اسهاما قيما في شبكة الرصد البيئي العالمية . وأكد عدة متكلمين على فائدة شبكة الاحالة الدولية كجهاز فريد لتبادل المعلومات والخبرة بين البلدان ؛ ومن اللازم زيادة تسجيل الحكومات لمصادر المعلومات وذلك لتمكين شبكة الاحالة الدولية من بلوغ امكاناتها الكاملة . كما أعرب عدد من المتكلمين أيضا عن أملهم في أن يصبح السجل الدولي للمواد الكيماوية المحتملة السمية جاهزا للعمل تماما في وقت قريب ، نظرا لانه يمكن أن يقوم بدور حاسم في رصد وتقييم الآثار البيئية للعدد المتزايد للمواد الكيميائية التي تدخل بيئة هذا الكوكب .

Digitized by UNOG Library

٦٦ — وأكدت بعض الوفود على ما للمساعدة والمشورة التقنيتين اللتين يقدمهما برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة من وظيفة هامة في المعاونة في وضع وتنفيذ برامج لا تقدر حكوماتهم على الاضطلاع بهـا بمفردها . ورأى وفد آخر أنه يتعين على البلدان المتبرعة أن تعطي للبيئة أولوية في برامجهـا للمساعدة التقنية .

٦٧ — كما أكدت بعض الوفود على أنه لما كان التلوث كثيرا ما ينجم عن الفقر ، فانه تنبغـي ادارة الموارد بطريقة تسهم في الانماء الطويل الأجل العام للمجتمع الانساني ورفاهيته وتشبع الحاجـات البشرية الأساسية . وفي رأى هذه الوفود أن مبادرة المدير التنفيذى فيما يتعلق بتقييم الحاجات البشرية الأساسية ورصد أوجه عدم اشباع هذه الحاجات ، تستحق تأييدا خاصا .

٦٨ — وشعرت الوفود عموما بالارتياح لانشطة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة فيما يتعلق بالبيئة والانماء ولتقرير المدير التنفيذى الوارد في الوثيقة UNEP/GC/102 . بيد أن أحد الوفـود رأى أن البرنامج يستطيع أن يعطي دفعا أكبر لمشاريع البيئة والانماء ، ولاحظ وفد آخر مع القلق التخفيـض الحاد في مخصصات الصندوق المقترحة للبيئة والانماء ، والتأكيد النسبي على الاستخدامات غـير الرشيدة والتبديدية للموارد الطبيعية على نحو يستبعد تقريبا المفهوم الاوسع للبيئة والانماء . ورأى كثير من الوفود أنه يتعين أن تدرج في التخطيط الانمائي على كافة أصعدة تقرير السياسة مبـادئ بيئية سليمة . وسلمت عدة وفود بأن تقييم الآثار البيئية للأنشطة الانمائية تتزايد حظوة بالقبول كجزء متمم للتخطيط الانمائي ، الا أنها رأت في الوقت نفسه أن من المطلوب أن يقدم برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة مساعدة أكبر في هذا الصدد ، ولا سيما فيما يتعلق باعداد مبادئ توجيهية لبيانـات الآثار البيئية . كما يتعين على البرنامج أن يسعى الى قبول جميع الدول للمبادئ التي مفادها أنه ينبغي على البلدان ، عند تقييم الأثر البيئي للأنشطة الجديدة ، أن تقيم أيضا أى أثر ممكن لمثـل هذه الأنشطة على بلدان أخرى وأن تقدم لهذه البلدان المعلومات ذات الصلة . ورأت بضعة وفود أن مفهوم الانماء البيئي يتيح اطارا مفيدا للتوفيق بين الاهداف البيئية والانمائية ويتعين زيادة تطوير هذا المفهوم عن طريق دراسات ميدانية وتجارب عملية .

٦٩ — وشرحت ممثلة المنظمات غير الحكومية الدور الذى يمكن لمثل هذه المنظمات أن تقوم به فـي حماية البيئة بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . وأعربت عن قلقها لما رأت أنه فقـدان للزخم في مجال المستوطنات البشرية ، حيث لم يوجه سوى اهتمام ضئيل لاستنباط حلول عملية وفعالة لما تواجهه البلدان من مشاكل ملحة بدرجة متزايدة . كما أكدت أيضا على أهمية التعليم والاعـلام البيئيين والحاجة الى قيام الحكومات بوقف تخزين وتوزيع الاسلحة التي تهدد هذا الكوكب كله بكارثة .

٧٠ — وأشار ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى قرار الجمعية العامة ٣١/١١٠ ، بشأن ظـروف حياة الشعب الفلسطيني ، ولاحظ أن لا يسع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة الا أن يهتم بهـذه المسألة نظرا لأنها تنطوى على تلبية لحاجات بشرية اساسية مثل التعليم والصحة والنظافة العامـة والاسكان .

٧١ — واستجابة للتعليقات المدلى بها في المناقشة العامة ، قال المدير التنفيذى انه يعتبر أن مجلس الادارة : يؤيد المبدأ الأساسي الذى ترتكز عليه أعمال برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئـة ، وهو تكامل البيئة والانماء ؛ ويؤيد الحاجة الى أنماط للانماء وأساليب للحياة جديدة ، والحاجة الى

Digitized by UNOG Library

ارواء الحاجات البشرية الاساسية والى القضاء على الفقر ، بوصفه أسوأ شكل للتلوث ، والى الانماء البيئي بوصفه من التقنيات الممكنة لتحقيق انماء سليم بيئيا ؛ ويوافق على نوايا برنامج شؤون البيئة في استحداث قدرة على تقييم المخاطر والتنبيه الى الخطر عند الاقتضاء ، وفي تشجيع اجراء تقيم الأثر البيئي لمشاريع الانماء ، وفي مضاعفة الجهود على الصعيد الاقليمي وفي دعم ما يتسم بأهمية اقليمية أو عالمية من الجهود الوطنية لحماية البيئة ، كذلك اعتبر أن المجلس يوافق من حيث المبدأ على الاقتراح بوضع تقرير عن عدد محدود من المجالات ، وعلى وضع عدد محدد من الاهداف .

٧٢ — وأعرب عن مشاركته المجلس اهتمامه فيما يتعلق بالوثائق ، والتطورات الجارية في فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ، والرصد الأرضي . وقال لعل الأمانة والحكومات على السواء قد قللتا من شأن صعوبات التنسيق المتصلة بشبكة الرصد البيئي العالمية ؛ أما فيما يتعلق بشبكة الاحالة الدولية ، فالمشكلة هي ، كما قالت بعض الوفود ، مشكلة خاصة بالحكومات وليس ببرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة .

٧٣ — وأضاف أنه يشارك المجلس آراءه بشأن الحاجة الماسة الى التقييم الصحيح للبرنامج وللمشاريع. وهذه المهمة الاخيرة هي أيسر المهمتين ؛ والتوجيه من المجلس ضرورى فيما يتعلق بتقييم النشاط الحفزّى للصندوق وتقييم البرنامج .

٧٤ — وفي الختام ، أجاب المدير التنفيذى على النقاط المحددة التي آثارها عدد من الوفود وعلق عليها .

التدابير التي اتخذها المجلس

٧٥ — اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى ، في جلسته الخامسة والسبعين المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، مشروع مقرر مقدم من الرئيس بشأن السياسة البرنامجية وتنفيذها (المقرر ٨٢ (د — ٥) (٥) . وأوضح الرئيس أن جميع مشاريع المقررات المقدمة منه كانت موضع مشاورات مع المكتب ورؤساء المجموعات الاقليمية .

٧٦ — وقال ممثل فرنسا ان من رأى وفده أنه ما كان ينبغي لنص المقرر أن يشير الى تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والذى كان قد اجتمع أثناء الدورة الخامسة ، نظرا لأنه ليس للفريق مركز رسمي .

٧٧ — وقال ممثل كندا ان الفريق العامل غير الرسمي قد أثنى على التقدم المحرز في مجال تحسين الوثائق ، بما في ذلك انتاج وثيقة برنامجية وحيدة ، وفصل وثائق السياسة عن وثائق المعلومات ، وتقديم معلومات عن البرامج بانتظام الى الحكومات مباشرة . وأضاف أن الفريق قد أرفق بتقريره ، مساعدة منه للمدير التنفيذى في اجراء مزيد من التحسينات ، نماذج لموجزات لفروع نمطية من الوثيقة

---

(٥) للاطلاع على نص المقرر ، أنظر المرفق الأول أدناه .

Digitized by UNOG Library

البرنامجية ، وذلك تحت هذه البنود : المقدمة ، والاهداف ، أهم ماحدث من تقدم وتطورات مؤخرا ، والحاجات الرئيسية الجارية ، الأرقام المستهدفة ، واعتبارات الميزانية ، وخطة العمل . وتمثلت اهتمامات الفريق في أن الوثيقة البرنامجية ينبغي أن تعكس الأنشطة البيئية لمنظومة الامم المتحدة بأسرها ، وللمنظمات الدولية الأخرى قدر الامكان ، وأن تظهر بجلاء العلاقة بين مضمون البرنامج والآثار من حيث التكلفة ، وذلك على أساس الوكالات واحدة واحدة وعلى أساس مجموع التكلفة السنوية ، وأن تزود المجلس بالمعلومات المطلوبة لتمكينه من اتخاذ قرار بشأن الاطار الذى يتعين على البرنامج أن يضع ويحدد ضمنه توجيهاته وأولوياته . وعلى ذلك ، تدعو توصيات الفريق الى وضع المزيد من البرمجة المشتركة المتعددة الوكالات ، وتوضيح التكاليف نزولا حتى صعيد مجالات البرنامج ، واعطاء الدليل على المنجزات السابقة ، وتعيين المشاكل الجارية ، ووضع أهداف يمكن قياسها كميا . وبذلك ستكون هناك صلة مباشرة بين البرنامج وما يقدم الى الحكومات من معلومات تفصيلية عن المشاريع ؛ أما اعتزام المدير التنفيذى تقديم تحليلات متعمقة لمجموعة منتقاه من المواضيع كل سنة فيمكن بسهولة تنسيقه مع مجالات البرنامج ، كما أن وضع أهداف محددة سيكون عنصرا هاما في وضع تقييم للبرنامج يكون مرضيا .

٧٨ — واعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى ، في جلسته الخامسة والسبعين ، مشروع قرار مقدم من الرئيس فيما يتعلق بتقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق (٦) .

---

(٦) المرجع نفسه ، " قرارات أخرى " .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

الأمور المتعلقة بالبرنامج

ألف - مقدمة ومناقشة عامة

٧٩ - أحيل البند ٧ من جدول الأعمال الى اللجنة الاولى للدورة . وكان معروضا على اللجنة الوثائق UNEP/GC/90 و Corr.1 و Add.1 and 2 و UNEP/GC/91 وللاطلاع على تنظيم اعمال اللجنة، انظر الفقرة ١٥ أعلاه .

٨٠ - وأشار الرئيس ، في بيان افتتاحي عام ، الى أن البند ٧ يتناول لب أنشطة برنامج شؤون البيئة . وقال ان القضايا ذات الأهمية الخاصة تشمل جوانب الأنشطة المقترحة تحت بند المستوطنات البشرية ، والبيئة والانماء ، والمحيطات ، والطاقة ، والكوارث الطبيعية ، والمساعدة التقنية . وأضاف انه ينبغي للمجلس أيضا أن يولي اهتماما جادا للانخفاض المتوقع في الانفاق على الأنشطة البرنامجية للصندوق في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ ، على أن ينصب الاهتمام بصفة خاصة على آثار ذلك على البلدان النامية .

٨١ - واستلفت المستشار الخاص للمدير التنفيذى المكلف بالأمور المتعلقة بالبرنامج الانتباه الى الشكل الجديد لوثيقة البرنامج ، ودعا الى ابداء التعليقات والاقتراحات بشأنها . وقال ان الامانة سترحب بوجه خاص بالتعليقات على ادماج المستويات الثلاثة ، واعادة ترتيب تتابع المهام التنفيذية ومجالات العمل ذات الأولوية ، ومقدار التفاصيل التي تتضمنها الوثيقة ، واقتراح المدير التنفيذى الداعي الى معالجة الأمور المتعلقة بالبرنامج بطريقة انتقائية على اساس دورة من أربع سنوات .

٨٢ - وأوضح نائب مساعد المدير التنفيذى لشؤون مكتب الصندوق وادارته ان التقديرات بشأن مستوى موارد الصندوق (UNEP/GC/98) تمثل الموارد اللازمة لتحقيق اغراض البرنامج ، وان أية تعديلات على البرنامج المقترح ستكون لها آثار على مستوى دعم الصندوق ، والعكس صحيح .

٨٣ - ورحب جميع المتكلمين بالشكل الجديد لوثيقة البرنامج ، التي وصفت بأنها سهلة القراءة وشاملة ، واعتبرت تقدما هاما بالقياس الى التقارير المماثلة المقدمة الى مجلس الادارة في دوراته السابقة ؛ ومن الواضح أن الأمانة حاولت الاستجابة الى ما أبدته الوفود في الدورة الرابعة من آراء، ولتوصيات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق الذى انشئ وقتذاك (٦) . ورحبت الوفود بشكل خاص بادماج المستويات الثلاثة ، وبطريقة عرض قضايا هامة تتعلق بالسياسة العامة ، ليهتم بها المجلس ، وباعادة ترتيب المعالجة بحيث تضفي على المهام الفنية أهمية اكبر . غير أن أحد الوفود قال انه كان من المستحسن ان تجمع المهام الفنية معا ، واقترح أن يتم في المستقبل ضم التقرير بشأن مراقبة الأحوال الأرضية الى تقرير المدير التنفيذى بشأن حالة البيئة . واقترح بعض

---

(٧) انظر " الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ " (A/31/25) ، الفقرة ٤٧٧ .

Digitized by UNOG Library

المتكلمين ان تلتمس آراء الحكومات اذا كانت الأمانة تفكر في ادخال مزيد من التغييرات على ترتيب او مركز المهام الفنية وميادين العمل ذات الأولوية . واعتبرت مقدمة سلسلة الوثائق التي تحمل الرمزين -/UNEP/INFORMATION و-/UNEP/FUND/PROJECTS ذات فائدة للحكومات .

٨٤ — وشكت بعض الوفود من أنها تلقت وثيقة البرنامج في وقت كان في الواقع متأخرا جدا مما لم يتح لها دراستها دراسة كافية ، وأشار متكلمون عديدون الى وجود حاجة الى ادخال مزيد من التحسينات على طريقة عرضها . وشملت الاقتراحات التوسع في استعمال الرسوم البيانية ، وتحسين طريقة عرض أنشطة منظومة الأمم المتحدة لكي يمكن التعرف بشكل اوضح على الدور الفريد الذى يقوم به برنامج شؤون البيئة ، وتقديم تفسير واضح لسبب انشغال برنامج شؤون البيئة في بعض الميادين ، وايراد عرض اوفى للمقترحات المتعلقة بالصندوق . وأبدى عدد من المتكلمين تحفظات ازاء المرفق الثالث (تدابير مقترحة من مجلس الادارة) ؛ فقد اعتبروه مفرط العمومية والمحوا الى انه قد لا يكون من المستطاع ايراد صورة كاملة لمداولات المجلس في مقرر اجمالي .

٨٥ — وادلى احد الوفود باقتراحات أبعد أثرا ، تدعو الى زيادة تحسين نوعية وثيقة البرنامج : فمن الأهمية بمكان أن يعيد المجلس النظر في مضمون وثيقة البرنامج وشكلها ؛ فالوثيقة الحالية مفرطة التفصيل وتبرز بشكل خاص الكيفية التي يتم بها تنفيذ البرنامج مع اضفاء القليل من الأهمية على ما ينفذ من امور . ويرجع ذلك الى أسباب منها توجيه الاهتمام في الأعوام الماضية لصياغة الاستراتيجيات ولئن كان ذلك مناسبا في وقته ، فانه ينبغي ان يفسح المكان الآن لخطط عمل موضوعة بعناية تامة . وهذه الخطط ، التي ينبغي ان تعد لكل قطاع فرعي من البرنامج ، وتقدم مشفوعة باهداف دقيقة التحديد ، وتكون موضوع مراجعة سنوية ، ينبغي ان تتضمن بيانا بتطور النفقات ذات الصلة على مر الأعوام ، وتقديرات للاحتياجات السنوية من الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف ، وكلما أمكن ، بيانا بمجموع الموارد التي تلتزم بها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات ، وينبغي ايضاح المراحل التي يمر بها تنفيذ الخطط . ويمكن بعد ذلك أن تقتطف التفاصيل من وثيقة البرنامج ، كالتفاصيل المتعلقة بأنشطة الوكالات مثلا ، وتوضع في معظم الحالات في سلسلة الوثائق التي تحمل الرمز -/UNEP/FUND/PROJECTS ، والتي يمكن ان تكون ذات فائدة بوصفها وسيلة لابقاء الحكومات على علم بما يقع من تطورات على مدار السنة . ومن شأن هذا النهج ان يمكن مجلس الادارة من تركيز اهتمامه على الأمور المتعلقة بالسياسة العامة ، وتقييم الاداء ، وان يزود الأمانة بأداة ادارية نافعة ، ويساعد الوفود على شرح خطط برنامج شؤون البيئة في بلدانها . على انه تم التسليم بأن اجراء العرض وفقا لهذه الخطوط سوف يقتضي اضطلاع الأمانة بقدر كبير من الأعمال الاضافية ، واقترح بذل محاولة لاجراء هذا العرض على اساس تجريبي لأحد قطاعات البرنامج الفرعية .

٨٦ — ولئن تكن هذه المقترحات قد لقيت شيئا من التأييد ، لم يكن هناك اجماع بين المتكلمين على اعتبار وثيقة البرنامج مفرطة التفصيل ، بل ان متكلمين عديدين طلبوا زيادتها تفصيلا ، مع امكانية ارفاقها بموجز مستقل لها . وشدد احد الوفود على أن القضية لا ينبغي في الواقع أن تكون قضية تفاصيل ، بل قضية وضوح وفهم ، وانه ينبغي مراعاة اختلاف قدرات البلدان على استيعاب المعلومات وتقييمها .

٨٧ — وفي ضوء المناقشة اعلاه ، دعي الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق الى الاجتماع

Digitized by UNOG Library

من جديد . ولقي تقرير الفريق الثناء من عدد من الوفود ، التي حثت المدير التنفيذى على أن يأخذ توصيات الفريق بعين الاعتبار لدى اعداد الوثائق لمجلس الادارة . وردا على ذلك ، أكد المستشار الخاص للمدير التنفيذى المكلف بالأمور المتعلقة بالبرنامج ان الأمانة ستدرس التقرير دراسة متأنية وستتبع ما ورد فيه من توصيات بقدر المستطاع .

٨٨ — وطلبت وفود عديدة ايضاح العلاقة بين الأهداف الموضوعة لعام ١٩٨٢ والواردة في البيان الاستهلالي للمدير التنفيذى ، وبين أنشطة البرنامج ، وأشار أحد الوفود الى ان هذه الأهداف مستمدة في الواقع من البرنامج . وذكرت وفود قليلة انها ترى ايلاء مزيد من الاهتمام لدور الحكومات في الاشتراك في تنفيذ البرنامج ، وقالت وفود أخرى ، مشيرة الى ان الحكومات تلجأ الى برنامج شؤون البيئة طلبا للمشورة بشأن أنشطة البرنامج ، ان الأمر يحتاج الى بذل جهود أكثر منهجية لتحديد حاجات البلدان فيما يتعلق بالبرنامج ، وطلبت توفير المزيد من المنشورات الاستشارية . وقال أحد الوفود انه لئن يكن قد أيد مقترحات المدير التنفيذى الداعية الى معالجة مواضيع البرنامج بطريقة انتقائية في الدورة السادسة لمجلس الادارة وما يليها من دورات ، فانه ينبغي وضع ترتيبات لتناقش كذلك باختصار المواضيع التي لا يقع عليها الاختيار للاستعراض المتعمق .

٨٩ — وأوضح ممثل منظمة الأغذية والزراعة ان منظمته ملتزمة بدعم زيادة انتاج الأغذية على نطاق واسع ، وذلك في اطار الحدود الايكولوجية ومع تجنب طرق الانتاج المخربة . ومن ثم فان منظمة الأغذية والزراعة توجه اهتماما أكبر ، مثلا ، الى استنباط انواع جديدة من المحاصيل ، والى التغلب على المقاومة الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ ازاء طرق الزراعة الحديثة ، مع توجيه اهتمام اقل الى المخصبات ومبيدات الحشرات . وقال انه يجرى تنفيذ ما يقرب من ٤٠ مشروعا مشتركا بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج شؤون البيئة ؛ وانه تقديرا من منظمة الأغذية والزراعة لما يقدمه برنامج شؤون البيئة من دعم فانها على استعداد لزيادة هذا التعاون ، وتعرض على برنامج شؤون البيئة أن يستفيد من خبرتها في ميدان انتاج الأغذية ، والبيئة .

٩٠ — وأثناء المناقشة ، اشارت اللجنة بقلق الى الفيضان الخطير الذى وقع في أجزاء عديدة من البلد المضيف ، وأعربت عن مواساتها لشعب وحكومة كينيا .

٩١ — وفي نهاية المناقشة العامة ، اعلن ممثل حكومة كينيا ان حكومته قررت تحريم الصيد بجميع أنواعه فورا ، من أجل فرض الرقابة على خطر الصيد غير المشروع ، وحماية الحياة الوحشية في كينيا ، وصفقت الوفود اشادة بهذا الاعلان .

٩٢ — ووافقت اللجنة على ادراج توصياتها المتعلقة بالأمور التي دارت حولها المناقشة العامة في مشروع المقرر العام بشأن أنشطة البرنامج (انظر الفقرة ٢٧٤ أدناه) .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٩٣ — للاطلاع على الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة في هذا الشأن ، انظر الفقرة ٢٧٥ ادناه .

Digitized by UNOG Library

باء ـ تقييم البيئة

أولا ـ مراقبة الأحوال الأرضية

٩٤ ـ رحبت وفود عديدة بما أحرز من تقدم منذ الدورة الرابعة لمجلس الادارة في تحريك مختلف عناصر مراقبة الأحوال الأرضية . وكان هناك شعور عام بأن مراقبة الأحوال الأرضية يجب ان تكون مدخلا هاما في تقرير السياسة العامة وفي ادارة البيئة . وتم التشديد أيضا على ان وفاء مراقبة الأحوال الأرضية باهدافها يقتضي الاستفادة باستمرار من أحدث الانجازات العلمية والتكنولوجية .

٩٥ ـ وأشار عديد من المتكلمين الى ان اشتراك البلدان النامية اشتراكا فعالا في مراقبة الأحوال الأرضية أمر حيوى ، ومن ثم توجد حاجة الى تقديم المساعدة التقنية والتدريب بشكل مستمر ومنسق ، وهو امر ينبغي النظر اليه ايضا في الاطار الأوسع للمساعدة التقنية والمالية المقدمة للبلدان النامية التي تعتمد على منتجات المجتمعات ذات التكنولوجيا عالية التقدم .

٩٦ ـ ورحب عدد من الوفود بالزيادة الكبيرة في الأموال المقترح تخصيصها لمراقبة الأحوال الارضية ، التي يرون انها حجر الزاوية في برنامج شؤون البيئة . وتم التشديد ايضا على ان عناصر مراقبة الأحوال الأرضية ينبغي ان تنمى على اساس التفاعل فيما بينها . وتحقيقا لهذه الغاية ، اقترح احد الوفود انشاء مكتب في برنامج شؤون البيئة يكون مسؤولا عن التنسيق الشامل لمراقبة الاحوال الارضية ، على ان يكون مسؤولا مسؤولية خاصة عن التقييم والتقدير ؛ كما يقوم ايضا بتوفير المعلومات العلمية اللازمة للانذار المبكر اذا اقتضى الامر . فدمج هذه الشؤون في مؤسسة واحدة امر ضرورى للنهوض بالأهداف الموضوعة لمراقبة الأحوال الأرضية وتحقيقها . ولقي هذا المقترح تأييدا من وفود عديدة أخرى .

٩٧ ـ واعرب متكلم عن تشككه في جدوى انماء جميع عناصر مراقبة الأحوال الأرضية على أساس التفاعل فيما بينها ، متخذا من شبكة الاحالة الدولية مثالا . وأيد ممثل اليونيسكو هذا الرأى ، وذكر انه يشعر بأن وكالات أخرى تشاركه في ذلك .

٩٨ ـ وقال ممثلون عديدون انهم يشعرون بان التقييم هو العنصر الرئيسي في مراقبة الأحوال الارضية ؛ فالرصد يصبح قليل الفائدة اذا لم تكن البيانات متكاملة ومقيمة ومعبرا عنها بشكل يمكن ان يستخدمه متخذو القرارات . وسلموا بأن البيانات التي تنبثق عن شبكة الرصد البيئي العالمية يجب ان تتراكم لبعض الوقت قبل ان يمكن الاضطلاع بعملية تقييم دقيقة ومنهجية . غير ان الحكومات لا تستطيع انتظار التقييم الى ان تصبح عناصر الرصد وتبادل المعلومات عاملة تماما ، فهناك حاجة ملحة الى التقييم ، حتى وان اجرى لبيانات ناقصة ، لاتخاذ قرارات تتعلق بادارة البيئة . ويجب ان يبدأ على الفور تقييم نشاط نموذجي يتعلق بواحد أو اثنين من الملوثات الخطيرة التي تتطلب أولوية . وينبغي ان تورد النتائج مشفوعة بتوصيات للعمل ، في تقرير البرنامج الذى يقدم الى مجلس الادارة في دورته السادسة . فمثل هذا الاجراء لن يساعد فحسب الحكومات على اتخاذ مقررات ادارية ، بل سيساهم ايضا في وضع منهجيات لاجراء المزيد من التقييم .

٩٩ ـ وذكر ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ان البيانات الرسمية التي تنشرها المنظمة

Digitized by UNOG Library

المذكورة عن الطبقة الاوزونية وعن تغير المناخ هي في الواقع ثمار لعمليات تقييم وانه يتم الاضطلاع بهذه الانشطة كلما رؤى ان موضوعا يتطلب اهتماما عاجلا .

(أ) شبكة الرصد البيئي العالمية

١٠٠ــ اشارت وفود عديدة الى الصعوبة التي ووجهت في تحقيق الأهداف الموضوعة لشبكة الرصد البيئي العالمية التي اقرها الاجتماع الدولي الحكومي المعني بالرصد المنعقد في ١٩٧٤ (٧) . وفي حين رأى البعض ان النجاح المحرز كان مرضيا ، قال آخرون انهم كانوا يودون لو رأوا تحقيق مزيد من التقدم . وتم التشديد على وجود حاجة ملحة الى توحيد طريقة أخذ العينات وكمياتها لضمان التوصل الى نتائج يمكن مقارنتها . وينبغي الاستمرار في دعوة افرقة حكومية صغيرة من الخبراء الى الاجتماع لاستكمال خطط تنفيذ شبكة الرصد البيئي العالمية .

١٠١ــ وطرح احد الوفود قضية ما يؤدى اليه تلوث البيئة من آثار جينية على الكائنات الحية سواء بشرية أو غير بشرية ، مشيرا خاصة الى ان هذه الآثار ليست مشمولة بشكل كاف في العنصر المتصل بالصحة في شبكة الرصد البيئي العالمية . ولما كانت مثيرات التحول الخلقي ، بصرف النظر عن مصدرها ، منتشرة في جميع انحاء الكرة الأرضية ، فان رصد حمل ومعدلات التحولات الناتجة عن التعرض للمثيرات البيئية ينبغي ان يحظى بنفس القدر من الاهتمام الكبير من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . وبالاضافة الى ذلك ، فان التغييرات الجينية التي لا يمكن التنبؤ بها ، وخاصة تلك التي تطرأ على البكتيريا والفيروسات نتيجة للتشبع المستمر للغلاف الحيوى بمولدات التحول يمكن ان تترتب عليها ايضا آثار خطيرة على الانسان . وقد أدت الاعمال الجارية في مجال الآثار البيولوجية وآثار التحول الخلقي التي تترتب على الملوثات ، والتعاون العلمي بين بعض البلدان في هذا المجال ، الى احراز بعض التقدم في النهج النظرية لرصد الكائنات الحية الجينية ووضع نظم للتجارب المختبرية المعقدة . ومن شأن ادراج الرصد الجيني في شبكة الرصد البيئي العالمية ، مع الاستفادة من نتائج تلك الأنشطة الوطنية ، ان تجعل النظام أكثر فعالية من حيث القدرة على التكهن .

١٠٢ــ واتفقت وفود عديدة على ان الرصد الجيني المنهجي قد اصبح مجديا بفضل ما استجد من تطورات ، وعلى انه ينبغي ان يصبح جزءا من شبكة الرصد البيئي العالمية . فالمعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق الرصد الجيني تنطوى على أهمية حيوية بالنسبة لمراقبة التلوث . والواقع انه لما كان الرصد الجيني هو رصد لما يحدث من آثار ، فانه يمثل في جوهره نوعا من التقييم . كما انه يتصل اتصالا وثيقا بأنشطة السجل الدولي للمواد الكيماوية المحتملة السمية ، ويمكن ان يساهم فيها ويستفيد منها على السواء . على انه كان هناك اعتراف بصعوبة هذا الرصد ، لاسيما اذا غطى شعوبا بأكملها ، بالمقارنة مع رصد مجموعات محددة تتميز بنسبة عالية من الخطر ، واشير الى المشاكل التي وجهت في المشروع رقم ١٢ من برنامج اليونيسكو المسمى الانسان والغلاف الحيوى .

---

(٧) للاطلاع على تقرير الاجتماع انظر UNEP/GC/24 .

Digitized by UNOG Library

١٠٣ ــ وسلم بأن ادراك ما للأمور البيئية من أهمية حاسمة يتغير مع تغير المعارف ومرور الزمن ، ومن ثم ينبغي اجراء استعراضات دورية للملوثات ذات الأولوية . وأشار أحد الوفود الى اهتمام البلدان النامية الخاص بالأفلاتوكسينات والديكلورو ــ ديفينيل ــ ترايكلوروايثين (د.د.ت) ، ودعا الى ايلائها اهتماما خاصا . واقترح وفد آخر رصد حركة تدفق المواد التكسينية والمواد الخطرة في التجارة الدولية . وأكدت وفود عديدة أهمية رصد الغبار والجزئيات المعلقة ، وخاصة تلك التي تنشأ من العواصف الرملية ، وأهمية رصد المحيطات ، وخاصة في المياه الساحلية ، ورصد ما يترتب على مختلف تكنولوجيات الطاقة من آثار على البيئة .

١٠٤ ــ وذكر أحد المتكلمين انه يرى ان اهتمام برنامج شؤون البيئة ينبغي ألا يقتصر على انماء الشبكة العالمية ، بل ينبغي أيضا ان يساعد البلدان النامية في انماء ما لديها من شبكات رصد وطنية . فلكي تكون شبكة الرصد فعالة حقا ينبغي ان تشمل الكرة الأرضية بأكملها . وفي هذا الصدد ، ثارت تساؤلات حول المعايير التي تتبع في تحديد أماكن اقامة محطات الرصد . وقيل ان الاماكن ذات الخطورة العالية والمناطق ذات الخصائص الخاصة ينبغي ان تراعى لدى البت في تحديد اماكن اقامة المحطات . وبالاضافة الى ذلك ، كثيرا ما لا تتوافر لدى البلدان النامية القدرة على اقامة محطات الرصد ، وما لم تتم هذه القدرة تدريجيا ستشوب النظام ثغرات خطيرة . ويجب ان تراعى آراء الحكومات ومصالحها لدى تحديد اماكن اقامة المحطات مستقبلا ، بدلا من الاعتماد بشكل خالص على المشاورات بين الوكالات . كما اشير الى مشكلة اساسية تواجه لدى البت في توزيع محطات الرصد ولم يتعمق البحث بشأنها بعد في اطار شبكة الرصد البيئي العالمية ، هي عدم وجود فهم واضح لآليات الدورات البيوجيوكيماوية .

١٠٥ ــ وأشار ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الى ان جميع المحطات الداخلة في شبكة المنظمة المذكورة ، والتي تقوم برصد تلوث الهواء الذى حدث قبل اقامتها ، تنشأ وتشغل من جانب الحكومات . كذلك يتم على المستوى الوطني اختيار مواقع المحطات . أما دور المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فيقتصر على التوصية بمعايير للمحطات ، وتقديم المشورة للحكومات ، عند الطلب، بشأن اقامة المحطات ، وتقديم المساعدة التقنية ، بما في ذلك التزويد بالمعدات وبتسهيلات التدريب . وتتعاون المنظمة في هذه الأنشطة تعاونا وثيقا مع برنامج شؤون البيئة في اطار شبكة الرصد البيئي العالمية .

١٠٦ ــ وقال ممثل اليونيسكو ان الهدف الأساسي لعنصر البحث هو جعل شبكة الرصد البيئي العالمية اداة فعالة لتقييم الأخطار البيئية . فثمة فارق بين البحث بشأن التلوث ورصده ، الذى يمكن أن يجرى في اطار مراقبة الأحوال الأرضية ، وبين البحث المتعلق برصد الموارد ، الذى لا يمكن عزله عن البحث المتعلق بادارتها السليمة . ونوه بأهمية احتياطيات الغلاف الحيوى بالنسبة لرصد النظم الايكولوجية الأرضية ، وأهمية استخدام التقصي العالمي لتلوث البيئة البحرية بالنسبة للبحث المتعلق بالتلوث البحرى .

(ب) شبكة الاحالة الدولية

١٠٧ ــ شددت وفود عديدة على الأهمية التي تعلقها حكوماتها بوجه عام على عنصر تبادل المعلومات

Digitized by UNOG Library

في مراقبة الأحوال الأرضية بشكل عام ، وعلى شبكة الاحالة الدولية بوجه خاص . ورحب بعض المتكلمين باقتراحات الامانة الداعية الى اجراء مزيد من الاستعراض والتقييم لشبكة الاحالة الدولية من حيث صلتها بالبلدان ذات مراحل النمو المختلفة . وأشير الى ما أحرز من تقدم هام في جعل تشغيل شبكة الاحالة الدولية كاملا ، ووجه الثناء الى العرض الذى اجرى لشبكة الاحالة الدولية وقت انعقاد دورة مجلس الادارة . وشدد على أهمية زيادة عدد المصادر لضمان كفاية الشمول الجغرافي والموضوعي ، مع التشديد خاصة على ضرورة اسراع الحكومات بتسجيل المصادر .

١٠٨ — وقال احد الوفود ان شبكة الاحالة الدولية ينبغي ان تستفيد بشكل اكمل من الخبرة الفنية المتوفرة لدى الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الاخرى . ورأت وفود عديدة ان المساعدة التقنية تتميز بأهمية بالغة ، وكان شعور وفود اخرى ان برنامج شؤون البيئة ينبغي ان يزيد من مضاعفة برامجه في هذا المجال ، كأن يتم ذلك عن طريق المزيد من التدريب وحلقات البحث والحلقات الدراسية ، وعن طريق زيارات يقوم بها الموظفون والخبراء الاستشاريون .

(ج) السجل الدولي للمواد الكيماوية المحتملة السمية

١٠٩ — رحبت وفود عديدة بالتقدم المحرز في بدء عمل السجل الدولي للمواد الكيماوية المحتملة السمية . وكان هناك تسليم بأن اجراء جميع البحوث اللازمة بشأن المواد الكيماوية المحتملة السمية يخرج عن طاقة موارد اى بلد من البلدان ، وبان للسجل دورا رئيسيا يؤديه في تبادل المعلومات ذات الصلة . واعرب عن التأييد للجنة العلمية الاستشارية التابعة للسجل .

١١٠ — وشدد أحد الوفود على ان السجل ينطوى على اهمية كبيرة للبلدان النامية بوصفها مشترية للمواد الكيماوية والصيدلية والمنتجات الغذائية من البلدان المتقدمة النمو . فكثيرا ما يخضع استعمال هذه المواد للرقابة في البلدان المصدرة لأن هذه المواد لا تفي بمعايير السلامة في هذه البلدان ، ومع ذلك تباع في اسواق البلدان النامية . وينبغي ان يجمع السجل معلومات عن نتائج الدراسات المتعمقة لمواد خطرة مثل الأفلاتوكسينات و د . د . ت . وذكر متكلم آخر أن جمع بيانات عما يترتب على المواد الكيماوية من آثار تؤدى أو لا تؤدى الى تحولات خلقية أمر بالغ الأهمية : فأحد عناصر السجل ينبغي ان يكون توفير معلومات عن آثار المواد الكيماوية على التحول الخلقي .

١١١ — وشددت وفود عديدة على الحاجة الى تقديم التدريب والارشاد للبلدان النامية في مجال جمع المعلومات وتخزينها وتقييمها . واقترح ان يساعد السجل البلدان النامية في القيام تدريجيا بانشاء سجلات وطنية للمواد الكيماوية المحتملة السمية . وتم التنويه بالحاجة الى مزيد من تنسيق الجهود على المستوى الدولي في مجال جمع البيانات وتبادلها وتقييمها . ونوه ممثل لجنة المجتمعات الاوروبية بالاتصالات المثمرة التي جرت بين السجل الدولي للمواد الكيماوية المحتملة السمية وبين شبكة البيانات والمعلومات الكيماوية البيئية ، وشدد على ضرورة اتباع اجراءات متساوقة في السجل والمصارف الاخرى للبيانات .

(د) تقييم الحاجات البشرية الأساسية والحدود الخارجية

١١٢ — شددت وفود عديدة على أهمية اشتراك برنامج شؤون البيئة في مجالين متصلين ، هما

Digitized by UNOG Library

الحاجات البشرية الأساسية ، والحدود الخارجية ، وأعربت عن تأييدها الكبير للأنشطة والخطط التي اقترحها المدير التنفيذي بشأنهما . وأشارت وفود عديدة الى انه برغم ان الوفاء بالحاجات البشرية الأساسية جدير بأقصى أولوية ممكنة ، خاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية ، فمن اللازم ايضا ان يستمر برنامج شؤون البيئة في ايلاء اهتمام كبير لموضوع الحدود الخارجية . وفي هذا الخصوص ، ينبغي حفظ التوازن في مراقبة الأحوال الأرضية لضمان أن يكون البرنامج ذا منافع لجميع البلدان .

' ١ ' الحاجات البشرية الأساسية

١١٣ — اشارت بعض الوفود الى ان البحث عن بدائل لأساليب الحياة وأنماط الانماء ، وهو امر جوهري للوفاء المتواصل بالحاجات البشرية الأساسية ، انما هو أوثق اتصالا بميدان العمل ذي الأولوية المتعلق بالبيئة والانماء . واقترح احد المتكلمين امكان ربط الحاجات البشرية الأساسية بالحدود الخارجية الاجتماعية لزيادة التركيز على أنشطة برنامج شؤون البيئة في ذلك المجال . وأشارت جميع الوفود تقريبا الى اهمية عمل برنامج شؤون البيئة بشكل وثيق مع المؤسسات الاخرى في منظومة الأمم المتحدة في مجال الحاجات البشرية الأساسية .

١١٤ — وكان من رأى بعض الوفود انه لا يتضح من الهدف المقترح لتقييم الحاجات البشرية الاساسية (UNEP/GC/90 ، الفقرة ١١٢) ان اهتمام برنامج شؤون البيئة بالموضوع ، بوصفه جزءا من مراقبة الاحوال الارضية ، هو حلقة وصل مع تقييم نوعية البيئة وتوفر الموارد الطبيعية . وشدد عدد من المتكلمين على ان تقييم الحاجات ليس بالأمر العسير ، شريطة أن يعترف في الاطار التحليلي الذي يجرى فيه بأهمية مشكلة الفقر والاستعمال غير المتوازن للموارد ؛ ولهذا السبب ، ينبغي ان يتضمن الهدف اشارة صريحة الى القضاء على الفقر .

١١٥ — وأشارت وفود عديدة الى ما يوجد من ترابط بين الحاجات البشرية الأساسية ونوعية الحياة ومستوى المعيشة . وأشار احد الوفود الى ان الوفاء بالحاجات البشرية الاساسية امر ذو أولوية قصوى ، ولكن متى تم التوصل الى بداية ممكنة القياس ، تمثل مستوى معيشة معقول ، امكن للمجتمع وقتذاك ان يوجه اهتمامه الى تحسين نوعية الحياة : ويمكن التغلب جزئيا على الطابع التعسفي الذي يتسم به تقييم الحاجات البشرية الاساسية اذا روعيت هذه التفرقة . وقال وفد آخر انه ينبغي الاستفادة في أنشطة التقييم التي يقوم بها برنامج شؤون البيئة من أعمال اللجنة الاقتصادية لاوروبا المتعلقة بوضع مؤشرات يمكن استخدامها في قياس نوعية الحياة .

١١٦ — وأشارت وفود عديدة الى ان القائمة المقترحة بالحاجات البشرية الاساسية تمثل في جوهرها قائمة باحتياجات مادية . ومن الأهمية بمكان الاعتراف بوجود تطلعات اجتماعية وثقافية ينبغي تحديدها والوفاء بها ، مثال ذلك المحافظة على الاحساس بالهوية الثقافية ضمن المجتمعات ، لاسيما في ظل سرعة المواصلات والتغييرات الديموغرافية الواسعة النطاق .

١١٧ — وقال ممثل منظمة الصحة العالمية ان المدير العام اقترح مؤخرا ان تستهدي السياسة الصحية بالأهداف الاجتماعية ، وان توزع ثمار التقدم الذي يحرز في البحث الصحي توزيعا افضل على البلدان وفي داخلها . وعليه تنظر الدورة الثلاثون لجمعية الصحة العالمية في مقترحات ترمي الى

Digitized by UNOG Library

تأمين تمتع جميع الناس بحلول عام ٢٠٠٠ بمستوى صحي يساعد على تحقيق انماء اجتماعي واقتصادي مرض . وستلجأ منظمة الصحة العالمية الى برنامج شؤون البيئة التماسا للتعاون في الوفاء بهذه الحاجة الأساسية ، الأمر الذي قد يؤدي الى تكوين فكرة عن أنشطة برنامج شؤون البيئة في مجال الصحة البشرية تكون أعم مما يتضح الآن من البرنامج .

١١٨ - وأعرب ممثل منظمة العمل الدولية عن ارتياحه لقيام المدير التنفيذي بادراج العمالة الخلاقة في قائمة الحاجات البشرية الاساسية . فالعمالة تمثل الوسيلة الفعالة الوحيدة لاعادة توزيع الدخل ومن ثم للقضاء على الفقر الذي اشارت اليه وفود عديدة . وقال ان منظمة العمل الدولية تتطلع الى التعاون مع برنامج شؤون البيئة ووكالات الأمم المتحدة الاخرى في تنفيذ ما أصدره مؤتمر العمالة العالمي من توصيات ذات صلة بالموضوع .

٢ الحدود الخارجية

١١٩ - اشارت وفود عديدة الى ان دراسة الحدود الخارجية امر جوهري لادارة انشطة الانسان ادارة سليمة ، ودعت المنظمات الدولية والوطنية الى تنسيق جهودها في هذا المجال . وقال احد الوفود ان افقر الناس ، بما في ذلك اولئك الموجودين في البلدان المتقدمة النمو ، سيكونون أكثر الناس عرضة للخطر اذا انتهكت الحدود الخارجية . وقال وفد آخر انه يمكن التعبير بشكل أفضل عن مفهوم " الحدود الخارجية " ، اذا وصفت بأنها الاستفادة الى اقصى حد من القيود التي تفرضها البيئة ، كأن يتم ذلك عن طريق اعادة استعمال نواتج النفايات .

١٢٠ - واشير الى انه ينبغي توجيه مزيد من الاهتمام الى مسألة ايجاد تفهم أفضل للتغييرات المناخية الطبيعية ، بوصف ذلك شرطا اساسيا يلزم توافره لتقييم أثر أنشطة الانسان على الطقس . وحث كل من برنامج شؤون البيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية على الاسراع في اكمال شبكة محطات الرصد الأساسية ، وعلى الدعوة الى عقد اجتماع الخبراء المعنيين بالرصد المتصل بالمناخ في أسرع وقت ممكن ؛ وأعرب عن الترحيب بالدعم المقدم من برنامج شؤون البيئة للتجربة العالمية الاولى المتمثلة في البرنامج العالمي للبحث الجوي . واشار احد الوفود الى المساهمة القيمة التي يمكن ان يقدمها المجلس الدولي للاتحادات العلمية وما تتبعه من منظمات علمية وطنية في الدراسات الخاصة بالتغير المناخي .

١٢١ - وأعرب عن التأييد لاتجاه المدير التنفيذي الى عقد اجتماع خبراء لمتابعة وضع مبادئ وخطوط توجيهية لأنشطة تغيير الطقس . وادلى وفد آخر برأى مفاده ان نظم الاشعارات المتبادلة عن تجارب تغيير الطقس ، كالنظام المعمول به بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا ، يمكن ان تطبق على نطاق اوسع . ولقي اشتراك برنامج شؤون البيئة في مشروع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الخاص بزيادة الأمطار ترحيبا أيضا . وقال احد الوفود ان برنامج شؤون البيئة ينبغي ألا ينغمس اكثر مما ينبغي بالسياسة ، وفي هذا الاطار انتقد الاشارة الواردة في تقرير المدير التنفيذي الى اتفاقية حظر استخدام تقنيات التأثير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية اغراض عدائية أخرى .

١٢٢ - وأبدت وفود عديدة تأييدها لخطة العمل العالمية التي أقرها اجتماع الخبراء المعينين

Digitized by UNOG Library

من قبل حكومات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية لبحث موضوع الطبقة الاوزونية (UNEP/WG.7/25/ Rev.1 ، المرفق الثالث ، الفرع ٤ ، الفقرتان ٢ و ٣) ، وحثت المدير التنفيذى على العمل على تنفيذها في أسرع وقت ممكن ، كما حثته خاصة على انشاء لجنة التنسيق المعنية بالطبقة الاوزونية . ولما كانت مشكلة الاوزون تنطوى على عدد كبير جدا من القضايا المترابطة التي تتطلب دراسة متعددة التخصصات، فانها تلائم بشكل خاص الدور التنسيقي الذى يتولاه برنامج شؤون البيئة. وأشار عدد من المتكلمين الى ان الأهمية النسبية لما يمكن ان يتهدد الطبقة الأوزونية من تهديدات عديدة والطريقة التي يتفاعل بها كل سبب مع الآخر ، ليست واضحة حتى الآن ؛ وبوجه خاص ، فان المخزون العالمي من موارد المواد الكيماوية وترسباتها التي يمكن ان تؤدى الى استنزاف الاوزون ليس معلوما تماما . وحث أحد الوفود على ان يراعي البحث المتعلق بالأثر المحتمل على الطبقة الأوزونية قبل استحداث جيل جديد من الطائرات الأسرع من الصوت .

١٢٣ ــ وتباينت الآراء حول الوقت المناسب لتشجيع عقد اتفاقات دولية او سن تشريعات وطنية للرقابة على انتاج واستخدام غازات الكلوروفلوروميثين ومركبات الكلوروفلوروكربونات وغيرها من المواد التي تهدد الطبقة الاوزونية ، واقترح ان يشترك برنامج شؤون البيئة بنشاط في وضع قواعد عالمية النطاق . ونوهت وفود عديدة بالاجتماع غير الرسمي للبلدان والوكالات ــ بما فيها برنامج شؤون البيئة ــ الذى عقد بالولايات المتحدة في نيسان/ابريل للنظر في وضع قواعد للرقابة على استعمال الغازات والمركبات المذكورة . وقال احد الممثلين ان حكومته قامت اثر ذلك الاجتماع بوضع مشروع قواعد للرقابة على استخدام هذه الغازات والمركبات في اغراض غير أساسية ، وانها تأمل في اصدارها رسميا قبل نهاية العام . وأبدى وفد آخر تأييده لهذا العمل ، مشيرا الى ان القدرة المحدودة للبيئة على امتصاص السموم والمواد الكيماوية المدمرة يجب ان تدخر للمواد الاساسية للتقدم البشرى .

١٢٤ ــ واعتبرت بلدان عديدة اخرى ان الوقت لم يحن بعد لاستحداث ضوابط لانتاج هذه الغازات والمركبات واستخدامها ، فقبل اتخاذ هذه الخطوة ، التي يمكن ان تترتب عليها آثار اقتصادية محسوسة ، يلزم توفر بيانات ادق عن الدور الذى تؤديه الغازات والمركبات المذكورة في استنزاف الاوزون ؛ يضاف الى ذلك ان بعض المواد الدفعية البديلة يمكن ان تكون اكثر خطورة ، ومع تسليم احد الوفود بأن المواد الدفعية البديلة يجب الا تكون مؤذية ، فقد اشار الى انها اخذت تحل بالفعل محل الغازات والمركبات المشار اليها . وحيث ان انتاج هذه الغازات والمركبات آخذ في التناقص ، قد لا تكون هناك حاجة الى تحريم استعمالها .

١٢٥ ــ واشارت عدة وفود الى الأنشطة المقترح القيام بها في مجال التكاثر الحيوى ، وتم التشديد على اهمية الدراسات المتعلقة بالدورات البيوجيوكيماوية وأهمية اشراك المؤسسات الوطنية فيها . وأوصى احد الوفود بان تتولى معاهد علمية مؤهلة البحث المتعلق بآليات التمثيل الضوئي وخصائصه الوراثية ، اذ انها اقدر من برنامج شؤون البيئة على ذلك .

١٢٦ ــ وأشارت وفود عديدة الى اهمية الدراسات في مجال الحدود الخارجية الاجتماعية ، التي يعتبر تفهمها امرا جوهريا لتحديد التغييرات اللازم ادخالها على اساليب الحياة . وذكر أن الأعمال المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية لنوعية الحياة لها صلة وثيقة بالتدابير الجديدة في ذلك المجال وشدد احد الوفود على انه ينبغي لبرنامج شؤون البيئة ان يدعم اعمال المنظمات الاخرى بشأن

Digitized by UNOG Library

الموضوع بدلا من تكرارها ، في حين اكد وفد آخر ان المفهوم ينبغي ان يشمل قدرة الناس على البقاء عند تعرضهم لضغوط بيئية حادة وظروف من الفقر المدقع .

١٢٧ — وتحدث ممثل اليونيسكو عن التكاثر الحيوى ، فقال ان دراسة الدورات البيوجيوكيماوية يمكن ان تساعد على تفهم سير النظم الايكولوجية واثر الملوثات عليها . وفيما يتعلق بالحدود الخارجية الاجتماعية ، وضرورة تحقيق نتائج ملموسة في ذلك المجال ، اشار الى المشروع رقم ١٣ ، المتعلق بمفهوم نوعية البيئة ، من برنامج الانسان والغلاف الحيوى ؛ وقال ان الدراسات الاجتماعية الثقافية التي من هذا القبيل تعتبر شرطا اساسيا يجب توافره للادارة البيئية .

١٢٨ — وشدد ممثل منظمة العمل الدولية ايضا على اهمية الاعمال التي يتم الاضطلاع بها في مجال الحدود الخارجية الاجتماعية ؛ وقال انه لما كانت الاستجابة السليمة للقضايا البيئية تتوقف على تفهم الناس للأحداث ، فان الهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية ، الذى يتكون من الحكومات والموظفين والعمال ، يعني ان المنظمة في مركز يؤهلها للمساعدة في هذا الميدان .

٢ — البيانات البيئية

١٢٩ — في معرض مناقشة موجزة للموضوع ، قال احد الوفود انه ينبغي لبرنامج شؤون البيئة ان يتصل بالوكالات الاخرى في منظومة الأمم المتحدة للتأكد من أن الانشطة التي تقوم بها في مجال جمع البيانات تأخذ بعين الاعتبار حاجة برنامج شؤون البيئة الى الحصول على بيانات بيئية . كما حث برنامج شؤون البيئة على محاولة الحصول على المزيد من البيانات القابلة للقياس بشأن التكاليف الاجتماعية ، التي يمكن ان تكون ذات عون لمن يتخذون القرارات .

١٣٠ — وعند اختتام اللجنة مناقشتها للتقييم البيئي ، اوصت بأن يعتمد مجلس الادارة ما يلي من مشاريع القرارات : مشروع قرار بشأن مراقبة الاحوال الارضية مقدم من وفد الولايات المتحدة الامريكية ، ومشروع قرار بشأن رصد الملوثات مقدم من وفود بلجيكا وجامايكا وكندا وكينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ونيوزيلندا ، ومشروع قرار بشأن الطبقة الاوزونية مقدم من وفدى بلجيكا والولايات المتحدة الامريكية . ووافقت اللجنة على ادراج توصيتها الاضافية بشأن مراقبة الاحوال الارضية في مشروع المقرر العام بشأن الانشطة البرنامجية (انظر الفقرة ٢٧٤ ادناه) . ولم تعرض للبت أية توصيات محددة فيما يتعلق بالبيانات البيئية .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

١٣١ — في الجلسة العامة الخامسة والسبعين المعقودة في ٢٥ ايار/مايو ١٩٧٧ ، اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى مشروع المقرر الذى اوصت به اللجنة الاولى للدورة (المقرر ٨٤ (د—٥))(٩)

---

(٩) للاطلاع على نص المقرر انظر المرفق ١ ادناه .

Digitized by UNOG Library

وللاطلاع على الاجراءات الاخرى التي اتخذها المجلس بشأن توصيات اللجنة المتعلقة بمراقبة الاحوال الارضية ، انظر الفقرة ٢٧٥ أدناه .

١٣٢ — وقال المدير التنفيذى انه ، في تنفيذه للطلب الوارد في المقرر ٨٤ (د — ٥) القاضي بانشاء لجنة التنسيق المعنية بالطبقة الاوزونية ، سيتبع التوصيات الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء المعنيين بالموضوع ، اى ان اللجنة ينبغي ان تتألف من ممثلين عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشتركة في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالطبقة الاوزونية ، وأيضا من ممثلين عن البلدان المشتركة في خطة العمل والتي لديها برامج هامة تتعلق بالطبقة الاوزونية .

جيم — ميادين العمل ذات الاولوية

١ — المستوطنات البشرية وصحة الناس

(أ) المستوطنات البشرية والموئل :

١٣٣ — رحبت الوفود عموما بالبرنامج المقترح ، ونوهت باعادة صياغة انشطة البرنامج على اساس نتائج مؤتمر الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية . على ان احد الوفود اوضح انه لئن يكن على برنامج شؤون البيئة ان يقدم مساهمة كبيرة في هذا المجال الفرعي ، فلا ينبغي ان يكون دوره تنفيذيا بل دور حفز وتنسيق . وعلى وجه التخصيص ، ينبغي لبرنامج شؤون البيئة ان يركز على ضمان مراعاة الاعتبارات البيئية مراعاة تامة في انماء المستوطنات البشرية . ومن هذه الزاوية فان بعض الاهداف الموضوعة تبدو وكأنها لا تنبع بشكل طبيعي من دور برنامج شؤون البيئة في اطار منظومة الأمم المتحدة ؛ كما يوجد مجال لانماء انشطة برنامجية على اساس التوصيات A.2 وC.6 وC.13 الصادرة عن مؤتمر الموئل .(٩)

١٣٤ — وذكر احد الوفود انه ينبغي للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ان يسلم بانه لا يمكن الفصل بين البيئة الصنعية والبيئة الطبيعية ، وانه ينبغي لبرنامج شؤون البيئة ان يواصل التصدى لقضية المستوطنات البشرية بطريقة شمولية . وذكر وفد آخر انه يرى ان المستوطنات البشرية والموئل ، بوصفها مجالا ذا أهمية كبيرة للبلدان النامية ، ينبغي ان تحتل مكانا بارزا في البرنامج الخاص ببرنامج شؤون البيئة . وكان هناك اتفاق عام على انه برغم عدم وضوح الترتيبات المؤسسية الدولية المتعلقة بالمستوطنات البشرية فانه ينبغي لبرنامج شؤون البيئة ان يدأب على مزاولة انشطته في هذا المجال . على انه اشير الى انه ينبغي لبرنامج شؤون البيئة الا يضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ قدر اكبر مما ينبغي من توصيات مؤتمر الموئل خوفا من ان يلتزم بموارده المحدودة من اجل مهام ليست من مسؤوليته وحده .

١٣٥ — وأشارت وفود عديدة الى اهمية وضع مبادىء توجيهية لانماء المستوطنات البشرية بطريقة

---

(١٠) انظر منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 76.IV.7 ، الفصل الثاني .

Digitized by UNOG Library

سليمة من الناحية البيئية ، والى المنفعة التي يمكن الحصول عليها من المشاريع النموذجية والارشادية المتصلة بالموضوع ، والتي ينبغي ان توزع نتائجها على الحكومات على نطاق واسع . ورأى احد الوفود ان التعاون الدولي ينبغي ان يتركز على تبادل المعلومات بشأن نهج تخطيط المستوطنات اكثر من تركزه على النقل العشوائي لحلول كثيرا ما تكون غير مناسبة ، كما ينبغي ان يراعي تماما ما تتميز به المناطق والجهات من ظروف خاصة بها . واقترح ايضا ان تساهم انشطة البرنامج في تحقيق توازن افضل في تحسين المستوطنات البشرية في المناطق الريفية والحضرية ، من زاوية تعزيز النوعية العامة للبيئة البشرية . وذكر احد الوفود انه يرى ان تحسين المستوطنات القائمة ينبغي ان يحتل مكان الصدارة من اهتمام البرنامج .

١٣٦ ــ وأيد عديد من الوفود الأعمال التي يضطلع بها برنامج شؤون البيئة في مجال المستوطنات البشرية بوصفها نظما ايكولوجية . وقال ممثل اليونيسكو ان الأعمال المتعلقة بالمفهوم قد بدأت بالفعل في اطار المشروع رقم ١١ من برنامج الانسان والغلاف الحيوى .

١٣٧ ــ وكان هناك تسليم عام بأهمية تدريب مديرين للمستوطنات البشرية ، كما كان هناك شعور بأن مشاريع المستوطنات البشرية ينبغي ان تشتمل على عنصر تدريب . وأثنى ممثل اليونيسكو على دور الحفز الذى قام به برنامج شؤون البيئة في تنظيم برنامج في اليونيسكو لتدريب مديرين للمستوطنات البشرية ؛ وقال ان المرحلة الاولى من البرنامج كانت ناجحة للغاية ، وان نطاق المشروع ينبغي ان يوسع .

١٣٨ ــ وقال احد الوفود انه ينبغي لبرنامج شؤون البيئة ان يساعد البلدان النامية في تنفيذ مشاريع قائمة على العون الذاتي في مجال المستوطنات البشرية ، تنطوى على اشتراك نشط من جانب السكان المحليين وتستخدم ما يتوفر محليا من موارد قليلة التكاليف ، كما ينبغي ان يدعم مشاريعا ارشادية ترمي الى هذه الغاية .

١٣٩ ــ وكان هناك تأييد عام للمقترح الداعي الى انشاء شبكات اقليمية من المؤسسات لاستحداث تكنولوجيات للمستوطنات البشرية تكون سليمة ومناسبة من الناحية البيئية . على ان احد الوفود نبه الى ان برنامج شؤون البيئة ينبغي ألا يكرر ما تبذله الهيئات المختصة في الأمم المتحدة من جهود في المناطق ، بل ينبغي ان تكون جهوده مكملة لجهودها . وأشار وفد آخر الى ان عددا من المشاريع الارشادية والنموذجية قد اعد لمؤتمر الموئل وانه ينبغي لبرنامج شؤون البيئة ان يستفيد في برمجة أنشطته المقبلة من المواد الوفيرة التي اتاحها المؤتمر .

١٤٠ ــ واقترح احد الوفود ان يبذل برنامج شؤون البيئة جهدا لوضع مبادئ توجيهية محددة لانماء المستوطنات البشرية بطريقة سليمة من الناحية البيئية ، تشمل ، خاصة ، ميادين التزويد بالمياه ونوعيتها ، والنفايات ، واستعمال الطاقة ، والنقل ، والاتصالات ، واستخدام الاراضي .

١٤١ ــ وشددت وفود عديدة على أهمية تبادل المعلومات في مجال تكنولوجيا المستوطنات البشرية ، واقترح ان يقوم برنامج شؤون البيئة بدور نشط في تجميع معلومات بشأن حالات انماء المستوطنات البشرية الناجحة وغير الناجحة من الناحية البيئية ونشرها على الحكومات والمؤسسات المهتمة بالأمر ، وان تحشد بشكل فعال الخبرة والمعارف ذات الصلة المتوافرة لدى المنظمات غير الحكومية . كما

Digitized by UNOG Library

شدد على وجود حاجة الى مضاعفة تبادل المعلومات فيما بين البلدان النامية بشأن التكنولوجيات المناسبة للمستوطنات البشرية . وقال احد الوفود ان طرق التشييد بتجميع أجزاء جاهزة الصنع ينبغي ألا تعتبر خارجة عن الموضوع ، اذ انها تزيد بوجه عام من سرعة تشييد المستوطنات البشرية . وقال احد الوفود انه لا ينبغي لبرنامج شؤون البيئة ان يتعاون الا مع المنظمات التي تتفق سياستها مع مقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ؛ ولما كانت مقاصد منظمة حلف شمال الاطلسي لا تتفق مع مقاصد برنامج شؤون البيئة ، فان الاشارة الواردة الى المنظمة في وثيقة البرنامج ينبغي ان تحذف .

(ب) صحة الناس وصحة البيئة

'١' الصحة البشرية والصحة البيئية

١٤٢ - ووفق على البرنامج بشكل عام . وأثنت الوفود على برنامج شؤون البيئة لدور التنسيق والحفز الذى يقوم به وأعربت عن شعورها بأنه ينبغي له ان يستمر في ترك الأنشطة التنفيذية لمختلف الوكالات المتخصصة . وأعربت بعض الوفود عن شعورها بأنه يتعين على برنامج شؤون البيئة ان يتبع درجة عالية من الانتقائية في تمويل ما يضطلع به من أنشطة في مجال البرنامج . وأثنى ممثل منظمة الصحة العالمية على دور الحفز الذى يضطلع به برنامج شؤون البيئة ، الذى ادى الى الجمع بين عدد من الوكالات المهتمة بالصحة البيئية ، ووعد بالتعاون الكامل من جانب منظمة الصحة العالمية . واعرب احد الوفود عن شعوره بأن نوعية بيئة العمل ، التي تمثل مفهوما اوسع بكثير من مفهوم " الصحة المهنية " ، يجب ان تولي اهتماما خاصا في مجال الصحة البشرية والصحة البيئية . وينبغي لبرنامج شؤون البيئة ان يتعاون بشكل وثيق في هذا المجال مع منظمة العمل الدولية ، التي تستطيع بهيكلها الثلاثي ، ان تقدم مساهمة هامة في توسيع معالجة هذه القضية . وأيدت وفود عديدة هذا الرأى . وأشار وفد آخر الى أهمية البيئة البيتية والعائلية وأثرها على الصحة البشرية ، بما في ذلك الصحة العقلية .

١٤٣ - وحث برنامج شؤون البيئة على ان ينشط في اجراء دراسات بشأن اثر الملوثات على الصحة البشرية . وذكر احد الوفود انه توجد حاجة الى وضع ونشر وثائق عن معايير قياس آثار الملوثات ، التي يمكن الربط بينها وبين تقييم مراقبة الأحوال الأرضية لملوث بعينه . وكان هناك تشديد عام على الحاجة الى التعجيل بتقييم اثر الملوثات البيولوجية والكيماوية على الصحة البشرية وعلى البيئة ، بالتعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة . وأشارت بعض الوفود بصفة خاصة الى الآثار الضارة للتكسينات الفطرية وللأمراض التي تنتقل من الحيوان الى الانسان . وشدد احد الوفود على أهمية دعم انشطة البحث والتدريب المتعلقة بمراقبة الأمراض ، بما فيها تلوث الهواء من حيث اتصاله بالسرطان ، وذلك بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا ، والمناطق الحضرية والريفية على السواء .

١٤٤ - واقترح وفد آخر ان ذلك النشاط ، بالاضافة الى تقييم العلاقة المتبادلة بين التلوث وحالة التغذية وظروف الاسكان ، ينبغي ان تكون من مجالات التركيز . وأعرب وفد آخر عن شعوره بأنه ينبغي توجيه الاهتمام ايضا الى المراحل الاولى للأمراض الناجمة عن الملوثات . واسترعت وفود

Digitized by UNOG Library

عديدة الانتباه الى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للصحة البيئية ورقابة الأمراض . وأشير الى اهمية التدابير الوقائية ، وقال احد الوفود انه ينبغي اجراء دراسات من الزاوية الوبائية بشأن الامراض المزمنة ، غير السرطان ، التي تتصل بعوامل بيئية وتنحو الى الحدوث مرتبطة بعضها بالبعض .

١٤٥ - وأشار ممثل لجنة المجتمعات الاوروبية الى التقدم الذى احرز في تقييم ما يتهدد الصحة البشرية من أخطار من مختلف الملوثات في المنطقة الاوروبية ، واستلفت الانتباه الى الاقتراح المقدم من اللجنة المذكورة الى الحكومات والداعي الى اضفاء صبغة مؤسسية على اشتراط فحص المواد الخطرة قبل تسويقها . وعلق احد الوفود اهمية كبيرة على الالزام مستقبلا اختبار جميع المواد الكيماوية الجديدة للبحث عما لها من آثار على الصحة البشرية وصحة البيئة .

١٤٦ - ولقيت عناصر البرنامج المتعلقة بفساد الأغذية وتلوثها تأييدا كبيرا . وأشار ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى استخدام الاشعاع المؤين في تحضير الأغذية والانتاج الغذائي والزراعي ، بوصف ذلك طريقة جديدة لانتاج منتجات مأمونة ؛ وتعمل على تخفيض التلوث ، ويمكن ان تنطوى على فائدة خاصة للبلدان النامية ؛ واقترح ان يشترك برنامج البيئة في رعاية المرفق الدولي لتكنولوجيا معالجة الأغذية بالأشعة . غير ان احد المتكلمين اعرب عن شعوره بأن معالجة الأغذية بالأشعة يشوبها عدد من المآخذ ، وانه من السابق لآوانه النظر في تطبيقها على نحو منهجي . وذكر ان هذه القضية مدرجة في جدول أعمال لجنة الدستور الغذائي .

Digitized by UNOG Library

٣ ' نظم السيطرة على الآفات

١٤٧ - امتدحت عموما الأنشطة البرنامجية المقترحة وأشير الى أن انماء نظم السيطرة على الآفات يجب أن يشمل البحوث الأساسية والتنفيذية ، والعروض الارشادية الميدانية ، والمشاركة المجتمعية ، وتبادل المعلومات ، والتدريب . واقترحت بعض الوفود تضمين البرنامج أمراضا اضافية تسببها الآفات ، مثل داء اللوالوا وداء الليشمانيات . وقال ممثل منظمة الصحة العالمية ان تلك الأمراض تعالجها بالفعل منظمة الصحة العالمية . وكان من رأى أحد الوفود انه لا ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة أن يشرع في معالجة أمراض أو آفات جديدة قبل أن يمضي قدما في أعماله بشأن البلهارسيا والملاريا وآفات القطن .

١٤٨ - ونوه أحد الوفود بأهمية التدريب في البلدان النامية على السيطرة على الآفات ، وقال ان استخدام مبيدات الآفات القابلة للتحلل البيولوجي كثيرا ما يكون أفضل من مكافحة الآفات بيولوجيا . وقال وفد آخر انه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة أن يسعى الى الحد من استخدام الكيماويات الضارة في انتاج الاغذية ومنع الامراض ، والى انهاء هذا الاستخدام في نهاية الامر ، في شتى أنحاء العالم .

١٤٩ - وفي ختام مناقشة اللجنة للمجال الموضوعي ذى الاولوية ، أوصت اللجنة مجلس الادارة باعتماد مشروع مقرر بشأن صحة الناس وصحة البيئة قدمته وفود المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وبلجيكا ، وزائير ، والسنغال ، وفرنسا ، وكينيا . ووافقت اللجنة أيضا على أن تدرج توصياتها الاضافية بشأن " المستوطنات البشرية وصحة الناس " في مشروع المقرر العام المتعلق بالانشطة البرنامجية (انظر الفقرة ٢٧٤ أدناه) .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

١٥٠ - نظر مجلس الادارة في مشروع المقرر في جلسته العامة ٧٥ ، المعقودة في ٢٥ ايار/مايو ١٩٧٧ . وقال ممثل فرنسا ان وفده يشك في ملاءمة الاشارة في الفقرة ١ من المنطوق الى منظمة العمل الدولية ، نظرا لان مسؤوليات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة تعتبر مسؤوليات أساسية في هذا المضمار . بيد انه قال ان وفده لن يعارض اعتماد النص كما هو .

١٥١ - واعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى ، في جلسته ٧٥ ، مشروع المقرر الذى أوصت به لجنة الدورة الاولى بشأن صحة الناس وصحة البيئة (المقرر ٨٥ (د - ٥)) (١١) . وللاطلاع على الاجراءات الاخرى التي اتخذها مجلس الادارة فيما يتعلق بتوصيات اللجنة بشأن " المستوطنات البشرية وصحة الناس " ، انظر الفقرة ٢٧٥ أدناه .

---

(١١) للاطلاع على نص المقرر ، انظر المرفق الاول أدناه .

Digitized by UNOG Library

٢ - النظم البيئية الأرضية

١٥٢ - أكدت الوفود أهمية برنامج العمل ، وأقرت أهدافه وسياساته اقرارا كاملا . واتفقت الوفود عموما على أن اتباع نهج بشأن النظم البيئية هو أمر أساسي اذا كان المراد حل المشاكل البيئية ، ونوهت الوفود بما للدور الحفاز والتنسيقي الذى يقوم به برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة من أهمية فائقة في سد الثغرات وفي النهوض ببرامج كثير من المنظمات ، الدولية وغيرها .

١٥٣ - ورحبت الوفود بأنشطة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة فيما يتصل بالنظم البيئية للاراضي الجافة وشبه الجافة ، وخاصة بالنظر الى أن هذا المجال يتطلب بؤرة مؤسسية لتنسيق الجهود الحالية واستحداث أنشطة جديدة . ولوحظ أن مؤتمر الامم المتحدة المقبل المعني بالتصحر سيروج لمجموعة جديدة من الانشطة الشاملة بشأن هذه النظم البيئية . بيد أن أحد المتكلمين كان من رأيه أن اقتراحات برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ليست منسقة تنسيقا كافيا مع خطة العمل الدولية لمكافحة التصحر .

١٥٤ - وأيد عدد من الوفود أنشطة مشروع منظمة الاغذية والزراعة للسيطرة الايكولوجية على المراعي الجافة وشبه الجافة ومشروع اليونسكو المتكامل بشأن الاراضي الجافة ، وأعربوا عن الرغبة في أن يتحقق بينهما مزيد من التنسيق والدعم المتبادل . واقترحت هذه الوفود أيضا ، وأيدها في ذلك متكلمون عدة ، توسيع نطاق مشروع اليونسكو المتكامل بشأن الاراضي الجافة ليشمل منطقة الساحل وأراضي تونس الجافة وشبه الجافة . وأعرب كثير من المتكلمين عن تأييدهم للتعاون بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ومعهد الساحل .

١٥٥ - وقال أحد الوفود أن حكومته على استعداد لاقتسام خبرتها الكبيرة في ادارة الاراضي الجافة وشبه الجافة مع البلدان الاخرى ، ويفضل أن يتم ذلك عن طريق شبكة الاحالة الدولية .

١٥٦ - وأيدت الوفود الانشطة المقترحة فيما يتصل بحطب الوقود وبدائله ، وأكدت الحاجة الى ايجاد مصادر بديلة للطاقة . وأشار البعض الى الصلة بين حطب الوقود وتلبية الحاجات البشرية الاساسية . ونوه أحد الوفود بالعلاقة الوثيقة بين الانشطة المتصلة بحطب الوقود وبرنامج " الاشجار " ، وأعرب عن أمله في أن تتمخض قريبا نتائج عن البرنامج الاخير ، بينما أكد وفد آخر وجوب اتخاذ خطوات ملموسة في هذا المضمار . وكان من رأى وفود عدة أن الانشطة المتعلقة بحطب الوقود تقدم نموذجا جيدا للطريقة التي يمكن بها ادماج أجزاء عدة من البرنامج .

١٥٧ - وشدد كثير من المتكلمين على أهمية الانشطة المقترحة فيما يتعلق بالغابات الاستوائية . وأعربوا عن أملهم في أن يبدى برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، بالتعاون الوثيق مع اليونسكو ، مزيدا من الاهتمام بالغابات الاستوائية . وأكدوا أهمية استغلال هذه النظم البيئية بعناية ، بما يتفق والمبادئ التكنولوجية السليمة ، ورحبوا بوضع مبادئ توجيهية لادارتها . وقال أحد الوفود انه ينبغي تعزيز التعليم والتدريب في ميدان ادارة الغابات الاستوائية ، وقالت عدة وفود انه يجب التشديد على العمل الميداني ، لتحسين نوعية الحياة في النظم البيئية للغابات الاستوائية . ورئي ان اتباع نهج اقليمي يمكن أن يكون مثمرا وانه سيحظى بتأييد البلدان النامية والبلدان المتقدمة

Digitized by UNOG Library

النمو على السواء . واقترح متكلمون آخرون أن يوفر البرنامج ما يلزم للحفاظ على نماذج ممثلة من النظم البيئية الاستوائية بغير مساس .

١٥٨ - وأيدت عدة وفود الانشطة المقترحة بشأن النظم البيئية الجبلية ، والجزر ، والنظم البيئية الساحلية وغيرها ، بينما رأى أحد الوفود ان برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة قد تجاهل حتى الآن هذا المجال . وعبر متكلم آخر عن خيبة أمله لان مؤتمر النظم البيئية الجبلية ، الذى كان يتوقع منه أن يضع مبادئ توجيهية لصيانة وادارة الموارد الطبيعية في الجبال ، لم يعقد في عام ١٩٧٦ كما كان مخططا أصلا . وعبر عن أمله في أن يعقد المؤتمر عام ١٩٧٧ وأن يدعمه برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . وقال ان حلقة تدريبية اقليمية بشأن انشاء مناطق لحفظ الغلاف الحيوى ، تدعو الى عقدها استراليا ونيوزيلندا في اطار برنامج الانسان والغلاف الحيوى ، من شأنها أيضا تعزيز الاهداف نفسها . وقال ان حكومته على استعداد للتعاون مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في استعراض المركز الايكولوجي للجبال العالية . وأعرب وفد آخر عن تأييده للانشطة المتصلة بتخصيص جزر للعلم .

١٥٩ - ورئي عموما ان فقدان التربة مسألة بالغة الاهمية لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، اذ تؤثر على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ، ورحب عدد من المتكلمين بالانشطة المقترحة في هذا الصدد . الا ان احد الوفود انتقد برنامج العمل المقترح بشأن التربة : اذ قال ان عديدا من المسائل التي يتضمنها البرنامج تدخل في اختصاص كثير من المنظمات الدولية وغيرها ، وانه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ان يركز جهوده على تنسيق وتنظيم الانشطة ذات الصلة . وقال انه يتوافر على الصعيد الوطني قدر لا بأس به من المعلومات عن طرائق مكافحة انحطاط التربة ؛ ولذا ، بينما يستطيع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ان ينظم دورات وحلقات دراسية في البلدان التي تشتد فيها حدة المشاكل ، فان عليه أيضا ان ينظم تدفقا دوليا للمعلومات المتعلقة بمكافحة التحات ، والتملح ، وتلوث التربة ، وفقدان التربة نتيجة لنواحي الاستعمال غير الزراعية ، وذلك استنادا الى بيانات مستمدة من المؤسسات الوطنية ، التي لم يصبح برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وثيق الصلة بها بعد .

١٦٠ - وأوضح متكلمون آخرون ان صيانة أنواع التربة العالية الانتاجية أو التي يمكن أن تكون منتجة ، وادارتها ادارة سليمة ، بالاضافة الى تحديد وحماية التربة الضعيفة التي يمكن أن تتدهور نوعيتها بسهولة ، هي مجالات يجب أن تحظى بأولوية . وذكرت بعض الوفود أهمية تثبيت الكثبان الرملية والزراعة الاحادية للاشجار بالنسبة للبيئة . وأكد وفد آخر أهمية صيانة التربة وادارتها ادارة سليمة بعد ازالة الغابات منها ؛ وقال ان زراعة مثل هذه المناطق كثيرا ما تؤدى الى تحات سريع وفقدان للخصوبة .

١٦١ - وأعرب عن التأييد لانشطة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة فيما يتصل بالمياه . وقيل ان البرنامج سيكون لديه دور حفاز وتنسيقي هام يقوم به في استعراض ومتابعة أعمال مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه ، وذلك بالتعاون الوثيق مع المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ولجنة الموارد الطبيعية ، واللجان الاقليمية ، وانه ينبغي تحديد المشاريع الاقليمية التي تتطلب عملا مبكرا . ونوه البعض بأهمية مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه بالنسبة لمؤتمر الامم المتحدة المقبل المعني بالتصحر .

Digitized by UNOG Library

١٦٢ — ورحب عدد من الوفود بالدعم المالي الذى يقدمه برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة لمركز التدريب الدولي لادارة الموارد المائية المنشأ حديثا . بيد أن أحد الوفود ذكر انه ليس مقتنعا بالحاجة الى هذه المؤسسة الجديدة ؛ وقال انه كان ينبغي الاعتماد بصفة أساسية على المؤسسات القائمة ، أو على انشاء هيئات جديدة في المناطق أو البلدان التي يلزم فيها مثل هذا التدريب .

١٦٣ — وأشار أحد الوفود الى أن ادارة الموارد المائية كثيرا ما تتخطى الحدود الوطنية ، وانها تتطلب تعاونا اقليميا ، يمكن أن تصبح الانشطة التي يعتزم برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة الاضطلاع بها بشأن نهر النيل نموذجا ايجابيا له . وفيما يتعلق بنوعية المياه ، اقترح أن يركز برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة على استحداث طرق رخيصة وسهلة لتنقية المياه في البلدان النامية . ورئي أيضا انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أن يكرس مزيدا من الاهتمام لازالة ملوحة المياه المالحة . وشدد على أهمية المستنقعات كاحتياطيات للمياه .

١٦٤ — وأيدت عموما الانشطة المضطلع بها في البرنامج الفرعي الجيني ، ودعي الى تنسيق الانشطة الدولية ذات الصلة تنسيقا وثيقا . وقال أحد الوفود ان الاستراتيجية التي وضعها المجلس الدولي للموارد الجينية النباتية بشأن الموارد الجينية للمحاصيل هي استراتيجية مناسبة ، وأن مشاركة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في هذا الصدد جديرة بالثناء . ودعت عدة وفود الى بذل مزيد من الجهود في الحفاظ على عينات اضافية من النظم البيئية بغير مساس ، كوسيلة للحفاظ على موارد جينية هامة . وقال وفد آخر ان البرنامج الذى يقوم بتنفيذه برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بشأن مشكلة الموارد الجينية للغلاف الحيوى ، يجب أن يتسع نطاقه ليشمل مبدأ الاستخدام الرشيد للحيوانات والنباتات ذات الاهمية الاقتصادية .

١٦٥ — ورحبت عدة وفود بتشديد البرنامج على تسخير الموارد المكروبية لاغراض الادارة البيئية والانشاء المقترح لشبكة عالمية من مراكز الموارد الميكروبيولوجية . وحذر أحد الوفود من اشتراك برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في أى أنشطة بحثية طويلة الامد وذات طابع جوهرى ، وأضاف قائلا ان الدعم المالي ، ان وجد ، يجب ألا يقدم الا لأنشطة تختار بعناية شديدة .

١٦٦ — وبالنسبة للبرنامج الفرعي للاحياء البرية والمناطق المحمية ، أيدت وفود كثيرة اشتراك برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية القائمة بشأن الحفاظ على الاحياء البرية وموائلها وادارتها ، وفي اعداد وعقد اتفاقيات جديدة . ورحبت الوفود بالانشطة المقترحة فيما يتصل باستعادة موارد الاحياء البرية وموائلها وبالحفاظ عليها وادارتها .

١٦٧ — ورأى عديد من المتكلمين انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ان يكون قائدا في مجال الاحياء البرية والمناطق المحمية ، واقترحوا أن يشدد البرنامج على سياسات ومعايير الصيانة وان يعرض مشورته ومساعدته على البلدان في الانشطة التدريبية وفي اعداد خطط لادارة الحدائق العامة الوطنية وغيرها من المناطق الحرجة ايكولوجيا . ورأى أحد الوفود انه ينبغي تعزيز روابط برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة مع الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية ومع الصندوق العالمي للاحياء البرية ، بينما دعا كثيرون غيره الى ايلاء مزيد من الاهتمام للمناطق الترويحية ولضغوط السياحة على الحدائق العامة الوطنية .

Digitized by UNOG Library

١٦٨ - وأيد بالاجماع قيام برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بتوفير خدمات الامانة لاتفاقية الاتجار الدولي بالانواع المهددة بالخطر من الحيوانات والنباتات البرية الاقليمية . وأعرب عن القلق من عدم كفاية الامانة الحالية لاغراضها ، وقيل أنها ستصبح أقل كفاية عندما يتقيد مزيد من الاطراف بالاتفاقية . وفسرت وفود كثيرة انضمام ٣٥ دولة حتى الآن الى الاتفاقية منذ بدء سريانها في ١ تموز/يوليه ١٩٧٥ بأنه دليل على تعاظم أهمية الاتفاقية . وأعربت وفود عدة عن أملها في اتاحة أموال من برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة لامانة موسعة ، ومن مصادر أخرى بعد تغيير المعاهدة .

١٦٩ - وأيدت وفود كثيرة الاتفاقية المقترحة بشأن الحفاظ على الانواع الارتحالية من الحيوانات البرية ، والتي قد يعقد في عام ١٩٧٨ مؤتمر المفوضين لاعتمادها . وأعرب عن الامل في أن تتمخض عن الاتفاقية مجموعة من الانظمة القوية ، وأكد على ضرورة التنسيق على الصعيد الاقليمي مع ما يبذله مجلس أوروبا من جهود في هذا الصدد . وأكد أحد الوفود ان الاتفاقية تثير عددا من الاعتبارات الهامة فيما يتصل بقانون البحار ؛ وان المشروع الحالي يتطلب مزيدا من العمل التحضيري والمشاورات مع الحكومات .

١٧٠ - وفي ختام مناقشة اللجنة للمجال الموضوعي ذى الاولوية ، أوصت اللجنة مجلس الادارة باعتماد مشروع مقرر بشأن النظم البيئية للاراضي الجافة وشبه الجافة ، قدمته وفود تونس والسنغال وفرنسا ، ومشروع مقرر بشأن الايكولوجيا الاستوائية ، قدمته وفود البرازيل وزائير وساحل العاج وغابون والكونغو ونيجيريا ، ومشروع مقرر بشأن أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بالانواع المهددة بالخطر من الحيوانات والنباتات البرية الاقليمية ، قدمته وفود المانيا (جمهورية - الاتحادية) وتونس والسنغال وسويسرا وغانا وفنلندا وكينيا والولايات المتحدة الامريكية . وأثناء مناقشة مشروع المقرر الثالث ، قال ممثل الصين ان حكومته تولي اهتماما خاصا لحماية الانواع المهددة بالخطر والنادرة والقيّمة من الحيوانات والنباتات البرية الاقليمية . وأشار الى أن الخطوات العملية المتخذة تتضمن دراسات واقامة مناطق محمية وصياغة سياسات . وقال ان حيوان الباندا الضخم يعد نموذجا ملموسا للنتائج التي تحققت في هذا المضمار .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

١٧١ - اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى ، في جلسته العامة ٧٥ ، المعقودة في ٢٥ ايار/مايو ١٩٧٧ ، مشروع المقرر الذى أوصت به لجنة الدورة الاولى بشأن النظم البيئية للاراضي الجافة وشبه الجافة ، بصيغته المعدلة شفويا من قبل ممثل تونس ، ومشروع المقرر الذى أوصت به اللجنة بشأن التدريب في مجال الايكولوجيا الاستوائية ، ومشروع المقرر الذى أوصت به اللجنة بشأن أمانة الاتفاقية الدولية للاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالخطر من الحيوانات والنباتات البرية الاقليمية (المقرر ٨٦ (د - ٥)) (١٢) .

---

(١٢) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

٣ — البيئة والتنميـــة

١٧٢ — أكدت عدة وفود ما لهذا المجال الموضوعي ذى الاولوية من أهمية كبرى ، ورأى أحد المندوبين من بلد مصنع أن هذا المجال هو حجر الزاوية لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ذاته ، نظـــرا لاهميته لجميع البلدان ، المتقدمة النمو والنامية على السواء . واتفق عموما على أن البيئة والتنميـــة يجب أن يحتفظا بمكانة مميزة وبارزة في البرنامج ، وأشير الى أن الانشطة ذات الصلة يجب تنفيذهـا في اطار الاهداف الانمائية المتفق عليها دوليا وفي سياق الجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصـادى دولي جديد . وكان هناك تأييد عام للرأى القائل بأن شاغل برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة فـي ميدان البيئة والتنمية يجب أن يتمثل في العمل على ضمان انعكاس الاعتبارات البيئية ، بما فيها تلك المتصلة بالاستمرارية طويلة الامد للعملية الانمائية ، انعكاسا تاما في الافكار والاعمال المتعلقـــة بالتنمية ، ولقيت الاهداف المقترحة والانشطة المخططة ، كما أعيد تصنيفها في الوثيقـــة UNEP/GC/90 ، تأييدا عاما .

١٧٣ — وأعربت وفود كثيرة عن تحفظات شديدة بشأن التخفيضات المقترحة في الاعتماد المالـــي المخصص للمجال الموضوعي ذى الاولوية في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ بالمقارنة مع الاعتماد المخصـــص لعام ١٩٧٧ ، وقالت انه ينبغي اعادة النظر في هذا الاعتماد لضمان انعكاس الاهمية الكـــبرى لانشطة البيئة والتنمية انعكاسا كافيا في قسمة الاموال .

١٧٤ — وقال أحد الوفود انه يقدر اتساع صفيف المسائل التي تندرج تحت عنوان البيئة والتنميـة ، ولكنه يرى أن عرض البرنامج يتسم بالعمومية نوعا ما ، ويتطلب مزيدا من التفصيل . وقال ان هناك عدم تركيز في العرض ، ربما بسبب اتساع نطاق المجال الموضوعي . وقال وفد آخر ان الاطار المفاهيمـي للبيئة والتنمية يحتاج الى بلورة مستمرة . وذكر متكلمون كثيرون أن هناك حاجة ملحة الى القيام بأنشطة ملموسة وتنفيذية في ميدان البيئة والتنمية . ولاحظ البعض قيمة تغطية الارض التي تفصل ما بـــين المفاهيم والانشطة الملموسة وذلك بوضع معايير ومبادئ توجيهية . وشدد عدد من المتكلمين علـــى أهمية المشاريع النموذجية كوسيلة لتقديم المعرفة ذات الصلة ولتطبيقها . واتفق عموما على أن البعد البيئي يجب أن يؤخذ في الاعتبار من المراحل الاولى للتخطيط واتخاذ القرارات . وشدد علـــى المساعدة التقنية وتدريب الموظفين من البلدان النامية ، وذكر وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانيـة ان حكومته تنوى ان تنظم ، في خريف عام ١٩٧٨ ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئـة واليونسكو ، دورة تدريبية للخريجين على ادارة النظم البيئية مدتها عشرة شهور .

١٧٥ — وأشار أحد المتكلمين الى الاهمية الكبرى لاشراك الناس اشراكا فعالا في برامج التنميـــة السليمة بيئيا ، وأعرب عن رأى مفاده أن الحقات التدريبية التي تنظم ميدانيا ويشترك فيها السكـان المحليون تتفوق على الحلقات الدراسية .

١٧٦ — وانتقد أحد الوفود اتباع النهج التقليدية كثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة فيما يتعلـق بالنمو الاقتصادى ، والتي يرى انها ولدت آثارا ضارة بيئيا واجتماعيا في المناطق الريفية والحضريـة على السواء في كثير من البلدان النامية . وقال ان من رأيه ان ثمة حاجة الى أنماط انمائية جديـدة تنطوى على نهج انمائية ايكولوجية ، واستخدام تكنولوجيات مناسبة وموجهة نحو الناس ، ومزيد مـــن

Digitized by UNOG Library

الاهتمام باحتياجات المناطق الريفية ، وادارة الموارد الطبيعية بعناية ، والتخطيط مع الطبيعة ، وتعزيز التعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية نفسها .

١٧٧ — ولاحظت عدة وفود مع الارتياح أعمال فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالبيئة والتنمية والاثر البيئي الناشئ عن نواحي استعمال الموارد الطبيعية ، وأيدت البرنامج المقترح في هذا المجال الفرعي . ورئي أن من المهم انعكاس المبادئ التوجيهية لاستعمال الموارد الطبيعية التي أوصى بها الفريق في البرنامج . وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن العمل الذى يقترحه المدير التنفيذى كمتابعة لاجتماع فريق الخبراء يتناول ، فيما يبدو ، مسألة استعمال الموارد الطبيعية فقط ؛ واعتبر أيضا من المهم الاستمرار في اعطاء أولوية لبلورة الاطار المفاهيمي للبيئة والتنمية ، وقدم اقتراح بعقد اجتماع آخر لفريق الخبراء لمواصلة أعماله ، خاصة من وجهة نظر جعل المبادئ التوجيهية المقترحة أكثر تحديدا ونفعا على المستوى التنفيذى .

١٧٨ — وأيدت عدة وفود اقتراح عقد حلقات دراسية اقليمية بشأن الانماط الانمائية البديلة وأساليب الحياة ، التي سلم بأنها تمثل نهجا يبشر بتوسيع نظرة المخططين والمسؤولين عن اتخاذ القرارات. ورأى البعض أن الخبرة المتاحة في بلدانهم بشأن التوفيق بين الاعتبارات البيئية واعتبارات التنمية الاقتصادية يجب أن تستفيد منها جميع البلدان ، وأنه يمكن تقاسمها مع الآخرين عن طريق الحلقات الدراسية .

١٧٩ — ولاحظ أحد الوفود أن أحد العوائق الرئيسية لادماج الاعتبارات البيئية في التخطيط الانمائي هو عدم كفاية الموارد المالية ، واقترح ضرورة ايجاد طرق لضمان مشاركة المخططين أو المديرين الماليين مشاركة فعالة في الحلقات الدراسية ؛ وقال انه ينبغي ، اذا لم يتسن ذلك ، بذل كل جهد لاتاحة نتائج هذه الحلقات الدراسية لهؤلاء المسؤولين عن اتخاذ القرارات .

١٨٠ — ولاحظت عدة وفود مع الاهتمام اقتراح ارسال بعثات قطرية مشتركة بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، وأعربت عن أملها في أن تسفر هذه البعثات عن نتائج مفيدة . وقال أحد المتكلمين ان هذه البعثات يجب التحضير لها والاضطلاع بها مع مراعاة الظروف المحلية الى أقصى حد ممكن ، وانها يجب أن تقوم بعملية تغذية مرضية بالمعلومات والتوصيات ذات الصلة لحكومات البلدان المضيفة . ومن المهم أيضا اختيار الخبراء الذين يشتركون في هذه البعثات بعناية ؛ ويجب استخدام الخبرة الفنية والتسهيلات المؤسسية المتاحة في البلدان النامية على أفضل وجه ممكن . وقال وفد آخر ان البعثات القطرية والحلقات الدراسية الاقليمية يجب أن يكون بينهما رباط وثيق . واقترح أيضا أن تقيّم باستمرار البعثات والحلقات الدراسية بغية ضمان تحقيق أقصى ما يمكن من الاستفادة للتخطيط المقبل .

١٨١ — وقالت عدة وفود ان تحسين البيئة العاملة أمر حيوى لتحسين نوعية الحياة ، وانه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أن يوليه مزيدا من الاهتمام في البرنامج ، بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية . واقترح أحد الوفود تغطية أنشطة البيئة العاملة ، اذا فسر مصطلح " الصناعة " تفسيرا عاما ، تحت برنامج الصناعة والبيئة .

Digitized by UNOG Library

١٨٢ — وأكد عدد من الوفود أن البيانات المتعلقة بتقييم الاثر البيئي هي وسيلة لاخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان عند اختيار وتصميم المشاريع الانمائية ؛ وقالوا ان هذا العمل يجب أن يعتمد على الخبرة الفنية المحلية ، وأن يقوم على أساس الظروف المحددة لمناطق وبلدان بعينها . ورحب عموما بمبادرات برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في المساعدة على ادخال الاعتبارات البيئية في سياسات المساعدة الانمائية التي يتبعها مقدمو المعونة الثنائية والمتعددة الاطراف . واقترح ان يعمل برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة على زيادة تطوير تقنيات تقييم الاثر البيئي وأن يدعو الى الاخذ بها داخل منظومة الامم المتحدة ، مع تحقيق أقصى ما يمكن من الاستفادة من المعلومات القائمة وتكييفها بحيث يتسنى للبلدان النامية استخدامها .

١٨٣ — وشدد على أهمية التنمية الايكولوجية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . ولقي اقتراح انشاء شبكة من المشاريع النموذجية للتنمية الايكولوجية تأييدا واسعا ؛ ورحب أحد الوفود على وجه التحديد بالمشروع النموذجي المقترح تنفيذه في منطقة المحيط الهادى الجنوبي ، وأعرب عن أمله في ربطه ببرنامج الادارة البيئية الشاملة المقترح للمنطقة .

١٨٤ — وأكد عدد من الوفود أهمية البحوث ونشر المعلومات عن التكنولوجيات السليمة والمناسبة بيئيا ولا سيما التكنولوجيات القليلة النفايات والعديمة النفايات . واقترح أحد الوفود ان يتبادل برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة الخبرة وأن يتعاون في هذا الميدان مع اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، من بين مؤسسات دولية ووطنية أخرى مختصة . ولوحظ ان البلدان النامية قد اكتسبت خبرة هامة كبيرة فيما يتعلق بالتكنولوجيات المناسبة للاحتياجات والظروف المحلية ، وفيما يتعلق بالتكييف المحلي للتكنولوجيات الاجنبية ، وانه ينبغي نشر هذه الخبرة على نطاق واسع . وأيد عدد من المتكلمين اقتراح انشاء شبكة من المشاريع النموذجية بشأن التكنولوجيات السليمة والمناسبة بيئيا ، التي يجب أيضا أن تستفيد الى أقصى حد ممكن من الكفاءة والخبرة الفنية المتاحة داخل البلدان النامية .

١٨٥ — ورئي عموما ان وضع معايير لتحديد مواقع المنشآت الصناعية هو مسألة ذات أهمية رئيسية للبلدان النامية ، التي يجب أن تأخذ البعد البيئي في الاعتبار عند انشاء صناعاتها . بيد أن ذلك لا ينبغي أن يبطئ عملية التنمية . ورأى أحد الوفود ، وأيده في ذلك آخرون ، ان احتياجات البلدان النامية لا تنعكس بدرجة كافية في الانشطة البرنامجية في ميدان الصناعة والبيئة واقترح أن يستعرض برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية ، هذا الجزء من البرنامج من وجهة نظر احتياجات البلدان النامية . واقترح كذلك ان ينشر برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة المعلومات والخبرة من البلدان المتقدمة النمو عن الحد من التلوث الصناعي وعن تخطيط المواقع الصناعية وفقا لمبادئ سليمة بيئيا ، وذلك لتمكين البلدان النامية من تجنب تكرار الاخطاء السابقة .

١٨٦ — وأيدت عموما استنتاجات الاجتماع الاستشارى للخبراء المعنيين بالمشاكل البيئية لصناعات محددة . ورأى أحد الوفود أن على برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أن يعمل على تحسين اتصاله بالحكومات بشأن الانشطة التي تندرج تحت برنامج الصناعة والبيئة . وأعرب وفد آخر عن قلقه من عدم قبول المدير التنفيذى للتوصية الخاصة بانشاء لجنة استشارية دائمة بشأن الموضوع . وكان من رأى وفود

Digitized by UNOG Library

عديدة أنه ليس من المفيد الافراط في التشديد على عقد الحلقات الدراسية لنشر المعلومات والنتائج ذات الصلة ؛ وانه ينبغي للبرنامج أن يكون أكثر مرونة وأن ينطوى على عملية تشاور وتبادل مستمرة للخبرات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بينها ، وأن يركز على مشاكل صناعات محددة قدر ما يركز على احتياجات الحكومات ، خاصة حكومات البلدان النامية . ولذا ينبغي لبرنامج الصناعة والبيئة أن يرمي الى أن يكون بمثابة دار مقاصة للمعلومات ذات الصلة ، بالاشتراك مع شبكة الاحالة الدولية . واقترح عدة متكلمين متابعة الحلقات الدراسية الخاصة بالصناعة بأنشطة ملموسة . واقترح أن يساعد برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة على اعداد مبادئ أو مدونة للسلوك بشأن الادارة البيئية فيما يتعلق بصناعات معينة ، يمكن أن تستخدمها ، ضمن آخرين ، الشركات المتعددة الجنسية . وأعرب أحد الوفود عن رأى مفاده ان الاجتماعات التي تنظمها الصناعات الملوثة ذات أهمية كبيرة ، نظرا لانها تجمع سويا أولئك المسؤولين عن الصناعة والادارة في جميع البلدان المعنية ، متقدمة النمو كانت أو نامية ، لتحليل حالة الصناعات المعنية وخطتها ، وخاصة لاتخاذ الخطوات الاولى بصورة مشتركة نحو اقامة صناعة عديمة التلويث .

١٨٧ — وفيما يتعلق بتحديد المشاكل البيئية لصناعات بعينها ، قيل انه سيكون من المفيد ، بالاضافة الى الصناعات التي وقع الاختيار عليها بالفعل ، النظر في صناعة السياحة ، وصناعة البتروكيماويات ، وصناعة البناء .

١٨٨ — وفي ختام مناقشة اللجنة لهذا المجال الموضوعي ذى الاولوية ، أوصت اللجنة مجلس الادارة باعتماد مشروع مقرر بشأن الصناعة والبيئة ، قدمته وفود اندونيسيا والجماهيرية العربية الليبية وفرنسا وكندا والكويت والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والهند والولايات المتحدة الامريكية ، ومشروع مقرر بشأن تحسين بيئة العمل ، قدمته وفود بنن وجامايكا والجماهيرية العربية الليبية وفنلندا ويوغوسلافيا . ووافقت اللجنة أيضا على أن تدرج توصياتها الاضافية بشأن البيئة والتنمية في مشروع المقرر العام المتعلق بالانشطة البرنامجية (انظر الفقرة ٢٧٤ أدناه) .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

١٨٩ — اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى ، في جلسته العامة ٧٥ ، المعقودة في ٢٥ ايار/مايو ١٩٧٧ ، مشروع المقرر المتعلق بالصناعة والبيئة ، بصيغته المعدلة شفويا من قبل مقرر لجنة الدورة الاولى ، والمقرر المتعلق بتحسين بيئة العمل ، بصيغته المعدلة شفويا من قبل ممثل فنلندا باسم مقدميه (المقرر ٨٧ (د — ٥)) (١٣) . وللاطلاع على الاجراءات الاخرى التي اتخذها المجلس فيما يتعلق بتوصيات اللجنة بشأن " البيئة والتنمية " ، انظر الفقرة ٢٧٥ أدناه .

١٩٠ — واعتمد مجلس الادارة أيضا ، في جلسته ٧٤ ، مشروع مقرر بشأن البيئة والتنمية (المقرر ١٠٠ (د — ٥)) (١٣) ، قدم في الجلسة العامة تحت البند ١٣ من جدول الاعمال (انظر الفصل التاسع أدناه) .

---

(١٣) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

٤ ـ المحيطات

١٩١ ـ رحبت وفود كثيرة بالتقدم الذى تم احرازه فعلا وبخطط العمل مستقبلا فيما يتعلق بالمحيطات، وأشار عدة منها الى أن مشاكل تلوث المحيطات وتدمير الموارد الحية البحرية مناسبة بوجه خاص لمبادرات حفازة وتنسيقية من جانب برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة .

(أ) البرنامج العام

١٩٢ ـ قال عدد من الوفود ان حالات التلوث الخطير الاخيرة ، مثل تلك التي حدثت في المنطقة البحرية المواجهة للساحل الشرقي للولايات المتحدة وفي بحر الشمال ، تشير الى مسيس الحاجة الى اشتراك برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في الانشطة الرامية الى تجنب التلوث ورصده ومكافحته ؛ ونوه في هذا الصدد بأهمية دعم البرامج البحثية الدولية ، مثل برنامج الشبكة العالمية المتكاملة لمحطات المحيطات وبرنامج الاستقصاء العالمي للتلوث في البيئة البحرية . وحث أحد الوفود على تعجيل تنفيذ المشروع النموذجي المتعلق برصد التلوث في مياه المحيط الاطلنطي ؛ وقال وفد آخر ان المحيط الهادى الهندى يمكن أن يوفر بيانات أساسية لبرنامج الاستقصاء العالمي للتلوث في البيئة البحرية . ووصف عدة متكلمين المؤسسات والانشطة الوطنية المتصلة برصد تلوث المحيطات .

١٩٣ ـ وقالت وفود كثيرة انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أن يعطي أولوية للتلوث في المياه الساحلية . فكثيرا ما ينبع التلوث البحرى من مصادر برية ، منها مصادر زراعية ، ويكون له أثر خطير على مصايد الاسماك القريبة من الشاطئ وعلى السياحة الساحلية . وحث أحد الوفود برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة على مواصلة دعمه لاعمال اليونسكو بشأن الانهيار التي تصب في المحيطات.

١٩٤ ـ وأكدت وفود كثيرة أهمية عقد اتفاقيات دولية لمكافحة التلوث البحرى ، والحاجة الى أن يكون برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة نشطا في هذا المضمار ؛ وقال البعض أيضا انه ينبغي ايلاء مزيد من الاهتمام لما يتصل بالامر من مسائل التعويض عن أضرار التلوث ، وذكر أحد الوفود انه ينبغي أيضا على البلدان التي لديها أساطيل كبيرة ، والتي تتسبب في تلوث أكبر ، أن تدفع تعويضا أكبر . وذكر وفد آخر استصواب مطالبة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية لاصحاب الاساطيل الكبيرة بأن ينفذوا ، الى أبعد حد ممكن ، الاتفاقيات الدولية بغض النظر عن تصديق حكوماتهم على تلك الاتفاقيات . وقال عدد من الوفود انه قد تم احراز تقدم بطيء بصورة تدعو الى خيبة الامل في التصديق على اتفاقية منع التلوث البحرى الناجم عن اغراق النفايات وغيرها من المواد (٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢) (١٤) والاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣) (١٥) وأشار أيضا

---

(١٤) انظر ST/LEG/SER.B/16 (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع 74.V.2).

(١٥) ST/LEG/SER.B/18/Add.2 ، ص ٣١٨ .

Digitized by UNOG Library

عدد من الوفود الى أن البلدان النامية تلاقي صعوبات في تلبية المقاييس التي تتطلبها بعض الاتفاقيات الخاصة بالتلوث البحرى . وقالوا انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أن ينظر في هذه المسألة وأن يكون على استعداد لتقديم مساعدة تقنية حيثما تلزم . ولوحظ انه نتيجة لاستمرار جهود المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ولمقرر مجلس الادارة ٦٧ (د - ٤) ، نالت تعديلات عام ١٩٦٩ للاتفاقية الدولية لمنع التلويث النفطي للبحر (١٦) العدد المطلوب من حالات القبول في أوائل عام ١٩٧٧ وسيبدأ سريانها في ٢٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، مما سيضع نهاية لنسبة كبيرة جدا التصريفات النفطية من ناقلات النفط فيما يتعلق بالتلويث التشغيلي . وأكد عدة متكلمين الحاجة الى تنسيق أنشطة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة مع نتيجة مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار .

١٩٥ - ورحبت وفود كثيرة باقتراحات المدير التنفيذى للحفاظ على الموارد الحية البحرية ، ولا سيما الثدييات البحرية . وقال عدد من الوفود انه ينبغي لمجلس الادارة أن يعاود اعلان تأييده لوقف الاستغلال التجارى للحيتان لمدة عشر سنوات ، وطلبوا الى المدير التنفيذى أن يستهل ، من خلال اللجنة الدولية المعنية بصيد الحيتان ، تدابير لصياغة اتفاقية جديدة بشأن حماية الحيتان ، وأن يؤيد اجراء مزيد من الابحاث في هذا المجال ؛ وبينما أعرب وفد آخر عن تأييده للحفاظ على الحيتان ، دعا الى ترك مسألة اتخاذ تدابير محددة الى اللجنة الدولية المعنية بصيد الحيتان .

١٩٦ - ولفت عدد من المتكلمين الانتباه الى أهمية الحفاظ على النظم البيئية الساحلية والمستنقعات، وقدم عديد منهم تقريرا عن الخطوات التي تم اتخاذها ، أو المزمع اتخاذها ، في بلدانهم لاقامة مناطق لحماية هذه النظم البيئية .

(ب) البحار الاقليمية

١٩٧ - كان هناك تأييد اجماعي لخطط وضع برامج للبحار الاقليمية ، التي ربما كانت أفعل طريقة لمعالجة البيئة البحرية . وأشير الى أن خطط العمل للمناطق البحرية تمثل عالما صغيرا لانشغال برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بتنسيق تدابير التقييم والادارة والدعم وبالعمل على تكاملها .

١٩٨ - ووصفت خطة العمل الخاصة بمنطقة البحر المتوسط بأنها نموذجا لخطط أخرى ، ورحبت وفود كثيرة بالتقدم الذى تم احرازه في تنفيذها ، وخاصة تنمية الكتاب الازرق وبدء برامج العمل ذات الاولوية . وأعربت بعض الوفود عن أملها في أن يواصل برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة دعمه لخطة العمل ، على الاقل الى أن توجد قدرة تنسيقية داخل المنطقة لضمان تنفيذها .

١٩٩ - وقال أحد الوفود ، وأيده في ذلك آخرون ، انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أن ينظر في وضع بروتوكولات واتفاقيات جديدة لتعزيز حماية البيئة البحرية ، وفقا للتوجيهات الواردة

---

(١٦) عقدت في لندن يوم ٢١ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٦٩ . انظر المواد القانونية الدولية ، ١٩٧٠ ، المجلد ٩ ، ص ١ . وللاطلاع على الاتفاقية ، انظر الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٣٢٧ ، رقم ٤٧١٤ ، ص ٣ .

Digitized by UNOG Library

في اتفاقية برشلونة لعام ١٩٧٦ بشأن حماية البحر المتوسط من التلوث (UNEP/GC/61/Add.3) ، التي ينبغي أن تشكل الاطار الذى يجب أن توضع وفقا له في المستقبل البروتوكولات والاتفاقيات الجديدة المتعلقة بالبحار . وقدم الوفد نفسه تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية برشلونة ؛ رغم ان بلدا واحدا فقط أودع حتى الآن وثائق التصديق على الاتفاقية ، ويتعين على خمسة بلدان أخرى أن تفعل ذلك حتى يبدأ سريان الاتفاقية ، وهو ما يحتمل أن يحدث قبل انعقاد الاجتماع الدولي الحكومي في موناكو قرب نهاية عام ١٩٧٧ .

٢٠٠ ــ وأعلنت ممثلة تونس استعداد حكومتها لاستضافة مركز لتقديم المعلومات والمشورة لبلدان البحر المتوسط الاخرى بشأن الحفاظ على النظم البيئية البحرية والنظم البيئية للمستنقعات الساحلية . وقال وفد آخر ان وجود أساطيل ضخمة في البحر المتوسط مسجلة في بلدان تقع خارج المنطقة يعني أنه ينبغي اشراك هذه البلدان في خطة العمل والتزامها بها . وطلب أحد الوفود ، وأيده في ذلك آخرون ، ان تمتد الانشطة التنسيقية التي يقوم بها برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، كما هي ممثلة في البحر المتوسط ، الى الساحل الاطلنطي لاوروبا ، ولفت الانتباه بوجه خاص الى أهمية الاعمال المقترحة في مصب نهر تاغوس . وطلب وفد آخر مؤازرة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة لاجتماع مقبل بشأن الحفاظ على عجل البحر الذى ينتمي لفصيلة " المونك " والمهدد بالانقراض .

٢٠١ ــ وقال أحد الوفود ان حكومته تشعر بالقلق لتعدد اجتماعات الخبراء والاستبيانات اللازمة لتنفيذ خطة العمل : وقال انه لتحسين التنسيق ، ينبغي ايلاء مزيد من الاهتمام لاشراك الخبراء الذين تسميهم حكوماتهم ، وتوجيه جميع الاستبيانات وغيرها من المراسلات عن طريق السلطات الوطنية ، وأن يتاح للحكومات جدول زمني شامل للاجتماعات المزمع عقدها . وقال وفد آخر ان هذه الامور قد حسمت في الاجتماع الذى عقد في سبليت وأن الصعوبات الملقاة ستقل اذا قام مزيد من حكومات بلدان البحر المتوسط بتعيين جهات وصل وطنية ؛ ولا ينبغي أن يكون هناك تكاثر للمراكز المعنية بتنفيذ خطة العمل . وقال أحد الوفود ان مركز جنيف يجب أن يظل المركز الاقليمي الوحيد المسؤول عن تنسيق جميع الانشطة في اطار خطة العمل .

٢٠٢ ــ ورحب عدد من الوفود بالتقدم المحرز استجابة لمقرر مجلس الادارة ٥٨ (د ــ ٤) بشأن الاتفاقات الاقليمية المتعلقة بالمحيطات . وأكدوا على أهمية استمرار برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في القيام بدوره الحفاز للمساعدة في تنفيذ خطة العمل التي يتوقع أن تنبثق عن مؤتمر المفوضين المقرر عقده في الكويت في أواخر عام ١٩٧٧ .

٢٠٣ ــ وأيدت عدة وفود التقدم المحرز في البحر الكاريبي ، وأشار أحدها الى أهمية المشاركة وطلب أن تزيد مشاركة الحكومات والخبراء من المناطق في البرنامج ، وأن يتم توسيع نطاقه . واقترح وفد آخر تنسيق البرنامج مع الانشطة المماثلة في خليج المكسيك .

٢٠٤ ــ وحثت عدة وفود المدير التنفيذى على الدعوة الى وضع خطة عمل لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية لخليج غينيا ، بالتشاور مع حكومات المنطقة . وعرضت غانا استضافة اجتماع يعقد لهذا الغرض وتشترك فيه البلدان غير المحازية لخليج غينيا ولكن التي لها مصلحة في المنطقة أو التي تستخدمها من أجل الشحن .

Digitized by UNOG Library

٢٠٥ — وأشار أحد الوفود الى الحلقة التدريبية العلمية التي نظمت في بينانغ في نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، وقال ان ممثلي زمرة شيانغ كاى شيك ليس لها الحق في الاشتراك في هذا الاجتماع الدولي أو في أى اجتماع دولي آخر تحت اى اسم . وأكد أيضا انه يجب على برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، في الاضطلاع بأنشطة مثل الرصد ، أن يحترم سيادة الحكومات على البحار المتاخمة .

٢٠٦ — وأعرب عن رأى مفاده ان ينبغي ان يمتد برنامج البحار الاقليمية الى مناطق أخرى في الوقت المناسب . واقترح أحد الوفود أن يضع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة برنامجا لحماية المياه الافريقية الشرقية للمحيط الهندى . ودعا آخر الى وضع برنامج مماثل للبحار القطبية .

٢٠٧ — ورحب عدة متكلمين باعتزام المدير التنفيذى انشاء مركز للنشاط البرنامجي للبحار الاقليمية ، ورأوا هذا المركز كوسيلة لتحسين تنسيق الانشطة الدولية ذات الصلة . وقالوا انه ينبغي لهذا المركز أن يولي اهتماما خاصا لجمع البيانات وتوحيدها وتجهيزها ونشرها ، وذلك لتعزيز التساوق بين المناطق المختلفة ، وانه ينبغي ان يأخذ في الحسبان أيضا أنشطة برنامج الاستقصاء العالمي للتلوث في البيئة البحرية .

٢٠٨ — ووصف ممثل المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية دور منظمته في ترويج الاتفاقيات الدولية لمكافحة التلوث البحرى . وقال ان ثلاثة بلدان قد صدقت على اتفاقية منع التلوث البحرى الناجم عن اغراق النفايات وغيرها من المواد ، المعقودة في لندن يوم ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، منذ الاجتماع الاول للاطراف المتعاقدة في عام ١٩٧٦ ، بحيث أصبح مجموع عدد الدول الاطراف في الاتفاقية ٣٢ دولة . ووصف أيضا اشتراك المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية في الاعمال الخاصة بالبحار الاقليمية ، وأشار الى أساس التعاون الذى توفره مذكرة التفاهم التي وقعت مؤخرا بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، وقال انه يأمل أن يؤازر برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية في عقد حلقات تدريبية عن التلوث البحرى وفي توفير التدريب والمساعدة التقنية في العمليات المضادة للتلوث في عدد من المناطق لصالح البلدان النامية . وقال ان المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية على استعداد أيضا ، بمؤازرة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، لاجراء دراسة استقصائية جديدة لاحوال التلوث في خليج غينيا .

٢٠٩ — وفي ختام مناقشة اللجنة للمجال الموضوعي ذى الاولوية ، أوصت اللجنة مجلس الادارة باعتماد مشروعي مقررين بشأن برامج البحار الاقليمية في افريقيا وآسيا ، قدمتهما ، على التوالي ، وفود غابون وغانا والسنغال وليبريا ، ووفود اندونيسيا ، وتايلند ، والفلبين ، وماليزيا ، ومشروع مقرر بشأن صيد الحيتان ، قدمته وفود كندا وكينيا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية ، ومشروع مقرر بشأن الاتفاقيات الدولية لمنع التلوث البحرى ، قدمته وفود اسبانيا وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج .

٢١٠ — وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى الفقرة الثانية من منطوق مشروع المقرر المتعلق بصيد الحيتان ، وقال انه يعترف بأن اهتمام برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بالمسألة أمر مفهوم ، ولكن يجب ان يظل اتخاذ تدابير محددة في هذا الضمار من اختصاص الهيئات المناسبة . وعليه ،

Digitized by UNOG Library

فان وفده سيصوت ضد مشروع المقرر اذا ما طرح للتصويت . وقال وفد اليابان انه لا يوافق أيضا على الفقرة الثانية من منطوق مشروع المقرر ، التي قد تحكم مسبقا على نتيجة الدورة التاسعة والعشرين للجنة الدولية لصيد الحيتان .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٢١١ — اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى ، في جلسته العامة ٧٥ ، المعقودة في ٢٥ ايار/مايو ١٩٧٧ ، مشاريع المقررات التي أوصت بها دورة اللجنة الاولى (المقرر ٨٨ (د — ٥))(١٧) . وأعلن ممثل الاتحاد السوفياتي مرة أخرى ان وفده كان سيصوت ضد مشروع المقرر المتعلق بصيد الحيتان للاسباب التي ذكرها في لجنة الدورة ، اذا ما كان مشروع المقرر قد طرح للتصويت .

٥ — الطاقة

٢١٢ — رحب عموما بتنمية برنامج الطاقة ، وأكدت مرارا أهمية اشتراك برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في الموضوع . وأشار عدة وفود الى انه موضوع واسع الانتشار يجب أن ينعكس في أجزاء أخرى من برنامج البيئة ؛ ولذا يجب أن تكون استجابة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة لمشاكل الطاقة استجابة كلية تراعى فيها الآثار المترتبة ، مثلا ، فيما يتعلق بصحة الناس والتلوث وتصميم المستوطنات البشرية .

٢١٣ — وأشارت عدة وفود الى الانشطة والخبرة الوطنية التي يمكن استخدامها في تطوير البرنامج في ميدان الطاقة . وأشار أيضا عدد من المتكلمين الى أن عدة منظمات دولية أخرى ، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل بادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة ، واللجنة الاقتصادية لاوروبا ، تقوم بنشاط في هذا المجال . وقالوا انه يجب على برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ان يعمل عن كثب مع هذه الهيئات ، مع تجنب الازدواج في العمل . وحث أحد الوفود برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة على التركيز على المجالات المهملة ، مثل الحد من الاستخدام التبديدى ، أو ايجاد أشكال جديدة للطاقة ذات أثر بيئي أقل . وحث وفد آخر البرنامج على التركيز على النواحي البيئية ، خاصة على الصعيدين العالمي والاقليمي .

٢١٤ — وأيد اقتراح عقد سلسلة اجتماعات للخبراء . وقال أحد الوفود ان الاجتماع المعني بالوقود الاحفورى يجب أن يقيم الاثر البيئي لاستخدام هذا الوقود لاغراض اخرى غير توليد الكهرباء . وفيما يتعلق بالطاقة النووية ، قال أحد الوفود انه يحتفظ بآرائه بشأن انشاء مراكز اقليمية لمعالجة النفايات النووية كما عبر عنها في الدورة الرابعة لمجلس الادارة (١٨) .

---

(١٧) للاطلاع على نص المقرر ، انظر المرفق الاول أدناه .

(١٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/31/25) ، الفقرة ١٨٧ .

Digitized by UNOG Library

٢١٥ — وأعرب أيضا عن التأييد لخطط برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة الرامية الى تشجيع الحفاظ على الطاقة ، ودراسة النواحي البيئية للطاقة المائية ومصادر الطاقة غير التقليدية . وقال أحد الوفود ان البحث المقترح اجراؤه بشأن استعادة المناطق التي استخرج منها الفحم يجب أن يشمل المناطق التي دمرت نتيجة للبحث عن معادن أخرى ، وقال آخر ان هذا البحث يجب أن يشمل المناطق المتأثرة بالتعدين العميق .

٢١٦ — وحث أحد الوفود المدير التنفيذي على تعجيل انشاء مراكز تجريبية لتوليد الطاقة من مصادر قابلة للتجدد ، وعلق آخرون كثيرون على قيمة مثل هذه المراكز في نشر الخبرة . ووصفت وفود كثيرة توفير التدريب المتصل بهذه المراكز بأنه مهم .

٢١٧ — وأشارت عدة وفود الى أن البلدان النامية تحتاج الى مشورة ومساعدة ، خاصة في مجال استنباط الطاقة الشمسية للتزويد بالمياه والرى ، وحفظ الطاقة في تصميم المساكن ، واستنباط الطاقة النووية ومتطلبات السلامة ذات الصلة ، ونقل تكنولوجيا الطاقة عموما . وذكر أحد الوفود ان احتياجات البلدان النامية تدعو الى تخصيص مزيد من الاموال لبرنامج الطاقة . وأعرب آخر عن أمله في أن تدمج المعرفة بشأن مصادر الطاقة القابلة للتجدد وتتاح عن طريق مؤتمر الامم المتحدة المقبل لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية .

٢١٨ — وتكلم ممثل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة عن اهتمام الادارة ببرنامج البيئة ، وبالذات عن اهتمام مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل بالانشطة المتعلقة بالطاقة . وقال ان النواحي الهامة من أعمال المركز تتضمن الانشطة الميدانية التنفيذية ، وجمع البيانات عن انتاج الطاقة واستخدامها ، واجراء عمليات مسح للطلب على الطاقة ولسياسة الطاقة . وأضاف قائلا ان المركز يساند البرنامج في مجال المشاكل البيئية المتصلة بانتاج الطاقة واستخدامها ، وانه على استعداد للتعاون مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في ميدان له فيه خبرة سنوات عديدة .

٢١٩ — وأشار ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى أن انبعاث مواد مشعة ليس قاصرا على الطاقة النووية وحدها ؛ فهذه المواد تنبعث أيضا في الجو عند احتراق أنواع الوقود الاحفورى . وقال ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ترحب بفرصة التعاون مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في مجال الطاقة ولاحظ خطط عقد اجتماع لفريق من الخبراء بشأن الطاقة النووية .

٦ — الكوارث الطبيعية

٢٢٠ — حظي البرنامج المقترح بتأييد كامل من وفود كثيرة ، وأثنى عدد من الوفود على برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة لتشجيعه التعاون بين الوكالات في هذا الميدان ، خاصة مع مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث . وقال أحد الوفود انه يسلم بأهمية تفهم النواحي الاجتماعية — الاقتصادية ، ولكنه يرى ان الاهتمام الفورى لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة يجب أن ينصب على التحذير من الكوارث تجنبا لحدوث خسائر في الارواح . وقال انه من أمثلة الاعمال المناسبة على وجه الخصوص للحصول على دعم من برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة الرصد

Digitized by UNOG Library

الجيوفيزيائي التعاوني ، ونظم التحذير الفعال ، وتخطيط التهيؤ ، والاستطلاع العلمي الموقعي بعد حدوث الكوارث ، واستحداث ممارسات بناء مناسبة واجراءات مناسبة لاستخدام الارض للحد من أثر الكوارث الطبيعية التدميرى .

٢٢١ — ووصف عدة متكلمين الانشطة الوطنية المتصلة بتوقي حدوث الكوارث الطبيعية أو تخفيفها ، بما في ذلك الاعمال الرامية الى الحد من القوة التدميرية للاعاصير الحلزونية الاستوائية وللتنبؤ بالزلازل الارضية ، ووسائل التغلب على الجفاف .

٢٢٢ — وطلب أحد الوفود الى برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أن يعد خرائط لاحتمالات الكوارث وذلك لمساعدة البلدان النامية في تحديد المناطق المعرضة للكوارث . واقترح آخر ان يعطي برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أولوية لرصد الظواهر التي يمكن أن تنطوى على كوارث على النطاق الاقليمي . ودعا ثالث الى زيادة دعم برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة لمشروع الاعصار الحلزوني الاستوائي الذى تنفذه المنظمة العالمية للارصاد الجوية في خليج البنغال . وقال أحد الوفود انه ينبغي ان تراعى في البرنامج ان الكوارث الطبيعية كثيرا ما تكون نتيجة لأثر الانسان التدميرى على النظم البيئية .

٢٢٣ — ورأت وفود عديدة ان البلدان النامية على وجه الخصوص ستستفيد من البرنامج في مجال الكوارث الطبيعية ، واقترح وفدان زيادة الاموال المخصصة لهذا المجال .

٢٢٤ — وقدم ممثل مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث بيانا كاملا عن أنشطة المكتب ، بما في ذلك تلك التي تنطوى على تعاون مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . وقال ان أنشطة مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث تقوم على ثلاثة أسس هي : ان الكوارث تعوق التنمية ، وأن معظم الكوارث يمكن توقي حدوثها ، وان التوقي الفعال للكوارث لا يلزم ان يكون باهظا . وأضاف قائلا ان دور المكتب يتسم بالاتساع ، حيث يتجاوز كثيرا الاغاثة في حالات الكوارث ، وهي حقيقة يرى انه لم يسلم بها تسليما كاملا في وثائق برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة .

٢٢٥ — وردا على مقاطعة وجه فيها الانتباه الى ما يمكن أن يترتب على سوء تصميم وصيانة ناقلات النفط من كوارث ، وصف ممثل المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية أنشطة المنظمة الرامية الى تحسين سلامة ناقلات النفط ، وقال انه من المحتمل ان يعقد مؤتمر للمفوضين بشأن الموضوع في شباط/فبراير ١٩٧٨ .

٢٢٦ — وفي ختام مناقشة اللجنة لهذا المجال الموضوعي ذى الاولوية ، أوصت اللجنة مجلس الادارة باعتماد مشروع مقرر بشأن النواحي البيئية لتوقي حدوث الكوارث الطبيعية والتهيؤ لها قدمته وفود اندونيسيا وايران وبنغلاديش وتايلند والعراق والفلبين والكويت وماليزيا والهند .

٢٢٧ — وتعليلا لتبني وفد اندونيسيا لمشروع المقرر ، رحب الوفد بأنشطة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة الرامية الى تحسين نظم التحذير المبكر فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية ، وحث على ايلاء مزيد من الاهتمام للكوارث الناجمة عن الاحداث الجيولوجية ، وأشار الى الانشطة المفيدة التي

Digitized by UNOG Library

تضطلع بها المنظمة العالمية للارصاد الجوية ومنظمة اليونسكو ، وأعرب عن تقديره بوجه خاص للجهود التي يبذلها مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث في ميدان توقي الكوارث والتهيؤ لها ، والتخطيط السابق لحدوث الكوارث والتنسيق التالي لحدوث الكوارث . وقال انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أن يقوم بدوره الحفاز للتأكيد على النواحي البيئية للكوارث الطبيعية ، وأن يواصل التعاون عن كثب مع الهيئات الاخرى التابعة للامم المتحدة في هذا الصدد .

٢٢٨ — ووافقت اللجنة أيضا على أن تدرج توصياتها الاضافية بشأن " الكوارث الطبيعية " في مشروع المقرر العام المتعلق بالانشطة البرنامجية (انظر الفقرة ٢٧٤ أدناه) .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٢٢٩ — اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى ، في جلسته العامة ٧٥ ، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ مشروع المقرر المتعلق بالنواحي البيئية لتوقي حدوث الكوارث الطبيعية والتهيؤ لها ، بصيغته المعدلة شفويا من قبل مقرر لجنة الدورة الاولى (المقرر ٨٩ (د — ٥)) (١٩) .

٢٣٠ — وقالت ممثلة الولايات المتحدة الامريكية ان وفدها كان يفضل مشروع المقرر بصيغته التي أوصت بها أصلا لجنة الدورة الاولى .

٢٣١ — وللاطلاع على الاجراءات الاخرى التي اتخذها مجلس الادارة فيما يتعلق بتوصيات اللجنة بشأن " الكوارث الطبيعية " ، انظر الفقرة ٢٧٥ أدناه .

دال — التدابير المساندة

١ — التعليم البيئي والتدريب البيئي

٢٣٢ — أكدت جميع الوفود التي تكلمت عن الموضوع أهمية خلق وعي بيئي بين جميع قطاعات المجتمع عن طريق التعليم والتدريب الرسمي وغير الرسمي . وأيدت عموما الاهداف والاستراتيجيات والانشطة المتصلة بدور برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة الحفاز في التعليم والتدريب البيئي .

٢٣٣ — وكان هناك تقدير واسع النطاق وتأييد لانشطة المركز الدولي للتدريب على العلوم البيئية ، الذى حقق منجزات قيمة في الفترة الزمنية الوجيزة التي انقضت منذ انشائه في عام ١٩٧٥ ، ولاحتمال بدء مفاوضات مناسبة بين حكومة اسبانيا وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة لغرض الاذن بمرحلة ثانية من أنشطة البرنامج ، تبدأ في عام ١٩٧٨ وتستمر لمدة ثلاث سنوات . وأعرب عن الشكر لحكومة اسبانيا لمبادرتها في هذا الصدد ، وعن الامل في توسيع وتنويع أنشطة المركز من حيث الموضوع والنطاق الجغرافي على السواء .

---

(١٩) للاطلاع على نص المقرر ، انظر المرفق الاول أدناه .

Digitized by UNOG Library

٢٣٤ — وأعرب عن تأييد عام لانشاء مراكز اقليمية للتعليم والتدريب البيئي . وذكرت عدة وفود ان حكومتها على استعداد لعرض دورات تدريبية دولية أو منح زمالات للبلدان النامية أو لاستضافة مثل هذه التسهيلات التدريبية في بلدانها . وذكر وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية ان حكومته على استعداد لان تعقد سنويا دورة مدتها أربعة اسابيع ، ابتداء من عام ١٩٧٨ ، لحوالي ١٠ مشتركين ، من البلدان النامية بصفة رئيسية ، كمتابعة للندوة الدولية بشأن تخصيب وانعاش المياه السطحية . وذكر وفد ايطاليا عرض بلده توفير تسهيلات لدورة تدريبية على الادارة البيئية ، قد تكون ذات أهمية خاصة للبلدان النامية في منطقة البحر المتوسط ، واستعدادها لعرض زمالات في هذا الصدد .

٢٣٥ — وحثت وفود عديدة على انشاء مركز للتدريب البيئي للمدرسين في افريقيا . وأكد وفدان على الحاجة الى التدريب على الايكولوجيا الاستوائية في افريقيا وأشارا الى أن حلقة دراسية اقليمية نظمها برنامج الانسان والغلاف الحيوى في عام ١٩٧٥ أيدت انشاء مركز لمثل هذا التدريب .

٢٣٦ — وفي حين أيد عموما اقتراح انشاء مراكز اقليمية للنشاط البرنامجي بشأن التعليم والتدريب البيئي ، أكد أحد الوفود على الحاجة أولا الى تقييم دور كل من منظمة الامم المتحدة لشؤون البيئة واليونسكو في هذا المضمار . ورأى وفد آخر أن أى تطوير آخر لهذا الجزء من البرنامج ينبغي أن ينتظر نتيجة المؤتمر الدولي الحكومي المعني بالتعليم البيئي ، المقرر عقده في تبليسي في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ، وقال آخر ان المكاتب الاقليمية لليونسكو ينبغي أن تشترك اشتراكا أوثق في انشاء هذه المراكز وأن يستفاد الى أقصى حد ممكن من التسهيلات القائمة ، بما في ذلك تسهيلات اليونسكو . ورحبت عدة وفود بأقلمة أنشطة التعليم والتدريب التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وأعربت عن استعدادها لدعم مثل هذه المراكز في مناطقها . وقال وفدان انه ينبغي انشاء مركز للنشاط البرنامجي بشأن التعليم البيئي لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى وأن حكومتيهما يمكن أن تساعدا برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في تحديد الامكانيات الموجودة في المنطقة .

٢٣٧ — وأبدت وفود كثيرة قلقها من الصعوبات الخطيرة الناشئة عن عدم الاتصال الفعال بالحكومات بشأن الاعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الحكومي المعني بالتعليم البيئي وعن قلة المعلومات المتعلقة بأهداف المؤتمر وجدول أعماله ، ومشروع خطة العمل ، واشتراك الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، وتوزيع الوثائق واشتراك وسائل الاعلام . وحثت بعض الوفود برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة واليونسكو على اتخاذ تدابير فورية للاسراع بالاعمال التحضيرية وتكثيفها بغية انجاح المؤتمر .

٢٣٨ — وقالت وفود عديدة ان السلطات البيئية وكذلك السلطات التعليمية على المستويات العليا لتقرير السياسة في كل حكومة يجب أن تشترك اشتراكا أكثر فعالية في العملية التحضيرية للمؤتمر . وأضافت هذه الوفود قائلة انه ينبغي بذل جهود عاجلة لزيادة تدفق المعلومات عن الاعمال التحضيرية للمؤتمر وعن المتابعة المزمعة له ، وذلك باستخدام جميع قنوات الاتصال التابعة لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وانه ينبغي اصدار مواد اعلامية خاصة لتوزيعها على الحكومات ، والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية ووسائط الاعلام الجماهيرى . ويلزم أيضا ايضاح الدور الذى يجب على اليونسكو القيام به بعد المؤتمر وذلك تجنبا لازدواج العمل بين برنامج الامم

Digitized by UNOG Library

المتحدة لشؤون البيئة ، الذى ينبغي ان يركز على دوره كواضع للهدف وكمنسق للسياسة ، واليونسكو ، التي يمكن أن تساعد الحكومات في تنفيذ النواحي العملية لخطة العمل التي ستنبثق عن المؤتمر .

٢٣٩ — وكان ثمة اتفاق عام على أن المشاركة الفعالة من جانب المنظمات غير الحكومية مسألة أساسية لنجاح المؤتمر ، ولمتابعته . وفي هذا الصدد ، أشار أحد الوفود الى انه لابد من معرفة الادراك الاجتماعي للمشاكل البيئية من قبل مختلف المجتمعات قبل أن يكون من المستطاع اقتراح أى عمل ذى معنى .

٢٤٠ — وأكد معظم المتكلمين على الحاجة الى خطة عمل ملموسة لانشطة ما بعد المؤتمر . وحث أحد الوفود على تعميم خطة أعمال محددة على الحكومات والمنظمات الدولية لابداء تعليقاتها عليها قبل المؤتمر . وقال آخر انه نظرا لعدم كفاية الاعمال التحضيرية ، فانه لن يعترض على تأجيل المؤتمر .

٢٤١ — وحثت وفود كثيرة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة على ايلاء اهتمام كاف للحاجة الى تعليم بيئي طويل الامد ، رسمي وغير رسمي على السواء . وبدا لبعض الوفود ان برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة يعطي أولوية للتعليم والتدريب التالي للتخرج والمهني ، بينما يروا هم ان التدريب على مستوى ما قبل التخرج يستحق مزيدا من الاهتمام . وسلم عموما بالحاجة الى منح دراسية ومنح تدريبية للطلبة من البلدان النامية . وأشير أيضا الى انه ينبغي مد الدعم السوقي والمالي الى المعاهد التدريبية القائمة في البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن برنامج الزمالات المقترح أن يقوم بتنفيذه برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وعلاقته ببرامج الزمالات الاخرى ، وخاصة برامج زمالات اليونسكو وبرنامج الامم المتحدة للتنمية .

٢٤٢ — ورأى أحد الوفود انه نظرا لعدم وجود مبادئ توجيهية بيئية سليمة للمهندسين والتقنيين بوجه عام ، فانه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة أن يدعو الى استحداث مناهج مناسبة وأن يعد كتيبات للتدريس ، لتشمل الوسائل السمعية البصرية ، مع ايلاء المراعاة الواجبة للتخصصات الاخرى . ودعا وفد آخر الى التوسع في استخدام الافلام في التعليم الرسمي بالمدارس والتعليم الجماهيرى الشعبي . ومن أشكال التعليم الشعبي الاخرى التي اقترحت اعداد واستخدام برامج تليفزيونية للتعليم البيئي ، وتنظيم محاضرات وزيارات لعلماء البيئة البارزين للبلدان النامية . وحث برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة على التشاور على فترات أكثر تواترا مع السلطات التعليمية الوطنية بشأن هذه الامور .

٢٤٣ — وقال أحد الوفود ان التدريب البيئي للقوى العاملة التقنية الوسطى ، وكذلك تعليم المسؤولين عن اتخاذ القرارات ، خاصة السلطات المالية ، يجب أن يحظى باهتمام خاص . وأكد آخر على الحاجة الى اجراء بحوث في النهج المتعددة التخصصات في التعليم والتدريب .

٢٤٤ — وأشارت بعض الوفود الى صعوبة نقل المعرفة والخبرة المكتسبة عن طريق البرامج التعليمية والتدريبية من بلد الى آخر . وقالت هذه الوفود ان استخدام ونقل المعرفة داخل البلدان يمثلان أيضا مشكلة مرتبطة بالتدريب الذى ينبغي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ان يوليه الاهتمام الواجب في تنفيذ برامجه التدريبية .

٢٤٥ — وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها للمساهمة القيمة التي تقدمها مشاريع برنامج الانسان والفلاف

Digitized by UNOG Library

الحيوى للعلوم البيئية وللتعليم البيئي . ورأى أحد الوفود ان الانشطة البرنامجية المقترحة ، وزيادة تنمية مشاريع برنامج الانسان والغلاف الحيوى ، ستوفر أساسا متينا لوضع مناهج تدريسية مناسبة في التعليم البيئي .

٢٤٦ — وقدم ممثل اليونسكو بيانا مفصلا عن الاعمال التحضيرية لمؤتمر تبليس ، الذى تدعو اليونسكو الى عقده وينظم بالتعاون الوثيق مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وغيره من وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المناسبة . وقال ممثل اليونسكو ان المشكلة الرئيسية التي تواجه التعليم البيئي في معظم البلدان تتمثل في ممانعة السلطات التعليمية في تعديل المناهج والنهج لتعكس الشواغل البيئية في وقت تواجه فيه هذه السلطات بالفعل كثيرا من المشاكل التعليمية الصعبة . ولذا سيستهدف المؤتمر في المقام الاول تحديد استراتيجيات للتعليم الرسمي وغير الرسمي لخلق الوعي اللازم بالمشاكل البيئية .

٢٤٧ — وذكر ممثل اليونسكو ان وثيقة العمل الرئيسية للمؤتمر ستتضمن ، بالفعل ، جميع عناصر برنامج عمل مقترح . وقال ان الاولوية العليا تعطى لوضع وثائق المؤتمر في صيغتها النهائية ؛ وان جميع البعثات الدائمة لدى اليونسكو تحاط علما بجميع الاعمال التحضيرية ، وان جميع تقارير الاجتماعات التحضيرية الاقليمية متوافرة . وأضاف انه يشاطر وفودا كثيرة قلقها بشأن متابعة المؤتمر ؛ وانه قد يتم ، بالاتفاق مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، ترتيب برنامج " وصل قنطرى " بحيث يمكن فيما بعد صياغة أنشطة تعاونية مشتركة بين اليونسكو وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ومبنية بالكامل على نتائج المؤتمر .

٢٤٨ — ومضى ممثل اليونسكو يقول انه وفقا لانظمة اليونسكو ، لابد للدعوات الموجهة الى المنظمات غير الحكومية من أن يأذن بها المجلس التنفيذى . وقد تم ذلك بالفعل ، وأذن فعلا بعد ذلك بقائمة تكميلية . وأعرب عن ثقته في أن القائمة النهائية ستكون مرضية لمجلس ادارة كل من اليونسكو وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . وقال ان التعليم البيئي لفئات مهنية معينة من فئات المجتمع ، مثل المهندسين والمسؤولين عن اتخاذ القرارات ، الذى يهم كثيرا من وكالات الامم المتحدة ، سيغطيه المؤتمر تماما .

٢٤٩ — وتابع ممثل اليونسكو ، كلامه قائلا انه بينما يجب زيادة بلورة المهام المحددة لمراكز النشاط البرنامجي فيما يتعلق بالتعليم والتدريب ، فان هذه المراكز يجب أن تعمل بالتعاون الوثيق مع المكاتب الاقليمية لليونسكو . وفي الختام ، أكد الحاجة الى استمرار تقديم الدعم للدورات التالية للتخرج من أجل تحقيق ادارة بيئية متكاملة للموارد الطبيعية .

٢٥٠ — وفي ختام مناقشة اللجنة للتعليم والتدريب البيئي ، أوصت اللجنة مجلس الادارة باعتماد مشروع مقرر بشأن التعليم والتدريب قدمته مجموعة الوفود الافريقية .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٢٥١ — اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى ، في جلسته العامة ٧٥ ، المعقودة في ٢٥ ايار/مايو

Digitized by UNOG Library

١٩٧٧ ، مشروع المقرر المتعلق بالتعليم والتدريب ، بصيغته المنقحة شفويا من قبل ممثل غابون (المقرر ٩٠ (د — ٥)) (٢٠).

٢ — الاعلام

٢٥٢ — لاحظ جميع المتكلمين ، مع الارتياح ، التحسن الكبير في مضمون وعرض مختلف منشورات برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وأعربوا عن أملهم في اجراء مزيد من التحسينات ؛ وقالوا ان الاعلام حيوى لصورة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ولادائه لمهامه ، وانه وسيلة هامة لضمان مشاركة المواطنين . وكان من رأى أحد الوفود ان الاعلام يجب أن يوجه عن طريق الوسائط الاقليمية حتى يكون فعالا . واقترح أحد الوفود انشاء جهات وصل وطنية للمعلومات في كل بلد للاسراع بعملية تدفق المعلومات . وقال آخر انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ان يكرس اهتماما خاصا لاعداد أفلام وثائقية للتعليم الجماهيرى والرسمي . وأعربت وفود عديدة عن رغبتها في أن يجرى اعداد وتعميم منشورات برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بلغات أخرى في أقرب وقت ممكن .

٢٥٣ — وأشار عدد من الوفود الى يوم البيئة العالمي ووصفوا الانشطة المضطلع بها في بلدانهم بهذا الصدد . ورأت وفود كثيرة انه ينبغي بذل جهود لجعل المناسبة ذات مغزى أكبر ولجعلها أبعد أثرا . واقترح ، في جملة أمور أخرى ، منح جوائز سنوية عالية المستوى في كل بلد احتفالا بيوم البيئة العالمي وقيام البلدان والامم المتحدة باصدار طوابع بريد خاصة . ورحب بنتائج تقييم أنشطة يوم البيئة العالمي . وأيد الاقتراح الداعي الى تحمل كل بلد مسؤولية تنظيم اليوم داخله ؛ وقيل أن أنشطة يوم البيئة العالمي يجب الا تكون عبئا ثقيلا على صندوق الامم المتحدة لشؤون البيئة . وقالت بعض الوفود ان مواد يوم البيئة العالمي تصل متأخرة جدا بحيث تنعدم فائدتها ، وحثت على بذل جهود لتعميم هذه المواد قبل يوم البيئة العالمي بفترة كافية . وقالت هذه الوفود ان التعميم المبكر يهم حتى بدرجة أكبر تلك البلدان التي عليها أن تترجم المواد التي يقدمها برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة الى لغاتها هي . وأكدت عدة وفود أهمية اشتراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة يوم البيئة العالمي .

٣ — المساعدة التقنية

٢٥٤ — لوحظت أهمية التعاون التقني للبلدان النامية ، في سياق اعتمادها على ذاتها ، وأيدت أهداف البرنامج . وقالت وفود كثيرة انه ينبغي تعزيز مركز المقاصة والافرقة الاستشارية الاقليمية ، بينما طلب أحد المتكلمين مزيدا من المعلومات عن أداء مركز المقاصة لمهامه وأداء الافرقة الاستشارية الاقليمية لمهامها وعن علاقتهما بجهود التعاون التقني التي تبذلها منظومة الامم المتحدة . وقال آخر ان حكومته لا تود أن ترى توسعا بلا ضابط في أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ؛ وانه ينبغي أن يقتصر دور البرنامج على البيئة ، وأن تنفذ جميع

---

(٢٠) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

المشاريع بالتعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة ، وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، واللجان الاقليمية. وأشير الى انه ينبغي تشغيل مركز المقاصة بمرونة ، وأن تكون اجراءاته عملية وواقعية ، وانه ينبغي بذل جهود لتيسير العملية من وجهة نظر البلدان التي تقدم خبرتها الفنية في مجال المساعدة التقنية . واقترح أن يقدم المدير التنفيذى تقريرا الى مجلس الادارة ، في دورته السادسة ، عن تطوير مركز المقاصة وأداء برنامج المساعدة التقنية لمهامه .

٢٥٥ — وحث متكلمون عدة على أن يواصل برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة حوارا مع البلدان النامية للتحقق من مشاكلها واحتياجاتها ، وذلك كيما يؤدى مهمته الهامة المتمثلة في دعم بناء المرافق الاساسية والقدرات الاقليمية والوطنية في العالم النامي . واقترح تقسيم المساعدة التقنية الى ثلاث فئات فرعية تتصل بالرصد والتقييم ، ووضع المقاييس ، والتكنولوجيات المناسبة للادارة البيئية . وأشير الى أن كثيرا من البلدان النامية ليس لديها خبراء محليون ، مما نتج عنه ثبوت عدم جدوى المساعدة التقنية في أحيان كثيرة لعدم وجود من يتابع التوصيات . ولذا ينبغي أن تقتصر المساعدة التقنية على العنصر التدريبي من عناصر البرنامج .

هاء — الادارة البيئية بما فيها القانون البيئي

١ — القانون البيئي

٢٥٦ — أعرب كثيرا عن التأييد لانشطة المدير التنفيذى الحالية والمقترحة ، التي وصفت بأنها متوازنة. وعلقت عدة وفود على أهمية استخدام القانون البيئي كوسيلة لضمان التقيد بمقاييس مكافحة الملوثات ، وبصورة أعم ، كأداة للادارة البيئية . ورغم أن أحد الوفود حث على اجراء تعجيل ملموس لما يضطلع به برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة من عمل في مجال القانون البيئي ، أشار آخر الى انه مجال صعب لابد أن يكون التقدم فيه بطيئا .

٢٥٧ — ورحب عدد من الوفود باقتراحات وضع برنامج عمل في مجال القانون البيئي الوطني . ورأى أحد الوفود ان شبكة معلومات القانون البيئي التابعة للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية يجب أن تلعب دورا مركزيا في جمع أضابير للتشريعات الوطنية ، نظرا لانها نشطة بالفعل في هذا المجال ، وأعرب آخر عن أمله في اتاحة البيانات المتعلقة بهذه الاضابير للحكومات ، وقال ثالث انه اذا كان المراد ان تحقق الحكومات فائدة كاملة من هذه الخدمة ، فانه ينبغي تقديم المعلومات المتعلقة بالتشريعات مع البيانات الاساسية الاجتماعية — الاقتصادية ذات الصلة بالموضوع. وأكد أحد الوفود الحاجة الى تعاون كامل من جانب الحكومات في جمع مثل هذه الاضابير .

٢٥٨ — ورئي ان وضع مبادئ توجيهية للتشريعات الوطنية يمثل مهمة هامة ، ولكن أحد المتكلمين حذر من صعوبة ذلك بينما أعرب آخر عن شكه فيما اذا كان من الواقعية استهداف صياغة مبادئ توجيهية يمكن استخدامها في جميع النظم القانونية .

٢٥٩ — وأيدت الدراسات الاستقصائية والحلقات الدراسية الاقليمية المقترحة وأشير بوجه خاص الى الحلقة التدريبية التي يعتزم برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة تنظيمها بالاشتراك مع اللجنة

Digitized by UNOG Library

الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى في أواخر العام ، والتي ستتاح نتائجها في اجتماع الخبراء الدوليين الحكوميين الذى سيعقده برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى في ايار/مايو ١٩٧٨ . وقال أحد الوفود انه ينبغي في توفير المساعدة قصيرة الاجل للبلدان النامية زيادة الاستعانة بالاختصاصيين في القانون البيئي من البلدان المتقدمة النمو .

٢٦٠ - ورحبت عدة وفود بالتقدم المحرز في وضع مبادئ للقانون البيئي الدولي ، خاصة تلك المتصلة بالمسؤولية والتعويض عن الأضرار البيئية ، التي حث برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة على ايلائها مزيدا من الاهتمام . وقالت بعض الوفود ان الخطوة التالية في مجال المسؤولية والتعويض ينبغي أن تتمثل في عقد اجتماع لخبراء تسميهم الحكومات لبحث الموضوع ، بارشاد من المدير التنفيذى . وقال أحد الوفود ان العمل المقبل ينبغي أن يبحث أيضا أساليب تقييم مختلف أنواع الضرر ، بما في ذلك الافعال التي يمكن أن تكون ضارة بيئيا وكذلك الافعال التي حدثت ، وأعرب عن اعتقاده بأن مفهوم اليقظة اللازمة يحتاج الى مزيد من البلورة . وحث آخر على ألا يكون التركيز على الجانب النظرى واقترح اجراء دراسات تعاقدية في المجالات التالية :

(أ) الطرائق الفنية الرامية الى منع الحالات التي تؤدى الى التلوث العابر للحدود وتصحيح هذه الحالات ؛

(ب) المسؤولية الناشئة عن أضرار التلوث البحرى الناجم عن الاستغلال الهيدروكربوني في المناطق البحرية ؛

(ج) تدابير محسنة على أساس وطني أو دولي لتعويض ضحايا التلوث العابر للحدود ؛

(د) النظر في القواعد والمبادئ المنظمة لسلوك الدول في تبادل المعلومات، والتشاور والتخطيط للطوارئ بشأن المسائل البيئية .

وأشار الوفد ذاته الى اقتراحات المدير التنفيذى بشأن عقد اتفاقات دولية في مجال تغيير الجو وقال ان بلده سيصدر قريبا قانونا وطنيا بشأن هذه الممارسة .

٢٦١ - وذكر أحد الوفود ان زيادة بلورة مبادئ المسؤولية والتعويض عن الضرر الذى يتسبب فيه تلوث البيئة يجب اعتبارها جزءا من مشكلة القانون البيئي العامة . ولهذا السبب ،اقترح ذلك الوفد تحويل الفريق العامل المعني بالمسؤولية الى فريق عامل دولي حكومي معني بالقانون البيئي ، ومنحه ولاية دراسة جميع المسائل الضرورية فيما يتعلق بالقانون البيئي ، بما في ذلك مسائل المسؤولية .

٢٦٢ - وأثنت وفود عديدة على المدير التنفيذى للتقرير الذى قدمه عن حالة الاتفاقات والاتفاقيات الدولية ، الذى رئي انه يمكن أن يساعد الحكومات في وضع قانون بيئي وطني ودولي . وتساءل أحد الوفود عما اذا كان العمل الذى ينطوى عليه الامر يحسن الاضطلاع به بالتعاقد خارج الهيئات التي يتوافر لديها البيانات ذات الصلة .

٢٦٣ - ورأى أحد الوفود ان اقتراح تشجيع ادخال الدراسات البيئية في مناهج الجامعات ومعاهد الابحاث ينبغي ألا يعطى أولوية ، ولكن وفدا آخر أيد هذا الاقتراح .

Digitized by UNOG Library

٢٦٤ - وفي ختام مناقشة اللجنة بشأن القانون البيئي ، أوصت اللجنة مجلس الادارة باعتماد مشروع مقرر قدمته وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وايطاليا ، والفلبين ، وفنلندا ، وكندا ، والمكسيك ، والنرويج ، والولايات المتحدة الامريكية واليونان .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٢٦٥ - نظر مجلس الادارة ، في جلسته العامة ٧٥ ، المعقودة في ٢٥ ايار/مايو ١٩٧٧ ، في مشروع المقرر الذى أوصت به لجنة الدورة الاولى .

٢٦٦ - وقدم ممثل كندا ، باسم مقدمي مشروع المقرر ، عددا من التنقيحات للنص ، وقال ان واحدا على الاقل من مقدمي مشروع المقرر ذكر أن المدير التنفيذى قد يرغب ، عند الدعوة لعقد الفريق العامل الدولي الحكومي الذى يشير اليه المشروع ، في أن يضم الفريق ممثلا لكل منطقة من المناطق . وأبدى ممثلو الارجنتين واستراليا والمانيا (جمهورية - الاتحادية) وايران وبولندا وجامايكا والعراق وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية واليونان اهتمام حكوماتهم بالاشتراك في الفريق . وقال ممثل غابون انه ينبغي تمثيل دولتين افريقيتين على الاقل في الفريق .

٢٦٧ - وأعرب عدد من الوفود عن قلقهم من الاشارة الى الفريق في مشروع المقرر بأنه " صغير " ، وانه قد اقترح حذف الاشارة الى حضور مراقبين من المنظمات الدولية المعنية لاجتماعاته . وقد رد المدير التنفيذى بقوله ان لفظة " صغير " ينبغي أن يفهم منها انها تعني عضوية تتراوح بين ١٥ و ٢٠ دولة ، وانه ستوجه الدعوة الى مراقبين من المنظمات الدولية ، وفقا للممارسة المعمول بها ، لحضور اجتماعات الفريق . وقال ان الوفود الاخرى التي تود حكومتها ان تكون أعضاء في الفريق يمكنها ابلاغ الامانة بذلك كتابة .

٢٦٨ - واعتمد مجلس الادارة ، في جلسته ٧٥ ، مشروع المقرر بشأن القانون البيئي الذى أوصت به لجنة الدورة الاولى ، بصيغته المنقحة شفويا من قبل ممثل كندا والمعدلة شفويا من قبل ممثلي البرازيل وغانا والهند (المقرر ٩١ (د - ٥)) (٢١) .

٢٦٩ - وقال ممثل البرازيل أن بلده قد شارك بفعالية في فريق الخبراء المعني بالمسؤولية عن التلوث والاضرار البيئية الاخرى والتعويض عن هذه الاضرار ، الذى لم تتح للجنة الدورة النظر بتعمق في تقريره (٢٢) . وبينما يرى وفده ان المقرر المتخذ توا مقبول عموما ، فهو يود أن يؤكد من جديد موقفه ، الذى عبر عنه أثناء المناقشات التي أدت الى اتخاذ مجلس الادارة للمقرر ٦٦ (د - ٤) ، والمتمثل في أن أنسب هيئة للاضطلاع بالمهمة الاساسية والاولية الخاصة بوضع قواعد ومبادئ وتوجيهات عامة مقبولة في ميدان مسؤولية الدول هي لجنة القانون الدولي ، التي تقوم منذ

---

(٢١) المرجع نفسه .

(٢٢) UNEP/WG.8/3 .

Digitized by UNOG Library

بضع سنوات بدراسة دقيقة لهذا الموضوع البالغ الصعوبة . وأضاف قائلا ان ادراك الفريق لهذه الدراسة الهامة يتضح مما ذكر في الفقرة ٩ من تقريره من أن " أعمال الفريق يجب أن تقتصر على بيان الميادين الممكنة لاجراء دراسات مستقبلا والاتجاهات التي قد تكون فيها مثل هذه الدراسات مفيدة لاستكمال وزيادة تنمية القانون البيئي الدولي فيما يتعلق بالمسؤولية والتبعة والتعويض " .

٢٧٠ — وقال ممثل فنلندا ان من رأى وفده ان أية دراسات أخرى بشأن المسؤولية والتعويض عن التلوث البحرى الناشئ عن التعدين البحرى ، كما أوصى بذلك فريق الخبراء ، يجب أن تشمل أيضا التلوث الناشئ عن انتاج النفط في البحار . وأضاف قائلا انه سيكون من المفيد اجراء دراسة نموذجية للتلوث البحرى في منطقة بحرية يوجد فيها بالفعل تعاون فعال بين الدول الساحلية المعنية .

٢ — الادارة البيئية

٢٧١ — لاحظ جميع المتكلمين أهمية الادارة البيئية كوسيلة لترجمة الاستراتيجيات البيئية الى عمل ، وكحلقة وصل بين مختلف أجزاء البرنامج . ورأى أحد الوفود انه لا ينبغي النظر في الادارة البيئية بمعزل عن الانشطة الاخرى ، لانها متأصلة فيها جميعا . ودعا آخر الى مزيد من التركيز ، بينما رأى ثالث ان الاطار المفاهيمي للادارة البيئية السليمة يتطلب تطويرا اضافيا ، ودعا المدير التنفيذى الى عقد فريق صغير من الخبراء في علوم الادارة لمساعدته في هذه المهمة .

٢٧٢ — وأعرب عن الاهتمام بالمنشورات المقترحة ، لا سيما ان كثيرا من الحكومات لا تدرك ادراكا واضحا تماما المقصود بالادارة البيئية ؛ وقيل انه ينبغي كتابة مثل هذه المواد بلغات يفهمها بسهولة المسؤولون عن اتخاذ القرارات . وقال أحد الوفود ان مسألة اعداد مبادئ توجيهية للتقارير البيئية الوطنية لا تستحق أولوية ، لانه من المحتمل أن تحدد البلدان مبادئها التوجيهية الخاصة بها استجابة لظروفها هي بعينها . وقال متكلم آخر انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ان يكرس اهتماما لترويج الهياكل المؤسسية الجديدة التي تعتبر جوهرية للادارة البيئية الفعالة ، واستشهد بوكالات أحواض الانهار وبالوكالات الوطنية لاستعادة مواد الفضلات كأمثلة لذلك .

٢٧٣ — ولاحظ عدد من الوفود ، مع التأييد ، تركيز برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة على خطط العمل الاقليمية ودون الاقليمية للادارة البيئية . وأعرب كثيرون عن تأييدهم الشديد للنشاط المقترح في منطقة المحيط الهادى الجنوبي ، التي لاحظ أحد المتكلمين انها منطقة تثير اهتماما شديدا لان بيئتها لم تفسد بعد نسبيا ، ولكنها أيضا شديدة الحساسية . وقال ان التجربة في منطقة المحيط الهادى الجنوبي يمكن أن تكون ذات قيمة لبدء مشاريع مماثلة في مناطق أخرى حساسة . وأعربت عدة وفود عن تأييدها لنشاط برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في منطقة الكاريبي ، وأكد أحدها ضرورة ان يتسم نطاق النشاط بالاتساع وان تكون مشاركة الجمهور في التخطيط مشاركة كبيرة ؛ بيد أن وفدا آخر حذر من اتباع نهج يتسم بالاتساع الشديد ، واقترح أن يقتصر النشاط على حماية المنطقة من حدوث مزيد من التدهور . وقال وفد آخر ان بعض أجزاء خطة عمل البحر المتوسط ، خاصة تلك التي تتناول الكتاب الازرق ، ذات صلة مباشرة بالادارة البيئية .

Digitized by UNOG Library

واو ـ الاجراءات العامة بشأن الانشطة البرنامجية

٢٧٤ ـ أوصت لجنة الدورة الاولى في ختام مناقشتها بشأن المسائل البرنامجية مجلس الادارة باعتماد مشروع مقرر اقترحه مقرر اللجنة بشأن الانشطة البرنامجية . وأثناء النظر في مشروع المقرر ، قال الوفد الصيني انه يحتفظ بحقه في التعليق فيما بعد على المشاريع المتعلقة بنظام الرصد في الجو والمياه في آسيا والمحيط الهادى . وفيما يتعلق بمسألة اقامة مراكز اقليمية لمعالجة النفايات المشعة ، أكد الوفد من جديد موقفه المبدئي المذكور أعلاه (انظر الفقرة ٢١٤) . وذكر ممثل فرنسا ان مقرر مجلس الادارة ينبغي الا يشير الى توصيات الفريق العامل غير الرسمي المعني باعداد الوثائق ، وان وفده يتحفظ بذلك على موقفه من مشروع المقرر .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٢٧٥ ـ اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى في جلسته العامة ٧٥ ، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، مشروع المقرر بشأن الانشطة البرنامجية الذى أوصت به لجنة الدورة الاولى ، بصيغته المنقحة شفويا من قبل مقرر اللجنة (المقرر ٨٣ (د ـ ٥)) (٢٣) .

٢٧٦ ـ وكرر ممثل فرنسا اعلان تحفظ وفده على الاشارة الى الفريق العامل غير الرسمي المعني باعداد الوثائق .

---

(٢٣) للاطلاع على نص المقرر ، انظر المرفق الاول أدناه .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشـــريـة

الاستعراض وانشطة المتابعة

٢٧٧ — نظر مجلس الادارة في البند ٨ من جدول الاعمال في جلستيه ٦٩ و ٧٠ المعقودتين في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ١٩٧٧ . وكان معروضا على المجلس تقرير المدير التنفيذى (UNEP/GC/92) عن الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وأنشطة المتابعة المتعلقة به .

٢٧٨ — وعرض المدير التنفيذى هذا البند بايجاز مؤكدا على طبيعة الدور الذى ينتظر من مجلس الادارة أن يؤديه في المرحلة الحاضرة ، وأشار في هذا الصدد الى الفقرة ٢١ (أ) من تقريره .

٢٧٩ — وأعربت الوفود عن تقديرها لحكومة كندا وشعبها لاستضافة مؤتمر الموئل ، وأثنت على برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة لاسهامه القيّم في المؤتمر ، ولجهوده المستمرة ليضمن بقاء الزخم الذى أوجده المؤتمر . ورحبت الوفود بالبيان الاستهلالي الذى أدلى به المدير التنفيذى ، وأيدت بوجه عام الرأى المبدى في الوثيقة UNEP/GC/92 ومفاده أن الجمعية العامة لا تنتظر من مجلس الادارة أن يحاول وضع توصيات محددة بشأن ترتيبات مؤسسية للمستوطنات البشرية داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة . وأوضحت أن دور المجلس يتمثل في ابداء آراء بشأن المسألة التي يمكن ابلاغها للأمين العام قبل الدورة الثالثة والستين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي .

٢٨٠ — وكان ثمة اقرار عام بأن المستوطنات البشرية مسألة ذات أهمية كبيرة ، خاصة للبلدان النامية ، وأن على المجتمع العالمي التزام بالتماس تحسينات في هذا المجال كيما يتسنى تلبية الاحتياجات الاساسية للبشرية تلبية كاملة . كما قالت وفود عديدة أن مسائل المستوطنات البشرية عنصر أساسي من عناصر الانماء الاجتماعي والاقتصادى . وأشارت بضعة وفود الى قرار الجمعية العامة ٣١/١١٠ بشأن ظروف حياة الشعب الفلسطيني ، ولاحظت بارتياح الفقرة ١٣ من تقرير المدير التنفيذى (UNEP/GC/92) فيما يتعلق بتنفيذ ذلك القرار . وطالب أحد الوفود بأن يحظى التقرير المطلوب في ذلك القرار بأولوية في الاهتمام ، وقال وفد آخر انه ينبغي أن يكون التقرير جاهز لتقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين .

٢٨١ — وفيما يتعلق بالفقرة ١٣ من الوثيقة UNEP/GC/92 ، ذكر أحد الوفود أن حكومته قد سجلت مؤخرا آراءها بالكامل في مكان آخر ، في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، حيث عارضت القرار ٣١/١١٠ . فاذا قرر المجلس أن يؤيد باتفاق الرأى الاجراء المقترح اتخاذه من المدير التنفيذى في الفقرة ٢٢ من تقريره ، فانه ينبغي في ضوء هذا النظر الى اشتراك الوفد في اتفاق الرأى ، اذ أن حكومته لم تعدّل بأى حال موقفها بشأن قرار الجمعية العامة ٣١/١١٠ .

٢٨٢ — وأعلنت معظم الوفود أن الموئل قد نجح في وضع توصيات مناسبة لمساعدة البلدان على أن تعالج بفعالية مشاكل المستوطنات ، بيد أنه مازال من المتعين تسوية مسألة الترتيبات المؤسسية بطريقة مرضية ، قبل وضع وتنفيذ برنامج فعال للتعاون الدولي . وأعرب أحد الوفود عن أسفه لأن

Digitized by UNOG Library

التعاون الدولي بشأن المستوطنات البشرية يكتنفه الخلاف والشك ، والتحفظ ، وتعوقه أحيانا المصلحة الذاتية الوطنية بدرجة كبيرة .

٢٨٣ - وكان ثمة اتفاق على أن المناقشات في الدورة الثالثة والستين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ستكون بالغة الاهمية اذ أن بتّ الجمعية العامة في نوع الهيئة الدولية الحكومية للمستوطنات البشرية، وفي الصلات التنظيمية ومكان أمانة المستوطنات البشرية سوف يستند في المقام الأول على توصيات محددة مقدمة من المجلس الاقتصادى والاجتماعي . وسوف يضع المجلس في الاعتبار أعمال اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، والآثار المالية المترتبة على الترتيبات المؤسسية البديلة ، ونتائج المشاورات الاقليمية وتقرير الأمين العام عن التنسيق في ميدان المستوطنات البشرية .

٢٨٤ - ورأى أحد الوفود أنه سيكون من السابق لأوانه معالجة موضوع العلاقات الهيكلية لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية قبل البت في الترتيبات المؤسسية . وقال آخر انه ينبغي الابقاء على الرابطة الوظيفية الاساسية بين المؤسسة وبين برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة، وانه ينبغي أن تتلقى المؤسسة دون أى ابطاء الدعم المالي التي هي في مسيس الحاجة اليه .

٢٨٥ - وقال وفد آخر ان القرار الذى اعتمد في الاجتماع الرابع للمؤتمر الوزارى للجنة الاقتصادية بشأن لجنة اقليمية أولية حكومية معنية بالمستوطنات البشرية سيقدم للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، الذى ينبغي ان يعرض عليه أيضا الأجزاء ذات الصلة من خطة عمل استوكهولم (٢٤) ، التي تم فيها اقرار علاقة التكامل بين البيئة الطبيعية والبيئة الاصطناعية ، وكذلك التوصيات التي أقرها مجلس الادارة في الفرع جيم من مرفق المقرر ٧٢ (د - ٤) .

٢٨٦ - ووافق المندوبون بوجه عام على أن الموئل قد توصل الى اتفاق عام بشأن ضرورة دمج وحدات الامانة التابعة للامم المتحدة والمعنية باعداد وتنفيذ برامج المستوطنات البشرية ، وبشأن تعريف أهداف التعاون داخل منظومة الامم المتحدة ، وكذلك بشأن الاختصاصات الرئيسية للأمانة المدمجة. وفي حين أن معظم الوفود سلمت بوجوب التماس حلول لمشاكل المستوطنات البشرية على الصعيد الوطني في المقام الاول بغية أن تعكس هذه الحلول بدرجة كافية الفروق القائمة بين البلدان في طبيعة هذه المشاكل وفي الاطار الثقافي ، والاجتماعي والاقتصادى والتكنولوجي الذى نشأت فيه ، فانها رأت أن ثمة تجانسا في الاقاليم المختلفة كافيا لأن تتركز جهود التعاون الدولي في المقام الاول على الصعيد الاقليمي . وأعلنت عدة وفود أنه ينبغي للاضطلاع بمعظم العمل على هذا الصعيد، أن تكون وحدة الأمانة الرئيسية صغيرة جدا ، وأن تكلف أساسا باختصاصات تنسيقية ؛ ويستلزم هذا تعزيزا للوحدات ذات الصلة التابعة للجان الاقليمية ، وكذلك اعادة توزيع الموارد القائمة من الموظفين المعنيين بالمستوطنات البشرية في منظومة الامم المتحدة ، على اللجان . وذكر أحد الوفود أن اعادة تجميع الموظفين في أمانة مدمجة وممولة من الميزانية العادية من التبرعات قد تفضي الى حدوث ارتباك.

---

(٢٤) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.73.II.A.14 ، الجزء الاول ، الفصل الثاني ، الفرع جيم .

Digitized by UNOG Library

٢٨٧ - وقد اتفق عدد من المتكلمين على أنه لا ينبغي ، وفقا للمبادئ التي اعتمدت في استوكهولم، العبث بسلامة مفهوم البيئة البشرية ؛ وعلى أن البيئتين الطبيعية والاصطناعية كليهما تعتبران أساسيتين لنوعية حياة الناس ولا ينبغي الفصل بينهما . كوهكذا بين عدد من الوفود انه يحبذ انشاء أمانة للمستوطنات البشرية داخل اطار برنامج شؤون البيئة ، وتعيين مجلس الادارة بوصفه الهيئة الدولية الحكومية المسؤولة في منظومة الامم المتحدة عن السياسة العالمية لبرامج المستوطنات البشرية وتنسيقها . ولاحظ أحد الوفود انه ينبغي أن تنسق بصورة ملائمة أعمال برنامج شؤون البيئة ومؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، ومركز الاسكان والبناء والتخطيط ، اذ أنها هي الوحدات التنفيذية الثلاث في منظومة الامم المتحدة المختصة بمعالجة مشاكل المستوطنات البشرية ، واقترح أن يركز المجلس في سنوات متعاقبة على المستوطنات البشرية وبرنامج البيئة العام .

٢٨٨ - بيد أن بعض الوفود حذرت من أن مثل هذا النهج قد يشوه الاختصاصات الاساسية لبرنامج شؤون البيئة بوضع مسؤوليات تنفيذية على عاتق الامانة ، مما يعوق دورها الاساسي كأداة تنسيق وحفز ، ويجعل من الصعب على مجلس الادارة أن يؤدي بفعالية مسؤولياته التنسيقية العامة في الميدان البيئي . وقال أحد المتكلمين انه لا ينبغي المبالغة في هذه الاعتبارات ، حيث أن معظم الاعمال سوف تنفذ على أية حال على الصعيد الاقليمي . وأعلن وفد آخر أنه اذا قررت الجمعية العامة أن تكلف برنامج شؤون البيئة بمسؤولية عامة عن المستوطنات البشرية ، فانه ينبغي الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية ذات الصلة بطريقة لا تؤثر على طبيعة البرنامج بوصفه برنامجا غير تنفيذي .

٢٨٩ - وقالت بعض الوفود انه ينبغي على برنامج شؤون البيئة ، وفقا لولايته ، أن يركز على الجوانب البيئية للمستوطنات البشرية . وأعلن وفدان انه لا ينبغي أن يتنافس برنامج شؤون البيئة مع منظمات انمائية مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي ، والبنك الدولي . وقالت عدة وفود أنه ينبغي أن تسند المسؤولية الرئيسية في هذا المجال الى ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ، مع وجود مركز للاسكان والبناء والتخطيط أعيد تنشيطه وتم تعزيزه باعتباره جهة وصل للادارة . ورأى وفدان أن الهيئة الدولية الحكومية التي تتولى مسؤولية عامة عن المستوطنات البشرية ، ينبغي أن تتألف من مقررين للسياسة ومن خبراء ، ويكون حجمها وعدد أعضائها مماثلا لحجم وعدد أعضاء اللجنة التحضيرية للموئل ؛ وأن تعقد اجتماعات تلك الهيئة بالتناوب فيما بين مختلف القارات . ورأى أحد المتكلمين أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون الهيئة الدولية الحكومية المسؤولة .

٢٩٠ - وسلمت الوفود عامة بأنه في حالة ما اذا قررت الجمعية العامة تكليف هيئة غير برنامج شؤون البيئة بمسؤولية عامة عن المستوطنات البشرية في منظومة الامم المتحدة ، فانه ينبغي على البرنامج الاستمرار في ممارسة مسؤوليته عن الجوانب البيئية لمشاكل المستوطنات البشرية ، وانه ينبغي اقامة صلات مناسبة بين تلك الهيئة وبين برنامج شؤون البيئة .

٢٩١ - وأعرب أحد الوفود عن تفضيله انشاء مؤسسة جديدة ، واقترح تطوير مركز الاسكان والبناء والتخطيط ومؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية تطويرا تدريجيا بحيث يتحول الى مؤسسة تعنى بالمستوطنات البشرية . واقترح وفد آخر انشاء مركز للانشطة البرنامجية في بلده تابع لبرنامج شؤون البيئة يعنى بالمستوطنات البشرية .

Digitized by UNOG Library

٢٩٢ - وقال معظم المتكلمين انهم ينظرون بعقل متفتح الى ما يتصل بمكان وحدة الأمانة الخاصة بالمستوطنات البشرية ، وهي مسألة يمكن البت فيها على أحسن وجه على أساس الآثار المالية المترتبة على مختلف البدائل الممكنة ، وذلك اذا ما حسمت مسألة الترتيبات المؤسسية . ولاحظ أحد الوفود أن معيار الكفاءة ينبغي أن يوضع في الاعتبار في هذا الصدد .

٢٩٣ - وأكدت بضعة وفود على أن المنظمات غير الحكومية الوطنية والاقليمية والدولية ، والمنظمات المهنية ، والجامعات ، ومراكز الابحاث وغيرها من الهيئات ذات المعرفة المتخصصة في مجال المستوطنات البشرية ينبغي أن تكون وثيقة الارتباط بالهياكل المؤسسية الجديدة ، ليس فقط في مرحلة التنفيذ ، بل أيضا في مرحلة التخطيط وتقرير السياسة ، وقال متكلم انه ينبغي اضفاء الطابع الرسمي على هذه العلاقات عند تسوية مسألة الترتيبات المؤسسية . وألمح وفد آخر ان من الممكن لبرنامج شؤون البيئة الاستفادة من موارد مركز التوثيق الدولي المعني بالموئل والتابع للجنة الاقتصادية لأوروبا ، وأكد على ضرورة الاستفادة على نحو أفضل من المشاريع النموذجية التي وضعتها للموئل حكومته وغيرها من الحكومات ، اذ أن لهذه المشاريع قيمة تثقيفية وتعليمية ، ويمكن أن تعزز الجوانب العملية لعمل برنامج شؤون البيئة .

٢٩٤ - وأعربت عدة وفود عن ارتياحها لانشاء مركز الامم المتحدة للاعلام السمعي البصري عن المستوطنات البشرية . وقدم ممثل كندا تقريرا عن حالة المفاوضات بين الامم المتحدة والحكومة الكندية بشأن مضمون الاتفاق النهائي يضطلع بمقتضاه المركز ، بفضل مساهمة مالية من كندا قيمتها ٣٫٥ مليون دولار ، بتنفيذ برنامج لثلاث سنوات لتوزيع المواد السمعية البصرية المعدة للموئل ، وترويجها واستخدامها على نطاق عالمي .

٢٩٥ - وقال ممثل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ان قوة عمل من داخل الادارة قد أنشئت في الادارة تحت اشراف مركز الاسكان والبناء والتخطيط ، وأنها مضطلعة باستعراض دقيق لاستجابة الادارة لتوصيات الموئل . وقال ان المركز يضطلع الآن بعدد من المشاريع المشتركة في مجال المستوطنات البشرية بالتعاون مع البنك الدولي ، والبرنامج الانمائي ، واللجان الاقليمية ، وبرنامج شؤون البيئة ، ومؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية وحكومات مختلفة . وأضاف أن ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تؤيد بشدة ألا تكون برامج المستوطنات البشرية مركزية وأن يتم توزيع المسؤولية عنها على المستويات الاقليمية ودون الاقليمية ، وتحقيقا لهذه الغاية ، تؤيد الادارة كذلك تعزيز الوحدات ذات الصلة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بحيث تصل الى مستوى يمكن مقارنته بمستوى وحدة المستوطنات البشرية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا . وقال ان الادارة تقيم بالفعل اتصالات وثيقة مع المنظمات غير الحكومية التي لديها معرفة متخصصة في مجال المستوطنات البشرية ، وسوف تضاعف جهودها لتحقيق تعاون أوسع مع المؤسسات غير التابعة للامم المتحدة العاملة في هذا الميدان . فاذا قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعادة تشكيل اللجنة التحضيرية للموئل ، تكون برامج المستوطنات البشرية قد وضعت على أساس متين جدا .

Digitized by UNOG Library

٢٩٦ — وأشار المدير التنفيذى في معرض رده على المناقشات الى تأييد برنامج شؤون البيئة لضرورة اتخاذ تدابير تعزيزية على الصعيدين الوطني والاقليمي ، وتقوية الوحدات ذات الصلة التابعـــة للجان الاقليمية عن طريق اعادة توزيع الموارد القائمة من الموظفين . وكرر موقف برنامج شؤون البيئـة على النحو الذى ورد به في الفقرة ٩ من المرفق الثاني لوثيقة الموئل المعنونة " برنامج للتعاون الدولي" A/CONF.70/6 واستشهد بالجزء التالي من تلك الفقرة : " اذا قامت الحكومات في فانكوفر باليت فـي انشاء صندوق كبير للمساعدة في تمويل انشاء مستوطنات بشرية حيثما تقتضي الحاجة ذلك ، وبصفة خاصة في البلدان النامية ، فان الترتيبات المؤسسية المقترحة في هذا البديل لن تلبي الاحتياجات . وفي تلك الحالة لن يتمسك برنامج شؤون البيئة الا بدوره في تنسيق عمليات التوجيه في مجال السياسة العامة في ميدان البيئة " . كما أبلغ المدير التنفيذى مجلس الادارة أنه سيتصل بالبلدان النامية التي تلقت مساعدة من صندوق برنامج شؤون البيئة من أجل اعداد المواد السمعية البصرية اللازمة للموئل لضمان التنازل عن حقوق نشر هذه المواد الى الامين العام أو الى وكلائه المعيّنين .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٢٩٧ — اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى ، في الجلسة ٧٠ ، المعقودة في ١٧ أيار/مايو ١٩٧٧ ، مشروع مقرر اقترحه رئيس الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٥) .

---

(٢٥) انظر المرفق الأول أدناه . " مقررات أخرى " .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية

ألف - تقرير مرحلي

٢٩٨ - نظر مجلس الادارة في جلستيه ٧٠ و ٧١ المعقودتين في ١٧ و ١٨ أيار/مايو ١٩٧٧، في البند ٩ (أ) من جدول الاعمال. وكان معروضا على المجلس تقرير المدير التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة وبرنامج عمليات مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية (UNEP/GC/93).

٢٩٩ - واستعرض المدير التنفيذي، في بيان استهلالي موجز، التطورات التي حدثت منذ اعداد التقرير المرحلي، فلاحظ بصفة خاصة أن المؤسسة تلقت طلبات أو استفسارات موضوعية من ٣٧ بلدا، وأن المجلس الاستشاري عقد اجتماعه الرسمي الثاني وناقش البنود المشار اليها في الفقرة ٤٧ من تقرير المدير التنفيذي UNEP/GC/93.

٣٠٠ - ولاحظت وفود عديدة بارتياح أنه رغم الشك السائد فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية فان المؤسسة قد قطعت شوطا هاما في وضع برنامج أنشطة يتفق مع ولايتها. ورأى أحد الوفود أن التقرير لا يعكس فحسب التزاما ببعض الانشطة الهامة واهتماما مرغوبا بوضع سياسة مستقبلة قابلة للاستمرار، بل ويؤكد ضرورة بناء مؤسسات مناسبة، ويثبت تصميم الامانة على العمل في ظل تقييدات معوّقة. بيد أنه رأى أن التقرير ينطوي على درجة من قلة التنسيق مهددة للموارد، اذ أنه تضمن اشارة بسيطة الى أن الانشطة البرنامجية في احدى المناطق تؤثر على التطورات في مناطق أخرى. ومازالت التكاليف العامة والادارية تبدو عالية جدا بالنسبة لنفقات البرنامج، ولم يبين التقرير ما اتخذ من تدابير بشأن الاقتراح القائل بالحصول على الخبرة الفنية من أوسع نطاق ممكن من المصادر.

٣٠١ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لاستجابة المؤسسة لطلبات المشورة والمساعدة، ولمحاولتها توسيع نطاق تعاونها الى خارج منظومة الامم المتحدة، وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية ذات الشأن، ومشاركتها الفعالة على المستويات الوطنية والاقليمية. ولاحظ عدد من الوفود بارتياح أن المؤسسة تتوقع أن تؤدي دورا هاما في انشاء وتعزيز مؤسسات مالية على المستويات الاقليمية ودون الاقليمية، كما رحبت هذه الوفود بالاقتراحات الرامية الى توفير كل دعم ممكن للجان الاقليمية لتعزيز التعاون الاقليمي في ميدان المستوطنات البشرية. وأعرب أحد الوفود عن اهتمامه الخاص بممارسات البرمجة المشتركة التي تضطلع المؤسسة بها الان بالتعاون مع غيرها من وكالات الامم المتحدة، واقترح اقامة صلات مستمرة مع هذه الوكالات. ورأى وفد آخر أن المجلس قد يرغب في أن يحاط على نحو أوفى بمضمون وطبيعة المناقشات التي تجرى مع هيئات أخرى.

٣٠٢ - وفي اطار السياسات والمبادئ التوجيهية لعمليات المؤسسة، اقترح أحد الوفود أن تحظى الجوانب الاجتماعية والثقافية للمستوطنات البشرية بأولوية عالية. وقالت وفود أخرى انه ينبغي ايلاء أهمية خاصة لتدريب مديري المستوطنات البشرية، كجزء من عمليات المساعدة التقنية التي تقدمها

Digitized by UNOG Library

المؤسسة ، ولاحظ أحد الوفود أن الانشطة في ذلك القطاع يمكن أن تتيح فرصا للانتفاع بالعملات غير القابلة للتحويل . وأكد وفد آخر على الحاجة الى تنمية أكبر للخبرة الفنية الوطنية ودعا الى تنظيم دورات دراسية عليا قصيرة الاجل ، والى تدريب جامعي طويل الاجل في ميداني البيئة والمستوطنات البشرية . ورأى ضرورة مواصلة الدعم المالي الحالي للحلقات الدراسية المعنية بمشاكل المستوطنات البشرية ، واستكمال هذا الدعم بتقديم منح دراسية للطلبة من البلدان النامية . وينبغي أيضا تقديم دعم تمويني لمؤسسات تخطيط المدن والمؤسسات المماثلة في البلدان النامية .

٣٠٣ - واقترح أحد الوفود أن تقوم المؤسسة ، عند تنفيذ المشاريع الدراسية ، بتعبئة وكالات التمويل الدولية لتزويد الحكومات المعنية بالمساعدة المالية . بيد أن المشاريع النموذجية الرامية الى تحقيق تحسينات ملموسة في ظروف الاسكان ، ينبغي أن تمنح أولوية أعلى من المشاريع الدراسية . وبعد أن لاحظ وفد آخر أهمية الجانب المتعلق برأس المال الأولي ، ألمح أن البلدان النامية قد تكون في وضع يسمح لها بتوفير رأس المال هذا وتوفير الآليات المناسبة ، وشدد على حاجة المؤسسة ، لدى ارسال المساعدة المالية للحكومات والمؤسسات ، الى الاعتماد بدرجة متزايدة على مجموعة عريضة من مصادر غير مصادرها الخاصة .

٣٠٤ - وأعربت عدة وفود عن قلقها بشأن الوضع المالي للمؤسسة ، ودعت الى تقديم دعم مادي أكمل . وأعلن أحد الوفود أنه ينبغي ، بغض النظر عما يتقرر من ترتيبات مؤسسية في النهاية ، تعزيز المؤسسة على النحو المناسب ، كيما يتسنى لها تحقيق كامل الطاقة التي ارتأتها لها الجمعية العامة . وأعلن ممثل ماليزيا أن حكومته ستقدم للمؤسسة مساهمة بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . وقال ممثل الجماهيرية العربية الليبية أن حكومته تدرس جدّيا في تقديم مساهمة الى المؤسسة . وقال ممثل بلجيكا ان حكومته تأمل في أن تصبح في وضع يسمح لها بتقديم مساهمة مالية في المستقبل .

٣٠٥ - ورأت بعض الوفود أن من السابق لأوانه تحديد مبلغ مستهدف الآن لما يقدم من تبرعات الى المؤسسة ؛ وقال أحد الوفود انه بالرغم من أنه يتوقع تماما ان تؤدي المؤسسة دورا هاما في متابعة أنشطة الموئل ، فانه يشك في استصواب القيام ، في ظل ميوعة الظروف الحالية ، بتحديد مبلغ مستهدف للتبرعات والدعوة الى عقد مؤتمر لاعلان التبرعات . ورأى وفد آخر أن اقدام مجلس الادارة على تحديد مبلغ مستهدف في الظروف الحالية من شأنه التأثير مسبقا على نتيجة نظر الجمعية العامة في أعمال اللجنة المخصصة المعنية بموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، وفي توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٣٠٦ - وشاركت عدة وفود المدير التنفيذي آراءه فيما يتعلق بالصعوبة التي تعانيها المؤسسة في وضع اسقاطات لبرنامج أنشطتها لما بعد ١٩٧٧ في ظل عدم وجود مؤشر واضح عن حجم الموارد المالية المحتمل توفرها ، وأيدت هذه الوفود الاقتراح الخاص بتحديد مبلغ مستهدف أدنى قدره ٥٠ مليون دولار لمجموع تبرعات الحكومات الى المؤسسة لفترة السنوات ١٩٧٨ - ١٩٨١ .

٣٠٧ - وردّا على النقاط التي أثيرت أثناء المناقشة ، كرر المدير التنفيذي نداءه للحكومات بتقديم دعم مالي للمؤسسة ، وشدّد على أن ولايتها قد حدّدت بالفعل في قرار الجمعية العامة ٣٣٢٧ (د - ٢٩) ، ثم أجمل العناصر البارزة للاجتماع الرسمي الثاني للمجلس الاستشاري .

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٣٠٨ - اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى في جلسته ٧٥ المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ مشروعي مقررين ، الاول بشأن سياسات وموارد مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، وهو مقدم من اندونيسيا ، أوغندا ، ايران ، بنغلاديش ، تايلاند ، جامايكا ، الجماهيرية العربية الليبية ، رواندا ، زائير ، ساحل العاج ، السنغال ، السودان ، الصومال ، العراق ، غانا ، الفلبين ، الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، ماليزيا ، مصر ، الهند ؛ والثاني بشأن التأييد المقدم من المؤسسة لبرامج العمل الاقليمية بشأن المستوطنات البشرية ، وهو مقدم من الوفود المذكورة باستثناء ليبيريا ، واضافة تونس ، غابون ، الكونغو ، المكسيك ، اليابان (المقرران ٩٢ (د - ٥) و ٩٣ (د - ٥) (٢٦) .

باء - المسائل المتعلقة بالمالية والميزانية

اجراءات عامة وترتيبات ادارية

٣٠٩ - أحيل البندان الفرعيان (ب) و (ج) من البند ٩ من جدول الاعمال ، الى اللجنة الثانية للدورة . وكان معروضا على اللجنة تقرير الميزانية عن تكاليف الدعم البرنامجي للمؤسسة للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ . والميزانية المقترحة لتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (UNEP/GC/94) ، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن مسائل الميزانية الخاصة بالمؤسسة (UNEP/GC/L.41) ، والتقرير المالي غير المراجع ، وحسابات المؤسسة لعام ١٩٧٦ (UNEP/GC/94/Add.1) ، وتقرير عن الاجراءات العامة والترتيبات الادارية (UNEP/GC/L.42) .

٣١٠ - وأعلن رئيس مكتب التخطيط والعلاقات الخارجية التابع لمؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، أن الوفر الكبير الذى تحقق في ميزانية تكاليف الدعم البرنامجي للمؤسسة بتعيين ثمانية فحسب من موظفي الفئة الفنية ، انما هو يتفق مع آراء الحكومات التي أبديت في الدورة الرابعة لمجلس الادارة وملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

٣١١ - واعترف أحد الوفود بالدور الهام لكل من برنامج شؤون البيئة والمؤسسة في ميدان المستوطنات البشرية ، وبحرص وفود أخرى على تشغيل المؤسسة تشغيلا كاملا في أقرب وقت ممكن . بيد أن الوفد المذكور رأى ، في ضوء المقررات التي ستتخذها الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين بشأن الترتيبات المؤسسية اللازمة للمستوطنات البشرية ، أن من غير المناسب تحديد مبلغ مستهدف للتبرعات والتفكير في تحقيق زيادات كبيرة في عدد الموظفين .

---

(٢٦) للاطلاع على نص المقررين ، انظر المرفق الاول أدناه .

Digitized by UNOG Library

٣١٢ — وأوضح وكيل المدير التنفيذى أن المدير التنفيذى يرى أن من السابق لأوانه اقتراح ميزانية لتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، وأن كل ما يطلبه هو التفويض اللازم للابقاء على العمليات في الأشهر الستة الاولى من عام ١٩٧٨ على مستوى عام ١٩٧٧ ، وذلك لحين تقديم تقديرات الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ الى مجلس الادارة في دورته السادسة . كما أوضح أن التحسينات المقترحة في الاجراءات العامة التي تنظم عمليات المؤسسة قد وضعت بالاشتراك مع الامين العام .

٣١٣ — وأوصت اللجنة ، في ختام مناقشتها ، بأن يعتمد مجلس الادارة أربعة مشاريع مقررات تتعلق بالبندين ٩ (ب) و (ج) من جدول الاعمال .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٣١٤ — اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى في جلسته العامة ٧٤ المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧، مشاريع المقررات التي اوصت بها اللجنة الثانية للدورة في اطار البندين ٩ (ب) و (ج) (المقرر ٩٤ (د — ه))(٢٧).

٣١٥ — وأعربت ممثلة الفلبين عن أسف وفدها لأن عمليات المؤسسة ستظل على مستواها الراهن لحين ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، واستفسرت عن الحالة الراهنة للقواعد المنظمة لرأس المال الأولي والصناديق الاستئمانية . ورد المدير التنفيذى بأن هذه المسألة قيد المناقشة في نيويورك ، وأن التوصيات التي ستسفر عنها المناقشة ستقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ؛ وقال انه لا يمكن انشاء صناديق استئمانية الى حين اتخاذ ذلك الاجراء .

٣١٦ — وقال ممثل غابون انه يؤيد ملاحظات وفد الفلبين فيما يتعلق بضرورة تعجيل ايجاد الآليات المالية المناسبة للمؤسسة .

---

(٢٧) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر

٣١٧ — قام مجلس الادارة ، بوصفه الهيئة التحضيرية الدولية الحكومية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر ، بالنظر في البند ١٠ من جدول الاعمال في جلساته ٦٦ الى ٦٨ المعقودة في ١٢ و ١٣ أيار/مايو ١٩٧٧ . وكان معروضا على المجلس التقرير المرحلي للمدير التنفيذي (UNEP/GC/95 وCorr.1) ، والمشروع الأولي الثاني لخطة العمل لمكافحة التصحر ، والمشروع الاول المعنون " التصحر : نظرة عامة " (Add.1 و Add.2 على التوالي) بالاضافة الى تقرير عن الاجتماعات التحضيرية الاقليمية (UNEP/GC/95/Add.3) وتقرير عن حسابات ١٩٧٦ وخطة النفقات (UNEP/GC/95/Add.4) . كما عرض على المجلس تقارير الاجتماعات التحضيرية الاقليمية الاربعة ؛ وتقرير اجتماع عن التأمين ضد الجفاف لصالح المعرّضين لخطر الجفاف ، وعن مراقبة الاحوال البشرية ؛ وورقة لمجلس التنسيق البيئي بشأن الانشطة الدولية الجارية لمكافحة التصحر ؛ ووثيقة بشأن القرارات والتوصيات المتعلقة بمؤتمر التصحر الصادرة عن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه .

٣١٨ — وقام المدير التنفيذي ، بوصفه الامين العام للمؤتمر ، لدى تقديمه تقريره ، بشرح بعض النتائج التي أسفرت عن الابحاث والدراسات والاجتماعات التي تمت خلال السنة الماضية كجزء من أعمال التحضير للمؤتمر .

٣١٩ — وقد قدّر أنه يجرى فقد ما يربو على ٥ ملايين هكتار من الاراضي المنتجة كل عام ؛ فاذا أمكن انقاذ الاراضي المروية المتدنية وحدها وجعلها منتجة من جديد ، فانه يمكن تحقيق كسب سنوي صافي قيمته ٦٥٠ مليون دولار . بيد أن الهدف الرئيسي للحملة المقترحة لمكافحة التصحر هو الوقاية ، التي هي أقل تكلفة من الاصلاح . وسيعني مشروع خطة العمل الجديد بدرجة أكبر بالتدابير الفورية لمكافحة التصحر ، وسيفرق بوضوح بين الانشطة القصيرة الاجل والانشطة الطويلة الاجل ، وسيؤكد على أهمية استخدام الاراضي المحسّنة كوسيلة لوقف انتشار الصحارى . كما ستدخل تغييرات كبيرة على التوصيات ، واستنادا الى قرارات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه ، وكذلك الاقتراحات المقدمة من الاجتماعات التحضيرية الاقليمية ، والاراء التي أبدتها الوفود في الدورة الخامسة لمجلس الادارة .

٣٢٠ — وكانت روح الحماس والتصميم التي سادت جميع الاجتماعات الاقليمية الاربعة مبشرة بنجاح المؤتمر ذاته . فقد وفرت هذه الاجتماعات معرفة جديدة عن مدى وطبيعة عمليات التصحر في مناطق مختلفة من العالم ، وسوف توضع الآراء التي أبداها الاختصاصيون الذين اشتركوا في هذه الاجتماعات موضع الاعتبار عند اعداد النصوص النهائية لوثائق المؤتمر ، ولاسيما خطة العمل . وسيوجه الاهتمام الرئيسي للخطة هو رفاهة وانماء شعوب الاقاليم المعرضة للتصحر . ولا يمكن لتدابير مكافحة التصحر ، وبصفة خاصة في أقل البلدان نموا ، أن تنجح الا اذا كانت جزءا من الانماء الاجتماعي والاقتصادي .

Digitized by UNOG Library

٣٢١- ونظرا للأهمية التي توليها الجمعية العامة للمؤتمر ، أعرب المدير التنفيذي عن أمله في أن تضم الوفود مسؤولين حكوميين كبارا لهم اختصاصات تقرير السياسة . وبالنظر الى أن تحات الأراضي التي كانت منتجة لا يمكن وقفه بفعالية الا باتخاذ تدابير مستمرة على المستوى العالمي من قبل المجتمع الدولي ، فانه يجب أن يكون الاشتراك في المؤتمر على المستوى العالمي ليشارك الجميع في المسؤولية.

٣٢٢- كما أن الدورة التدريبية التوجيهية المقرر عقدها في اثر مؤتمر الممثلين الحكوميين للبلدان المعنية بمشاكل التصحر ، ستعني بالترتيبات اللازمة لتنفيذ خطة العمل . وقد انشأت بعض الحكومات لجانا وطنية مخصصة للمؤتمر قدمت مساعدة غير محدودة في التحضير للمؤتمر ومتابعته ، وأعرب عن أمله في أن تحذو حكومات أخرى نفس الحذو ، زيادة في المشاركة العامة والوعي العام .

٣٢٣- وأعلن الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه أن منجزات ذلك المؤتمر ترجع بقدر كبير الى الدعم المستمر الذي يقدمه برنامج شؤون البيئة في جميع المراحل . وقال ان مؤتمر المياه بوصفه أول فرصة يستعرض فيها محفل عالمي ، على مستوى تقرير السياسة ، استعراضا شاملا كامل مجموعة مشاكل انماء المياه ، قد حفز الحكومات والمجتمع الدولي على الاضطلاع بالتزام جديد .

٣٢٤- ومن بين توصيات المؤتمر ذات الصلة بعمل برنامج شؤون البيئة ، توصية تدعو الى اتخاذ تدابير لتقليل أضرار الجفاف الى أدنى حد ، ولانماء موارد المياه لصالح المناطق المتأثرة بالجفاف. ودعا قرار متصل بالموضوع الى اتخاذ اجراء عاجل لتحديد سياسة المياه باعتبارها من المجالات ذات الأولوية في اطار الجهود المبذولة لمكافحة التصحر ، مع اتخاذ الترتيبات المؤسسية المناسبة لادارة المياه السطحية والجوفية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة . وقد تم اعداد تقرير خاص لينظر فيه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر . ويتطلب تنفيذ توصيات مؤتمر المياه تضافر الجهود على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية ، ومن قبل منظومة الأمم المتحدة ، ولاسيما في مراقبة عملية المتابعة .

٣٢٥- وأعربت الوفود عن تقديرها العام للوثائق المقدمة للمجلس . وقال ممثلون لبلدان لا تعاني ذاتها من التصحر ، ان هذه المشكلة ، مشكلة عالمية ، وانهم سوف يدعمون المؤتمر ويدعمون تنفيذ توصياته ، وأعلن ممثل من هؤلاء ان الجهد المبذول لمكافحة التصحر هو أيضا مسألة تضامن دولي . وشرحت وفود كثيرة خبراتها الوطنية في مكافحة التصحر ، ومنها الخبرات الواردة في وثائق المؤتمر كدراسات حالات افرادية . ورأى أحد الوفود أن يكون هناك تعريف للتصحر أكثر اتساقا ، على النحو المستخدم في مشروع الخطة .

٣٢٦- وقد رؤى بوجه عام أن هناك ضرورة لتوسيع نطاق نشر المعلومات عن التصحر ، عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرى وخاصة الاذاعة ، ولضمان وجود وعي بأسباب التصحر ووسائل مكافحته بين من يعانون من نتائجه وكذلك بين مقررى السياسة . وينبغي تشجيع المشاركة الشعبية بالتدريب والتعليم . وطلبت بعض الوفود مزيدا من المعلومات عن الدورة التدريبية التوجيهية التي سوف تعقد بعد المؤتمر مباشرة .

٣٢٧- ولفت أحد الوفود الانتباه الى اتفاقية حظر استخدام تقنيات التأثير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، التي سوف تعرض عما قريب للتوقيع . وقال ان المادة الثالثة ، بصفة

Digitized by UNOG Library

خاصة ، تتصل بالتوصية الجديدة التي اقترحها الاجتماع التحضيري الاقليمي المعقود في نيروبي بشأن حظر الأسلحة البيولوجية والبيئية المسببة للتصحر . كما أشير الى امكانيات استخدام هذه التقنيات في الأغراض السلمية لمكافحة التصحر ، واقترح أن يكون هناك تشديد أكبر على التدابير الصحية الواجب اتخاذها في المناطق القاحلة التي يعاد تنميتها ، حيث يكون السكان عرضة لأمراض ومشاكل بيئية جديدة .

٣٢٨- وأشار عدد من الوفود الى ضرورة التوكيد بدرجة أكبر في مشروع النظرة العامة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتصحر ، والى الاعتراف بمجموعة التجارب المتنوعة والكبيرة في البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة .

٣٢٩- ورحبت الوفود باعتزام التمييز بوضوح في خطة العمل بين الأولويات التي تتطلب اجراء فوريا ، وبين الأولويات التي تستلزم اجراء طويل الأجل . ورأى أحد الوفود أن الاجراء الفورى قد يركز على التدابير المحددة بدقة لدعم الأراضي الحدّيّة ، بدلا من التركيز على نهج أعمّ للانماء ، ينبغي أن يكون هدفا أطول أجلا . وقد رؤى ان الخطة مازالت تفتقر الى التفاصيل الكافية لتصلح كأساس للجهود العالمية الفعالة حقّا .

٣٣٠- ورأت وفود عديدة انه من السابق لآوانه بحث الترتيبات المؤسسية لحين توفّر تفهم أوضح لنطاق خطة العمل والغرض منها . فاذا تناولت الخطة المشاكل الأعم لانماء الأراضي الجافة ، فان الترتيبات المؤسسية المطلوبة قد تكون مختلفة عن الترتيبات اللازمة في حالة اقتصار عناية الخطة على تدابير مكافحة التصحر . وكان هناك اتفاق على ان الجهاز القائم في منظومة الأمم المتحدة مناسب لتنسيق تنفيذ توصيات المؤتمر ، وانه لا ينبغي انشاء هيئة أخرى .

٣٣١- وأثيرت مسألة ضرورة نشر البيانات وكذلك تجهيزها ، وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها لتطبيق المعرفة القائمة على نطاق واسع بدلا من ادارة مشاريع أبحاث جديدة . واقترح اعداد ورقة للمؤتمر تتضمن تقييما للخيارات المتاحة لتنفيذ أنشطة المتابعة .

٣٣٢- وأعربت وفود عن بعض القلق بشأن الافتقار الى وضوح كاف بشأن الاجراء المطلوب لتمويل تنفيذ خطة العمل . كما أشارت الى ضرورة دعم الجهد المبذول على الصعيدين الاقليمي والمحلي ، وألمحت انه يمكن توجيه الدعوة لعقد اجتماعات لمناقشة هذا الجهد بعد تحديد الأولويات .

٣٣٣- وأوضحت عدة وفود اعتزام حكوماتها الاشتراك في المشاريع عبر الوطنية التي تهمها . كما أشارت الى دراسات الصلاحية المتعلقة بالطبقات الصخرية المائية الاقليمية الكبيرة في شمال شرق افريقيا وشبه الجزيرة العربية ، والحزام الأخضر في شمالي افريقيا ، والانماء عبر الوطني للموارد الرعوية في بلدان المنطقة الساحلية ، والرصد الاقليمي لعمليات التصحر في جنوبي غرب آسيا وأمريكا الجنوبية . وفيما يتعلق بالحزام الأخضر ، تم التأكيد على مفهوم تنوع استعمالات الأراضي بدلا من اقامة حاجز من الأشجار .

٣٣٤- ووصف ممثل مؤتمر الافريقيين الوحدويين لآزانيا المصاعب التي يواجهها السكان في جنوب افريقيا ، الذين أجلوا عن ديارهم وكانوا ضحايا التصحر الذى أوجده الانسان بانتهاجه السياسات العنصرية . واقترح تقديم المساعدة للمعانين من هذه المصاعب .

Digitized by UNOG Library

٣٣٥- وقام ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، في معرض رده على سؤال بشأن توفير المعلومات عن حالات الجفاف ، بالتمييز بين الجفاف الجوى ، الذى يرجع الى نقص سقوط الأمطار ، والجفاف الزراعي الذى يرجع الى تأثيرات الجفاف الجوى على نمو النبات . ووصف ممثل المنظمة الطرق التي يتم بها توفير البيانات الجوية والمناخية المتعلقة بالجفاف ، في اطار برامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، وبصفة خاصة ، شبكة الرصد الجوى العالمي . وفي حين أن من غير الممكن في الوقت الحاضر التكهن بمكان حالات الجفاف وشدتها ومدتها ، كل على حدة ، فانه ينبغي أن يكون ايجاد فكرة أفضل عن امكانية اجراء مثل هذه التنبؤات ، من مزايا برنامج الأبحاث الجوية العالمية الذى تحظى مساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي له بالتقدير .

٣٣٦- وأعلم ممثل منظمة الأغذية والزراعة المجلس بأنشطة المنظمة ذات الصلة ، مع الاشارة بصفة خاصة الى شبكة الانذار المبكر التي تتلقى البلدان في اطارها تحذيرا باحتمال حدوث خسائر زراعية بسبب الجفاف .

٣٣٧- وأعرب أحد الوفود عن أمله في امكانية اعتبار خرائط التصحر التي أعدت من أجل المؤتمر ، بمثابة خرائط مبدئية الى ان يفرغ الخبراء الحكوميين في الاقاليم المعنية من استعراضها .

٣٣٨- وأوضح المدير التنفيذى ان مختلف النقاط المطروحة سينظر فيها جدّيا عند اعداد المشروع النهائي للنظرة العامة وخطة العمل ، وهو المشروع الذى سينقح في ضوء مناقشات مجلس الادارة وفي ضوء التوصيات المقدمة للمجلس من الاجتماعات الاقليمية الأربعة .

٣٣٩- ورأى المدير التنفيذى ان هناك أمام المؤتمر خيارا واحدا لأنشطة المتابعة ، هو اشراك منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الخطة . وقال ان التوصية بوجوب وجود وحدة داخل البرنامج الانمائي لمساعدة مجلس التنسيق البيئي على الاشراف على تنفيذ الخطة لا تعني انشاء مؤسسة مستقلة .

٣٤٠- وقال المدير التنفيذى في معرض ادلائه بمعلومات تفصيلية عن الدورة التدريبية التوجيهية ، انه تم الاتفاق بعد التشاور ، على ان الدورة التدريبية ضرورية بعد المؤتمر لبحث تنفيذ العناصر العاجلة من خطة العمل . وأضاف ان بوسع مجموعات صغيرة من الفنيين المتوفرين في هذا الوقت بحث مشكلات الادارة وتبادل الخبرة ، بالاستفادة من الزخم المتولد لبحث الاحتمالات المرتقبة والصعوبات التي يجب التغلب عليها قبل تنفيذ الاجراء الفورى الذى حدده المؤتمر تنفيذا ناجحا .

٣٤١- كما أعلن المدير التنفيذى ان منظمة الأغذية والزراعة قد فرغت من طبع خريطة التصحر العالمية من أجل توزيعها ، وان الطبعة الحالية لا يمكن تغييرها . وسوف تتشاور أمانة المؤتمر مع منظمة الأغذية والزراعة حول أفضل طريقة لتوجيه انتباه المؤتمر الى الملاحظات الفنية على الخريطة . وقال ان الخريطة التجريبية للتصحر في أمريكا الجنوبية قيد التعديل الآن نتيجة للمناقشة التي دارت في الاجتماع التحضيرى الذى عقد في سانتياغو من أجل الأمريكتين .

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٣٤٢— اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى ، في جلسته العامة ٧٤ المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧ ، مشروع مقرر مقدم من رئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر ، بصيغته المعدلة شفويا من ممثل الهند ، [المقرر ٩٥ (د — ٥)] (٢٨) .

٣٤٣— وأكد وفدان استصوابهما لتعميم المشروع المنقح لخطة العمل لمكافحة التصحر على جميع الحكومات ، وفقا للاجراءات المقررة ، قبل المؤتمر بستة أسابيع على الأقل . وقدم المدير التنفيذى تأكيدا بأن ذلك سيحدث .

٣٤٤— وأعلن ممثل الاتحاد السوفياتي استعداد حكومته ، في اطار الاجراءات المشار اليها في الفقرة ٣ من المقرر ، للنظر في امكانية قيام مؤسساته العلمية ، بتمويل من صندوق برنامج شؤون البيئة باجراء دراسات عامة عن التصحر ومكافحته في مختلف المناطق ، وكذلك امكانية عقد حلقات ودورات دراسية عن أساليب مكافحة التصحر . وأبدى ممثل البرازيل تحفظ حكومته على الفقرة ٧ من المقرر ، حيث ان مضمون توصيات المؤتمر لم يتقرر بعد ، وان من السابق لأوانه دعوة الحكومات للتعريف بهذه التوصيات على نطاق واسع .

---

(٢٨) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة

٣٤٥ - أحيل البند ١١ من جدول الأعمال الى اللجنة الثانية للدورة . وللاطلاع على بيان تنظيم أعمال اللجنة ، أنظر الفقرة ١٦ أعلاه .

ألف - تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٧٦

٣٤٦ - كان معروضا على اللجنة ، لدى نظرها في البند ١١ (أ) من جدول الأعمال ، تقرير المدير التنفيذى عن تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٧٦ (UNEP/GC/96) ، مصحوبا باضافات عن تقييم المشاريع (UNEP/GC/96/Add.1) والأنشطة البرنامجية للصندوق وحالة التبرعات في الفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ آذار/مارس ١٩٧٧ (UNEP/GC/96/Add.2) .

٣٤٧ - وعند تقديم هذا البند من جدول الاعمال قال المدير التنفيذى المساعد بالوكالة ، لمكتب صندوق البيئة والتنظيم ، أن سنة ١٩٧٦ لم تكن سنة نمطية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة من حيث الانفاق على المشاريع . اذ أن عدم التأكد من حالة تدفق الموارد في السنة دفع مجلس الادارة في دورته الرابعة الى أن يعتمد مقررات تحث على توخي الحذر عند الدخول في التزامات لمشاريع جديدة . ونتيجة لذلك تم ربط مبلغ ٢٣٫٥ مليون دولار فقط من اعتماد قدره ٣٤ مليون دولار ، بل وكانت النفقات الفعلية أقل من ذلك ، بسبب مناخ الشك الذى خلقه الاجراء الموضوع في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، والذى يقضي بألا يعتبر في حكم المصروفات سوى ما يبلغ عنه فعلا من مصروفات . وبناء على ذلك ، بدأ برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة عام ١٩٧٧ برصيد نقدى أكبر والتزام مسبق أكبر عما كان متوقعا . ولذلك كان عام ١٩٧٧ عام توحيد الأنشطة البرنامجية للصندوق ، مما سيؤدى الى قدر أكبر من التركيز في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ .

٣٤٨ - وقد تم خلال عام ١٩٧٦ تقييم ستة مشاريع من مشاريع الصندوق ، أختيرت بسبب اختلاف موضوعاتها وطريقة تنفيذها ، وذلك على يد خبراء استشاريين وموظفين وخليط من الاثنين معا . وتضمنت أعمال التقييم الاخرى اجتماعا للخبراء الاستشاريين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ في باريس بشأن المشاكل البيئية المترتبة على صناعات محددة . وقد وضعت ترتيبات لتقييم جميع المشاريع في ميدان موضوعات التربية البيئية ، كما أجرى تقييم داخلي لاربعة ميادين من ميادين أنشطة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وذلك استجابة لقرار من لجنة البرنامج والتنسيق يقضي باستعراض أربعة برامج من برامج الأمم المتحدة ، أحدها برنامج البيئة .

٣٤٩ - ولا يجب أن تكون المشاريع التي يدعمها برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ذات معنى في حد ذاتها وحسب ، بل يجب أيضا أن تؤدى دورا حفازا أو تنسيقيا ، أو كليهما ، في تنفيذ برنامج البيئة الشامل . وينبغي توسيع مفهوم التقييم ليشمل الاثر على المشاريع الاخرى في نفس الميدان وعلى

Digitized by UNOG Library

برامج المستوى الثاني برمتها . وسترحب الامانة بأية تعليقات وتوجيهات بشأن المجموعة المنقحة من أهداف التقييم (UNEP/GC/96/Add.1) .

٣٥٠ — وأعرب وفد ان عن قلقهما لان مرفق الوثيقة UNEP/GC/96 لم يكن متوفرا باللغة الفرنسية ، وأعربا عن الأمل بألا يتكرر هذا السهو في الدورات القادمة .

٣٥١ — وأعرب عدد من الوفود عن القلق ازاء النقص الكبير في النفقات بالمقارنة مع الالتزامات بموجب المشاريع ، وأشار أحد الوفود الى أن النسبة بين الاثنين قد انخفضت في الفترة ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ . وأعرب وفد آخر عن قلقه الخاص ازاء حالات التأخير الطويل في الانفاق على مشاريع معينة . وكان مدى الالتزامات غير المستوفاة مثيرا لتساؤلات عما اذا كان صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة يستطيع تنفيذ برنامج ما بالمستوى المقترح .

٣٥٢ — وجرى الاعراب عن الارتياح ازاء التحسن في الوثائق بشأن تنفيذ المشاريع . وقال بعض الوفود أنه سيكون من المستصوب توفير قدر أكبر من التفاصيل المالية ؛ وينبغي توفير المعلومات عن النفقات السنوية على المشاريع ، بغية تحديد الأسباب الرئيسية للتأخير في تنفيذ المشاريع . ورؤى أنه ينبغي اعادة النظر في طريقة عرض جداول المعلومات المالية لكفالة اتضاح معناها ، كما ينبغي توفير شرح دقيق للمصطلحات المستخدمة . وأشار أحد الوفود بارسال تقارير مالية ومرحلية الى الحكومات كل ربع سنة . واقترح أحد الوفود أن يتم توفير معلومات عن النفقات الفعلية على الأنشطة البرنامجية للصندوق حسب ميادين التركيز ، بالاضافة الى المعلومات عن المخصصات والالتزامات .

٣٥٣ — وأعربت بعض الوفود عن سرورها اذ لاحظت الاستجابة المشجعة للنداء الذى وجهه المدير التنفيذى في الدورة الرابعة لمجلس الادارة لدفع مبالغ من المساهمات المعقودة فورا . وأعرب عدد من الوفود عن القلق ازاء استمرار المشكلة التي يثيرها تراكم أرصدة كبيرة من العملات غير القابلة للتحويل . وشعر بعض الوفود بالقلق ازاء الاحتمال المتمثل في أن تؤدى ضرورة استخدام هذه العملات غير القابلة للتحويل الى تشويه البرنامج والاقلال من مرونته . وأعرب أحد الوفود عن أمله أن تقوم جميع الحكومات في المستقبل بعقد كافة تبرعاتها للصندوق بالعملات القابلة للتحويل .

٣٥٤ — ولاحظ بعض الوفود مع الارتياح الزيادة في متوسط تكلفة مشاريع الصندوق ، الأمر الذى رأوا أنه يشير الى تكثيف أكبر في جهود صندوق الأمم المتحدة لشؤون البيئة . ومن ناحية أخرى أعربت عدة وفود عن اهتمامها بألا تستبعد المشاريع الصغيرة ، حيث أنها تستطيع أن تؤدى دورا حفازا هاما . ورأت بعض الوفود أنه ينبغي وضع تعريف أفضل للدور الحفاز الذى يؤديه برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . وفي هذا الصدد أشير الى أنه يبدو أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة يدفع نسبة كبيرة للغاية من تكلفة المشاريع التعاونية ، وأكد أحد الوفود على أنه ينبغي أن يقوم برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة بالانهاء التدريجي لدعمه للمشاريع بمجرد تنفيذ وظيفته كعامل مساعد .

٣٥٥ — وجرى الترحيب بالتقدم المحرز في تطوير عمليات التقييم ، وخاصة التقييم التفصيلي المضطلع به في صدد ستة مشاريع من مشاريع الصندوق . وتم التسليم بأن هذه الجهود جهود مبدئية ، وقدم عدد من الاقتراحات بشأن مستقبل عملية التقييم . وأكد أحد الوفود أن عملية التقييم عملية مستمرة وينبغي أن تشمل كافة مراحل الاعداد للمشروع وتنفيذه . وشدّدت وفود كثيرة على أهمية تقييم البرامج

Digitized by UNOG Library

وعلى العلاقة المتبادلة بين نتائج المشروع وتقدم البرنامج . وأشار أحد الوفود بضرورة تطبيق مفهوم تقييم تشبيك المشاريع بوصفه عنصرا رئيسيا في تقييم البرنامج . ورحّب وفدان باستخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين في بعض أعمال تقييم المشاريع ، نظرا لانهم سيتبعون منهجا أكثر تجردا في القيام بمهمتهم .

٣٥٦ - ولقى اعلان المدير التنفيذى بأن عام ١٩٧٧ سيكون عاما للتوحيد ترحيبا عاما ، شأنه في ذلك شأن عملية مراجعة المشاريع واعادة جدولتها ؛ وقال أحد الوفود أنه يأمل أن يتم تقديم تقرير عن النتائج المحرزة الى مجلس الادارة في دورته السادسة . وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لتوزيع المشاريع توزيعا جغرافيا أكثر انصافا ، وأعلنت أنها تتطلع الى مزيد من التقدم في ذلك الصدد . وأعلن أحد الوفود أن منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تحظى بقدر من الأنشطة قليل نسبيا وأن المشاريع في ميدان التنظيم والادارة البيئيين ستكون ذات فائدة خاصة في تلك المنطقة .

٣٥٧ - وتساءل وفد عما اذا كان في امكان ممثلي الوكالات المتعاونة تقديم تعليقات عن التأخير في تنفيذ المشاريع . وردّ ممثلا اثنين من الوكالات على هذا الطلب فقالا أنهما يشاطران ما أعربت عنه الوفود من قلق ، وأشارا الى بعض ما ووجه من صعاب ، بما في ذلك ضرورة توخي الحذر ، نظرا للمشاكل المالية التي واجهها برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة مؤخرا .

٣٥٨ - ورحّب عدد من الوفود بالتحسن في التنسيق الذى تم احرازه عن طريق اجتماعات البرمجة المشتركة مع الوكالات المتعاونة واجتماعات مجلس التنسيق البيئي . وأكد أحد الوفود على أهمية اتباع المبادئ السليمة في الاعمال التجارية عند تنظيم الصندوق الدائر (المعلومات) .

٣٥٩ - وردّ نائب المدير التنفيذى المساعد ، مكتب صندوق البيئة والتنظيم على النقاط التي أثارتها الوفود فيما يتعلق بالفروق بين الالتزامات المسجلة والنفقات ، فقال ان ذلك الرقم قد وصل في المتوسط الى ٢٥ في المائة في السنة خلال الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٦ ، بينما ارتفع في عام ١٩٧٦ الى ٣٣ في المائة ، وهو أمر رأى أنه يستحق الثناء نظرا للظروف الاستثنائية في تلك السنة . وقال انه لا يمكن قط تنفيذ البرنامج تنفيذا كاملا على نحو ما جرى تصوره ، وبالاضافة الى ذلك فان برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ليس مسؤولا مسؤولية مباشرة عن تنفيذ جزء كبير منه . كما أن عملية استعراض ميزانيات وأنشطة المشاريع واعادة جدولتها عملية مستمرة .

٣٦٠ - وقال المدير التنفيذى المساعد بالوكالة ، مكتب صندوق البيئة والتنظيم ، أنه يأمل أن تواصل الحكومات تزويد برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة بالمعلومات والمقترحات فيما يتصل بالتقييم . وأضاف أنه يسلم تماما بأهمية تقييم برامج المستوى الثاني وكذلك تقييم المشاريع ؛ وأن ذلك سيكون أمرا صعبا حتما ، ولكنه جزء ضرورى من البرنامج الذى يضطلع به برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . وذكر أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة يأمل أن ينتقل بمناقشاته المشتركة بشأن البرمجة من أساس ثنائي الى أساس متعدد الاطراف .

٣٦١ - وقال نائب المدير التنفيذى أن الاقتراح المتعلق بالتقارير المالية الربع سنوية ، التي يمكن أن تكون في اصدارات متناوبة من " تقرير الى الحكومات " ، سوف يلقى نظرا جديا . ومضى يقول انه في حين أن التوزيع الجغرافي للمشاريع اعتبارهام ، الا أنه ينبغي أن يكون العامل الرئيسي في

Digitized by UNOG Library

تحديد موقع المشروع هو النهوض بالبرنامج الشامل الذى يقوم به برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . كما أن الاهمية التي يعلقها برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة على عملية التقييم تتضح من أن واحدة من الوظائف الجديدة القليلة المطلوبة هي وظيفة للشعبة المسؤولة عن ذلك النشاط في الصندوق . وسيكون من المفيد نشر معلومات أكثر بهدف ابراز الدور الحفاز الذى يؤديه أنشطة المشاريع ؛ وحتى اذا تعين على برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة أن يدفع التكلفة الاجمالية لمشروع ما فان ذلك النشاط يمكن أن يؤدى مع ذلك دورا حفازا في برنامج المستوى الثاني . وأضاف أنه ليس ثمة ما يدعو الوفود الى الشعور بالقلق ازاء احتمال الغاء المشاريع الصغيرة من البرنامج ؛ اذ أن ذلك لن يحدث على الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة سيواصل التحرك في اتجاه المشاريع الأكبر من أجل زيادة الاستخدام الفعال لموارده .

٣٦٢ - وأوصت اللجنة ، في ختام مناقشتها للبند ١١ (أ) بمشروع مقرر بشأن الموضوعات المتصلة بتنفيذ برنامج الصندوق ، ليعتمده مجلس الادارة .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٣٦٣ - اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى ، في جلسته العامة الرابعة والسبعين المعقودة في ٢٤ آيار/ مايو ١٩٧٧ ، مشروع المقرر الذى أوصت به اللجنة الثانية للدورة تحت البند ١١ (أ) من جدول الاعمال (المقرر ٩٦ (د - ٥)) (٢٩) .

باء - الحسابات المراجعة لعام ١٩٧٥ والحسابات المؤقتة غير المراجعة لعام ١٩٧٦

٣٦٤ - كان معروضا على اللجنة ، لدى نظرها في البند ١١ (ب) ، الوثيقتان UNEP/GC/97 و UNEP/GC/L.43 .

٣٦٥ - وأشار المدير التنفيذى المساعد بالنيابة ، مكتب صندوق البيئة والتنظيم ، عند تقديمه الحسابات المراجعة لسنة ١٩٧٥ (UNEP/GC/97) ، الى أن مجلس الادارة قد نظر في الحسابات غير المراجعة لعام ١٩٧٥ في دورته الرابعة ، وأنه قد طرأ تغيير طفيف في الوثيقة منذ ذلك الحين . وقال ان الجمعية العامة قد قبلت ، في دورتها الحادية والثلاثين ، الحسابات المراجعة والتقرير المتصل بذلك من مجلس مراجعي الحسابات . وعندما قدم الحسابات المؤقتة غير المراجعة لسنة ١٩٧٦ (UNEP/GC/L.43) قال مفسرا ان برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة قد انتقل اعتبارا من عام ١٩٧٦ ، وتمشيا مع المؤسسات الاعضاء الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الى دورة السنتين للميزانية . ولذلك فان الحسابات الختامية ستقدم في المستقبل في السنوات الوترية فقط ، مع تقديم حسابات مؤقتة في السنوات الشفعية . وذكر أن مجلس مراجعي الحسابات سيقدم تقريرا رسميا في

---

(٢٩) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

نهاية كل فترة من فترات السنتين ، ولكنه سيضع أية قضايا ذات أهمية خاصة أمام اهتمام اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في المرحلة الانتقالية . وذكر أن الحسابات التي ستقدم فيما بعد ستكون عن فترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

٣٦٦ - وسأل أحد الوفود عن آلية رصد المشاريع بمساعدة الحاسبة الالكترونية وهي الآلية المشار اليها في الحسابات المراجعة لسنة ١٩٧٥ (UNEP/GC/97) . وفسر نائب المدير التنفيذى ذلك قائلا ان الحاسبة الالكترونية تقوم فعلا بمعالجة عدد من المهام الادارية ، وقد رؤى أنه يمكن تمديد هذه الخدمة الى أنشطة الصندوق للمساعدة في تنظيم البرنامج . وقد قام أحد الخبراء الاستشاريين بدراسة المسألة ، وتم قبول تقريره بوصفه أساسا للعمل . ورد على ما أعربت عنه اللجنة من قلق مفسرا أن الوثيقة الحسابات المراجعة لسنة ١٩٧٥ تلخص النقاط الرئيسية التي اثارها تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، ورد فعل المدير التنفيذى لهذه النقاط . وقال انه قد سبق تقديم التقرير الفعلي الى الجمعية العامة ، ولذلك لم يتم ادراجه في الوثائق المعروضة على مجلس الادارة . ولكنه استدرج قائلا أن نسخا من هذا التقرير ستتاح للوفود .

٣٦٧ - وأوصت اللجنة ، في ختام مناقشتها بشأن الموضوع ، بمشروع مقرر مقدم من وفدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية بشأن التقرير المالي والحسابات لعام ١٩٧٥ ، وبمشروع مقرر مقدم من وفدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ونيوزيلندا بشأن التقرير المالي غير المراجع والحسابات غير المراجعة ، كيما يعتمدها مجلس الادارة .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٣٦٨ - اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى ، في جلسته العامة الرابعة والسبعين المعقودة في ٢٤ آيار/مايو ١٩٧٧ ، مشروعي المقررين اللذين قدمتهما اللجنة الثانية للدورة تحت البند ١١ (ب) (المقرر ٩٧ ألف (د - ه) ، الفرعان الاول والثاني) (٣٠) .

جيم - ادارة صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ومسائل الادارة والميزانية

١ - مقدمة

٣٦٩- كان معروضا على اللجنة ، لدى نظرها في البند ١١ (جيم) ، اسقاطا بالموارد والنفقات في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ (UNEP/GC/98) ، وتقرير أداء عن الشهور الستة الأولى من فترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، وتقرير عن الاجراء الذى اتخذه المدير التنفيذى والأمين العام للأمم

---

(٣٠) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

المتحدة فيما يتصل بالاساس المنطقي لتوزيع النفقات فيما بين الميزانية العادية للأمم المتحدة وصندوق البيئة (UNEP/GC/99) ، وميزانية الصندوق المقترحة لتكاليف البرنامج ودعم البرنامج للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ (UNEP/GC/99/Add.1) ، وتقرير عن الدراسة المعمارية والهندسية للمقر الدائم لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة (UNEP/GC/100) وتقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن تقرير الاداء (UNEP/GC/L.44) وعن الأساس المنطقي (UNEP/GC/L.45) وعن الميزانية المقترحة للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ (UNEP/GC/L.46) .

٣٧٠ — وأعلن نائب المدير التنفيذى ، عند تقديم البند ، أنه كان من الجوهرى أن يقوم مجلس الادارة باعطاء مبادئ توجيهية واضحة الى برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في صدد البارامترات المالية التي كان من المقرر اقامة البرنامج في اطارها . وكان الاقتراح المعروض على مجلس الادارة يقضي بانشاء صندوق رصيده ١٥٠ مليون دولار للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ ، وهو المبلغ الذى كان برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة يعتقد أنه يعادل تقريبا مبلغ ١٠٠ مليون دولار لخمس سنوات بالارقام الحقيقية عند وقت انشاء الصندوق . وكان السند التشريعي للمخصصات التي أقرها مجلس الادارة ينص على حد أعلى للالتزامات ، ولكن تعيّن على ادارة الصندوق أن تأخذ في اعتبارها الكامل الوضع الفعلي للموارد . وقد تم تحديد الحد الاعلى للالتزامات على أساس سنوى ، وكان من المقرر أن يتم استيعاب الالتزامات ، عند ترحيلها من السنوات السابقة ، في حدود الاعتماد المخصص للسنة التالية ؛ وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند النظر في مستوى الاعتماد المقترح لعام ١٩٧٨ والسنوات المقبلة لأن الالتزامات المسجلة فعلا لعام ١٩٧٧ تقترب من المخصصات المقترحة للسنوات التالية لعام ١٩٧٧ . وذكر أن اعلان التبرعات لعام ١٩٧٨ في موعد مبكر أمر هام، حيث أن التبرعات التي يتم اعلانها عن تلك السنة ستشكل الاساس لاسقاط الموارد طوال مدة الخطة المتوسطة الاجل . وذكر أنه ليس ثمة نية لاقامة علاقة آلية بين الرقم المستهدف للخطة المتوسطة الاجل ووعود التبرع المتوقعة من كل بلد من البلدان على حدة ؛ فكثير من البلدان تدفع بالفعل نصيبا طيبا ، في حين أن بلدانا أخرى لا تتبرع على الاطلاق أو تتبرع بمستويات أقل بكثير من قدرتها على الدفع .

٣٧١ — وقد قدّمت ميزانية تكاليف البرنامج ودعم البرنامج في القالب النموذجي الذى تتبعه الأمم المتحدة ، حيث أنها قدّمت أيضا الى الجمعية العامة . واقترح ، على أساس تقرير الأداء عن الشهور الستة الأولى من فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، أن يتم تنقيح اعتمادات الميزانية ، مع زيادة في المخصصات من صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ووفر في مخصصات الميزانية العادية . ولم تثر اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية تساؤلات حول هذا الاقتراح ، ووافقت عليه الجمعية العامة في دورتها العادية والثلاثين من ناحية اتصاله بالميزانية العادية .

٣٧٢ — وقد كانت مسألة تقسيم تكاليف البرنامج ودعم البرنامج فيما بين الميزانية العادية للأمم المتحدة وصندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة موضع مناقشة لفترة من الزمن . وخلال هذه المناقشة ظل عدد الوظائف الفنية الممولة من الميزانية العادية ثابتا عند رقم ٣٤ وظيفة . وتم التوصل الى اتفاق بين الأمين العام والمدير التنفيذى ، على أساس تحليل ١٢٩ وظيفة فنية تم اقرارها لفترة السنتين الجارية من موردى الميزانية ، بأن يرتفع العدد الى ٥٣ وظيفة .

Digitized by UNOG Library

٣٧٣ — وانتقدت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية اقتراحا متصلا بذلك ويقضي بأن يتم تحديد نسبة بين صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة والميزانية العادية لمواجهة تكاليف البرنامج ودعم البرنامج في المستقبل ، ورفضت الجمعية العامة هذا الاقتراح . وكان الاقتراح يقضي بتحويل تكلفة ٦ وظائف من الفئة الفنية و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة من صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة الى الميزانية العادية خلال فترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، وذلك لبدء عملية تحويل تدريجية للوظائف التي رأى الأمين العام والمدير التنفيذى أنه من الأنسب أن تتحملها الميزانية العادية بموجب الأساس المنطقي المتضمن في الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د — ٢٧) . وقد أوصت اللجنة الاستشارية باقرار نقل ٥ وظائف فنية و٤ وظائف من فئة الخدمات العامة فقط ، وهو الأمر الذى سيتطلب ، في حالة موافقة الجمعية العامة على ذلك ، تعديلا طفيفا في ميزانية تكاليف برنامج الصندوق ودعم البرنامج .

٣٧٤ — وكان برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة يطلب ٥ وظائف فنية جديدة و ٥ وظائف اضافية من فئة الخدمات العامة من صندوق البيئة ، واعادة تصنيف ثلاث وظائف من الفئة الفنية برفع مستواها . وتساءلت اللجنة الاستشارية عن بعض هذه الطلبات ، ولكن المدير التنفيذى كان يعلق أهمية كبرى على التدابير المقترحة ، وواصل تقديم هذه الطلبات . بيد أن المدير التنفيذى كان مستعدا لأن يتخلى عن طلب اقامة صندوق للطوارئ في ميزانية تكاليف البرنامج ودعم البرنامج ، على أساس أن مجلس الادارة سيوافق على أن يتلقى في السنوات الوترية تقرير اداء يقوم على أساس الخبرة المكتسبة خلال فترة من اثني عشر شهرا الى أربعة عشر شهرا خلال فترة السنتين ، لا على أساس ستة شهور فقط كما يحدث الآن .

٣٧٥ — وكانت الدراسة المعمارية والهندسية عن المقر الدائم لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة جاهزة حسبما كان مقررا لها ، وستؤدى الى اقتراح تفصيلي يشمل الآثار المترتبة على ذلك من حيث التكاليف ، وسيقدّم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين . وسيتم ادماج مباني المقر الحالي في المقر الدائم .

٢ — ادارة الصندوق

٣٧٦ — كان هناك اتفاق عام بأنه ينبغي أن يستمر بقاء الصندوق ، ولو على نفس المستوى على الأقل من حيث الأرقام الحقيقية كما كان خلال السنوات الخمس الأولى من نشاطه . ولكن كان هناك بعض الاختلافات في الرأى ازاء الآثار المالية المترتبة على ذلك الاتفاق من ناحية المبدأ .

٣٧٧ — والتمس عدد من الوفود الحصول على توضيح للنقص المتوقع في النفقات بالمقارنة مع الالتزامات خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل التالية . ورأت هذه الوفود أن النقص ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد مستوى التبرعات المطلوبة لتنفيذ الخطة ، وأنه قد جرى تجاهل هذا العامل عند عرض الخطة . وأعلن عدد من الوفود الأخرى أن مجلس الادارة ينبغي أن يعني بالبرنامج بدلا من الأرقام التفصيلية ، وأنه ينبغي ، من وجهة نظرهم ، اعتماد اقتراح المدير التنفيذى بشأن الخطة المتوسطة الأجل .

Digitized by UNOG Library

٣٧٨ - ومع تأييد أحد الوفود لوجهة النظر القائلة بأنه ينبغي مواصلة الصندوق بنفس المستوى الحقيقي ، الا أنه شاطر ما أعرب عنه من قلق خلال المناقشة بشأن البند ١١ (أ) ازاء امكان تنفيذ البرنامج بالمستوى المقترح . ورأت وفود أخرى أن مشاكل تنفيذ البرنامج ينبغي ألا تؤدى الى تخفيض في الصندوق ، بل ينبغي التماس طرق للتغلب على تلك المشاكل . وفي هذا الصدد اقترح أحد الوفود أن يطلب الى المدير التنفيذى أن يعيّن الصعاب الكبرى في تنفيذ البرنامج وأن يقدم تقريرا الى مجلس الادارة في دورته التالية عن التدابير المقترحة للتغلب عليها . واقترح أيضا أن يقوم المدير التنفيذى بدراسة قدرة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة على رفع مستوى الأنشطة البرنامجية للصندوق ، آخذا في الاعتبار الواجب الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية . وأعرب وفد آخر عن اعتقاده بأنه لا ينبغي ألا يشغل مجلس الادارة نفسه الا بالموافقة على مستوى معيّن من الانفاق مراعيا المستويات المتوقعة من التبرعات . وقال نائب المدير التنفيذى أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة لديه القدرة على تنفيذ برنامج بالمستوى المقترح ، ولكن اعتبار التخصيص الذى يحدده مجلس الادارة بوصفه حدا أقصى للالتزامات وليس للمصروفات يمثّل ضغطا .

٣٧٩ - وأثارت عدة وفود أسئلة عن الحساب المستخدم في تحديد المقدار المطلوب لمواصلة الصندوق بنفس المستوى الحقيقي ، وتم تقديم عدد من الحسابات التوضيحية . وقدم وفد ورقة مفصلة للمناقشة ، تتضمن بدائل مختلفة من أجل توضيح المناقشة . وأبرزت نقطتان وهما القاعدة المناسبة التي ينبغي استخدامها ، ومعدلات التضخم التي ينبغي تطبيقها . وتضمنت وجهات النظر وجهة نظر تقول أن الرقم المتوسط للنفقات ينبغي استخدامه كأساس لاسقاط مستوى البرنامج في السنوات القادمة ، في حين رأت وفود أخرى أن ذلك الأساس لا يكفي نظرا للنمو الديناميكي الذى خبره البرنامج حتى الآن . وأعلن أحد الوفود عن اعتقاده ، الذى أيده فيه وفد آخر ، بأن التضخم المتوقع لا ينبغي أن يدخل في حسابات مستوى البرنامج المقبل ، وأن تقدم بدلا من ذلك طلبات الى مجلس الادارة للحصول على أموال عندما يحدث التضخم .

٣٨٠ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه ، الذى شاطره فيه وفد آخر ، ازاء مرونة برنامج الأمم المتحدة في وضع برامج جديدة وتحسين التوزيع الاقليمي للمشاريع في حالة ما اذا كان قد سبق بالفعل ربط جزء كبير من موارده للمشاريع الجارية ولتلك المشاريع الناجمة عن المناقشات في الدورة الحالية لمجلس الادارة . اذ أن هناك خطرا بأن يتجمد شكل البرنامج بحيث لا يمكن العمل في أنشطة جديدة ، وخاصة فيما يتصل بالمشاكل البيئية الخاصة للبلدان النامية . وجرى التأكيد على أنه لا ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة أن يمارس التمييز ضد المشاريع الوطنية ، حيث أن هذه المشاريع أيضا يمكن أن تؤدى دورا حفازا هاما . ووجهت أسئلة عما اذا كان يمكن توفير المعلومات ذات الصلة بشأن المستوى الفعال لربط الموارد خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل . وقدم نائب مدير صندوق البيئة أرقاما تقديرية توضح الالتزامات المتوقعة والموارد المتاحة خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل . وقال أحد الوفود أن هناك اختلالا واضحا في التوزيع الاقليمي للمشاريع . ورد نائب المدير التنفيذى قائلا أن ذلك فعلا هو واقع الحال ، وخاصة فيما يتصل بآسيا وأمريكا اللاتينية ، بيد أن اتجاها تصحيحيا قد ظهر بالفعل في عام ١٩٧٧ ، وينبغي أن يكون أكثر وضوحا اعتبارا من عام ١٩٧٨ فصاعدا .

Digitized by UNOG Library

٣٨١ - وتم الاعراب عن القلق بأن مستوى التبرعات المقترح سيؤدى الى نمو متواصل للأرصدة النقدية المتراكمة . وقال نائب المدير التنفيذى أنه يمكن بسهولة زيادة معدل المصروفات بالنسبة للالتزامات بالعملات القابلة للتحويل ؛ بيد أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة يحتفظ بنسبة متزايدة من أرصدته النقدية بعملات غير قابلة للتحويل ، وأن هذه الأرصدة ستواصل الازدياد ، ولو لعدة سنوات على الأقل . وقد جرت مفاوضات مكثفة مع المتبرعين بالعملات غير القابلة للتحويل ، ووافقت جميع الأطراف على أن استخدام تلك العملات لا ينبغي أن يشوه البرنامج الذى تمت الموافقة عليه . وأشار أحد الوفود الى أن العملات غير القابلة للتحويل تمثل الثلث فقط من المرحل الى عام ١٩٧٧ ، وذكر عددا من المشاريع موضع المناقشة لتمويلها بالعملات غير القابلة للتحويل ، وأعلن أن قيام برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة والمتبرعين بتلك العملات بجهد مشترك يمكن أن يؤدى الى التغلب على المشكلة . وأعرب وفد آخر عن عدم ارتياحه لأنه سيكون من المتوقع من البلدان النامية أن تقدم تبرعاتها بعملات قابلة للتحويل في حين أن بعض البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الأقوى تواصل التبرع بعملات غير قابلة للتحويل ، وقال ان حكومته قد تلجأ في المستقبل الى اعادة النظر في موقفها المتعلق بعملة التبرع الذى تقدمه .

٣٨٢ - وقال نائب المدير التنفيذى أنه يعتبر أن العوامل المتعددة التي ينطوى عليها الأمر تجعل من المستحيل اجراء تقييم مرض عن مستقبل النقصان القائم بين الالتزامات والنفقات الفعلية . وقال ان المشكلة في جوهرها مشكلة تنظيمية ويمكن احتواؤها بسهولة في السنوات العادية . وبعد اصرار من بعض الوفود قدم تقديرا مؤقتا جدا بأن النقصان بين الالتزامات والمصروفات اعتبارا من عام ١٩٧٨ فصاعدا قد يقترب من ١٠ في المائة اذا استمر اقرار مجلس الادارة للخطة المتوسطة الأجل مع وضع حد أعلى للالتزامات .

٣٨٣ - ورأى أحد الوفود أنه لم يتم ايلاء قدر كاف من الاهتمام الى توسيع قاعدة الصندوق ، وأعرب عن وجهة نظره بأنه ينبغي عقد مؤتمر سنوى لاعلان التبرعات .

٣٨٤ - وأعلن نائب المدير التنفيذى أنه قد تم تلقي عدد كبير من التبرعات واعلانات التبرعات منذ ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٧ وقدم المعلومات التالية :

التبرعات المتلقاة	بدولارات الولايات المتحدة	
ايران	٥٠٠٠٠	لعام ١٩٧٧ (دفعة جزئية)
ايطاليا	٤٠٠٠٠٠	لعام ١٩٧٦
باكستان	٥٠٠٠	لعام ١٩٧٦
بنغلاديش	٢٠٠٠	لعام ١٩٧٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	٤٨١٣	لعام ١٩٧٦
فرنسا	١٢١٢١٢١	لعام ١٩٧٧

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

التبرعات المتلقاة	بدولارات الولايات المتحدة	
فنلندا	٢٠٠٠٠٠	لعام ١٩٧٧
كولومبيا	٩٠٥٧	لعام ١٩٧٧ (دفعة أولى)
المغرب	٥٠٠٠٠٠	للفترة ١٩٧٣ — ١٩٧٧
هنغاريا	٢٤٠٠٤	لعام ١٩٧٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٠٠٠٠٠٠	لعام ١٩٧٧

التبرعات المعلنة	بدولارات الولايات المتحدة	
أسبانيا زادت الى	١٠٠٠٠٠٠	للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٢
أوغندا	٦٠١٥	للفترة ١٩٧٧ — ١٩٨١ (أول اعلان تبرع)
ايران زادت الى	٥٠٠٠٠٠	للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٢
البرازيل	٢٠٠٠٠٠	لعام ١٩٧٧
تركيا	٣٠٠٠٠٠	للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٢
السودان زادت الى	١٥٠٠	لعام ١٩٧٨
الفلبين زادت الى	٨٠٠٠٠٠	للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٢
لكسمبرغ	١٠٨١١	لعام ١٩٧٨
موريشيوس	٣٠٠٠	للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٠ (أول اعلان تبرع)

٣٨٥ — واعلن ممثل ساحل العاج أن حكومته قد قامت مؤخرا بدفع مبلغ ٢٠٠٠ دولار الى صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ومبلغ ٥٠٠٠ دولار لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية . وقال ممثل فنلندا ان حكومته ستواصل تبرعها الحالي في عام ١٩٧٨ ، وذلك رهنا بموافقة البرلمان . وأعلن ممثل غانا أن حكومته سوف تواصل دعمها للصندوق بمستوى ١٩٧٠٠ دولار سنويا . وأخبر ممثل الجزائر بأن تبرع بلده وقدره ١٠٠٠٠ دولار لعام ١٩٧٧ قد دفع فعلا وأن تبرع بلده عن الفترة ١٩٧٧ — ١٩٨٠ سوف يصل في مجموعه الى ٤٠٠٠٠ دولار . وأعلن ممثل الارجنتين أن حكومته أعلنت تبرعا قدره ٦٠٠٠٠ دولار في السنة للصندوق عن الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ومبلغ ٧٠٠٠٠ دولار سنويا عن الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٢ .

٣٨٦ — وفي ختام المناقشة التي جرت عن ادارة الصندوق ، أوصت اللجنة بمشروع مقرر عن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ ، ومشروع مقرر ، يقوم على أساس توصية اللجنة الاولى

Digitized by UNOG Library

للدورة في ختام مناقشتها حول الشؤون البرنامجية ، بشأن تخصيص الأنشطة البرنامجية للصندوق في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، كيما يعتمدها مجلس الادارة .

٣٨٧ - وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان وفده لم يعارض اتفاق الرأى بشأن مشروع المقرر الأول على أساس أنه لا يعني بالضرورة زيادة في تبرعات الدول الأعضاء ، بل ان الزيادة في ايرادات الصندوق ستتحقق أيضا عن طريق التبرعات من المتبرعين الجدد .

٣٨٨ - وأوضح ممثل العراق وجهة نظر حكومته بأنه ينبغي زيادة مستوى الأنشطة البرنامجية للصندوق خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٣٨٩ - إعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى ، في جلسته العامة الرابعة والسبعين المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧ ، مشروعي القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية للدورة وأحدهما بشأن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ ، كما عدله شفويا ممثل فرنسا ، والآخر بشأن مخصصات الأنشطة البرنامجية للصندوق في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ (المقرر ٩٨ (د - ٥)) (٣١)

٣ - مسائل الادارة والميزانية

٣٩٠ - أيد عدد من الوفود ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتصل باعادة توزيع الوظائف فيما بين الميزانية العادية للأمم المتحدة وميزانية الصندوق لتكاليف البرنامج ودعم البرنامج ، حيث أن الأمين العام قد اتخذ اجراء تترتب عليه آثار مالية دون موافقة مسبقة من الجمعية العامة . وأشار أحد الوفود الى احتمال الخلط بين اعادة التوزيع واعطاء المدير التنفيذى سلطة نقل الوظائف الممولة من الصندوق فيما بين الادارات ، وهو الأمر الذى يؤيده رهنا بتقديم التقرير المناسب الى مجلس الادارة .

٣٩١ - وقال أحد الوفود أنه يبدو من تحليل حسابات عام ١٩٧٦ أنه قد يكون هناك وفورات كافية في ميزانية تكاليف البرنامج ودعم البرنامج في فترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ لتمتص الزيادة التي طلبها المدير التنفيذى في تقرير الاداء الذى قدمه .

٣٩٢ - وشاطرت الوفود عموما اللجنة الاستشارية في نقدها النسبة الآلية المقترحة لتوزيع التكاليف الخاصة بالموظفين فيما بين الميزانية العادية وصندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . وقد رأت اللجنة أنه ينبغي الآن اعتبار أن مسألة الأساس المنطقي قد سويت نهائيا . ولاحظ عدد من الوفود توصية اللجنة الاستشارية لتخفيض عدد الوظائف التي يتعين اعادة توزيعها ، وطلبت تفاصيل الآثار المترتبة على التخفيض المقترح من ناحية التكاليف . وشاطر أحد الوفود وجهة نظر اللجنة

---

(٣١) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

الاستشارية بأن الوظائف الجديدة التي ينبغي تمويلها على نحو صحيح على الميزانية العادية في المستقبل ينبغي أن تكون محملة في البداية على ميزانية تكاليف البرنامج ودعم البرنامج للصندوق .

٣٩٣ — ورأى عدد من الوفود أن الوثائق المقدمة لم تتضمن تبريرات كافية لطلبات الوظائف الجديدة التي ستحمل على ميزانية الصندوق لتكاليف البرنامج ودعم البرنامج أو لاعادة طلبات الوظائف القائمة . وفي حين أيد عدد من الوفود اقتراح المدير التنفيذى بكامله ، الا أن عددا آخر من الوفود تساءل عن هذه الاجراءات الخاصة بالموظفين بالذات . واسترعي انتباه خاص الى اعادة تصنيف وظائف نواب الممثلين الاقليميين واقترح تأجيل اتخاذ اجراء حتى يمكن دراسة اختصاصات المكاتب الاقليمية . وتساءل أحد الوفود ، وهو يؤيد اعادة التوزيع ، عن الفرق في المستويات فيما بين الوظائف في المكاتب الاقليمية المختلفة ، وقال انه ينبغي لمجلس الادارة أن يخوّل المدير التنفيذى أن يقوم ، في فترة السنتين ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، بتنفيذ عزمه على وضع جميع رؤساء المكاتب الاقليمية في نفس المستوى . كما وافقت بعض الوفود على الملاحظات الاخرى التي أدلت بها اللجنة الاستشارية في صدد اعادة تصنيف الوظائف .

٣٩٤ — واستقبل قرار المدير التنفيذى بسحب اقتراحه لانشاء صندوق للطوارئ بالسرور . وأثار عدد من الوفود عددا من الاسئلة التفصيلية عن الاتساق الداخلي للوثيقة مع الميزانية المقترحة لتكاليف البرنامج ودعم البرنامج لصندوق البيئة (UNEP/GC/99/Add.1) . وتساءل وفد آخر عن النسبة المرتفعة ظاهريا بين تكاليف الموظفين العامة والمرتبات . وتساءل وفد عن الزيادة في اعتمادات الميزانية لمحطة الاذاعة . ورأى وفد آخر أنه ينبغي وضع تشديد أكبر على استخدام الخبراء الاستشاريين لفترة قصيرة وان تكون خلفية هؤلاء الخبراء الاستشاريين عاملا رئيسيا في تعيينهم . وقال وفد الأرجنتين أنه من الممكن جدا أن تعلن حكومته زيادة في وعدها بالتبرع لصندوق برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، واعرب عن أمله أن تحذو البلدان الأخرى الأكثر نموا حذو بلده .

٣٩٥ — وفي صدد اعادة توزيع بعض الوظائف بعينها التي ذكرتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أكد نائب المدير التنفيذى على أهمية اعطاء المدير التنفيذى حرية نقل الوظائف التي يمولها الصندوق فيما بين الادارات . وفي صدد السؤال عن الأساس المنطقي لتوزيع النفقات بين الميزانية العادية وصندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، قال انه من المحتمل أن تقبل الجمعية العامة توصيات اللجنة الاستشارية فيما يتصل بعدد من الوظائف التي سيعاد توزيعها على الميزانية العادية ؛ وستتاح للوفود تفاصيل الآثار المالية المترتبة على الصندوق . وفيما يتصل بالسؤال عن الفرق بين مستويات الوظائف في المكاتب الاقليمية فسر أن اعادة التصنيف المقترحة لوظيفة نواب الممثلين الاقليميين هي الخطوة الاولى فقط التي يقترح المدير التنفيذى اتخاذها لتعزيز المكاتب الاقليمية ، ووافق على أنه يمكن النظر في الموضوع برمته في الدورة التالية لمجلس الادارة .

٣٩٦ — وفي معرض الرد على تساؤل في صدد امكانية استخدام الوفورات في ميزانية البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ محل استخدام الزيادة الممكنة في الميزانية ، أعلن أنه ليس من المؤكد أنه ستكون ثمة حاجة في الواقع الى الزيادة المقترحة . اذ أنه سيتم الآن شغل عدة وظائف رئيسية كانت شاغرة ، كما أن أى مبلغ مطلوب سيكون مرتبطا باجراءات التعيين . وقد يود المجلس اقرار

Digitized by UNOG Library

مبلغ يصل الى المبلغ المطلوب ، على أن يصحب ذلك نهي عن سحب أية أرصدة اضافية الا اذا كان ذلك ضروريا بصورة مطلقة .

٣٩٧ - ومضى يقول ان التكاليف العامة للموظفين أعلى في نيروبي كنسبة الى المرتبات ويرجع ذلك أساسا الى الاساس المنخفض للمرتبات في نيروبي بالمقارنة مع نيويورك وبسبب تكاليف السفر العالية . وقد أدت بعض التكاليف غير المتوقعة والتأخير في الانتفاع الكامل من محطة الاذاعة الى تكاليف أعلى لهذا البند من بنود الميزانية في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ . بيد أن هذا تكاليف لمرة واحدة ، وقد بدأ الآن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في جني الفوائد المتوقعة من المحطة . وقد خصص مجلس الادارة موارد لاستخدام الخبراء الاستشاريين ، الذين سيمكن تمويلهم أيضا عن طريق المكاتب الاقليمية وعن طريق المشاريع ؛ ويقوم برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة الآن بوضع قوائم بأسماء الخبراء الاستشاريين المناسبين ، وستكون المساعدة التي تقدمها الحكومات في هذه المهمة موضع ترحيب .

٣٩٨ - وأوصت اللجنة ، في ختام مناقشتها لمسائل الادارة والميزانية ، بمشروع مقرر عن تقرير الاداء عن ميزانية تكاليف البرنامج ودعم البرنامج للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، والميزانية المقترحة لتكاليف البرنامج ودعم البرنامج للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، ليعتمدها مجلس الادارة .

٣٩٩ - وقال الوفد الفرنسي أنه ، مدفوعا بروح التوفيق ولكي يسهل أعمال الامانة ومراعاة اهتمامات الوفود المختلفة ، لم يعارض اتفاق الرأى بشأن المقرر الثاني من هذين المقررين . بيد أنه لديه تحفظات تتصل بالاتجاه المتزايد بتحويل مصروفات الصندوق الى الميزانية العادية للأمم المتحدة .

٤٠٠ - وقام نائب المدير التنفيذى ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي والمادتين ٣-١ و ١٣-٢ من الأنظمة المالية ، باخبار اللجنة ، نيابة عن الأمين العام ، أن الفقرة ٢ من المقرر تترتب عليها آثار مالية بالنسبة للباب ١٣ من الميزانية العادية بمبلغ ٩٧٥ ٦٤ دولارا لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ . واذا لم توافق الجمعية العامة على تمويل وظيفة الاتصال القانوني من الميزانية العادية كما هو مقترح ، فان المدير التنفيذى سيطلب اعادة الوظائف التي ينطوى عليها الامر في ميزانية الصندوق ، وذلك في الدورة السادسة للمجلس . وقال ان المقرر سيؤثر أيضا على تأخير الاجراء الذى اقترحه المدير التنفيذى بشأن اعادة تصنيف وظيفتين في المكاتب الاقليمية حتى يتم استكمال الدراسة المتوقعة في المقرر ويتم العمل بموجبها .

٤٠١ - وأوصت اللجنة أيضا بمشروع مقرر بشأن التقرير المرحلي عن الدراسة المعمارية والهندسية لبناء المقر الدائم لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، كي يعتمده مجلس الادارة .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٤٠٢ - اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى ، في جلسته العامة الرابعة والسبعين المعقودة في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٧ ، مشروعي المقررين بشأن مسائل الادارة والميزانية اللذين أوصت بهما اللجنة الثانية للدورة (المقرران ٩٧ ألف (د - ٥) الفرع الثالث ، و ٩٧ باء (د - ٥)) (٣٢) .

---

(٣٢) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن

مشاريع مبادئ للسلوك لارشاد الدول في حفظ وتنسيق استغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر

٤٠٣ - نظر مجلس الادارة في البند ١٢ من جدول الأعمال في جلسته الثالثة والسبعين المنعقدة في ٢٠ ايار/مايو ١٩٧٧ . وكان معروضا على المجلس مذكرة من المدير التنفيذى بشأن ذلك الموضوع (UNEP/GC/101 و Corr.1) التي أرفق بها تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر عن أعمال دورته الثالثة (UNEP/IG.7/3) .

٤٠٤ - وقال المدير التنفيذى في بيان استهلالي أنه على الرغم من تحبيذه واحدا من السبل الثلاثة للعمل التي اقترحها في مذكرته (UNEP/GC/101 و Corr.1 ؛ الفقرة ٤) ، الا أن الباب مفتوحا أمام الاختيارات الأخرى . وقال انه سينفذ أية تدابير يعتبرها مجلس الادارة مناسبة أكثر من غيرها .

٤٠٥ - وأطرى بعض الوفود على أعمال الفريق العامل واعتبر أن أنشطة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في هذا الميدان جهودا حيوية لتحقيق مزيد من تطوير مبادئ اعلان استكهولم ، والقانون البيئي عموما ؛ تم التشديد أيضا على أهمية المبادئ الواردة في قرارى الجمعية العامة ٣١٢٩ (د - ٢٨) و ٣٢٨١ (د - ٢٩) ، في هذا الصدد . وأشارت تلك الوفود الى أنه ينبغي للمدير التنفيذى أن يعقد من جديد ، وبأسرع ما يمكن ، الفريق العامل ، الذى ينبغي أن يكون مفتوحا أيضا أمام الخبراء من الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الادارة المهتمة بذلك . واتخذت وفود أخرى وجهة النظر القائلة أنه على الرغم من تعقيد القضايا الا أن الصعاب في التوصل الى مبادئ ملموسة ومحددة للسلوك ، وبالرغم من عدم كفاية الوقت ، الا أن الفريق العامل قد أحرز تقدما ملموسا في القيام بمهامه ، ويمكن اذا أعيد عقده ، أن يحرز مزيدا من التقدم بشأن مشاريع مبادئ السلوك وأن يتوصل الى اتفاق الرأى المطلوب .

٤٠٦ - وأيدت وفود أخرى قبول تقرير الفريق العامل عن دورته الثالثة بوصفه التقرير النهائي ، واحالة هذا التقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، حيث أن الجمعية العامة هي أنسب الهيئات لمعالجة قضية قانونية وسياسية بهذا القدر . ورأى أحد الوفود أن الموضوع يتطلب منهجا دقيقا وشاملا ويستهلك الكثير من الوقت ، ولهذا فان لجنة القانون الدولي معدة على أمثل وجه للاضطلاع به . ورأى وفد آخر ، مع تأييده لاشتراك برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، أن للجنة الموارد الطبيعية أيضا دورا هاما تؤديه . ومع ذلك اعتبر وفد آخر ، مع اصراره على أن مسألة الموارد الطبيعية المتقاسمة تتطلب اتفاقات ثنائية كلما أمكن ، أن لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة مساهمة ايجابية يؤديها ، وذلك في توفير المشورة وتقديم التوصيات الى الدول المهتمة بصياغة خطوط توجيهية ومبادئ في الحالات التي تنطوى أيضا على قضايا بيئية .

٤٠٧ - ورأى أحد الوفود أن احالة التقرير الى الجمعية العامة ينبغي أن ينظر اليه كتدبير مؤقت يهدف أساسا الى اخبار الجمعية العامة بالانجازات والصعاب . وأشار أيضا الى أن الفريق العامل

Digitized by UNOG Library

لا ينبغي حله فورا ؛ اذ أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة هو أنسب هيئة من بين هيئات الأمم المتحدة لمعالجة المشكلة ، بسبب عنصرها البيئي الهام . وبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ليس من حقه فقط أن يهتم باقتسام الدول الموارد المشتركة اقتساما منصفا ، ولكن عليه أيضا واجب التأكد أن ذلك يحدث تحقيقا لمصالح حسن الجوار والممارسة البيئية السليمة . وينبغي توسيع الفريق العامل وتعديل ولايته ليأخذ مركز لجنة دائمة من لجان مجلس الادارة ، لكي يستطيع أن يبقي القضية برمتها قيد الاستعراض حتى يتم التوصل الى نتيجة أكثر ارضاء . وفي البداية سيكون عمل اللجنة استكشافيا بحتا ولن تكون أية توصية من توصياتها ملزمة للحكومات .

٤٠٨ ــ واتخذ وفدان وجهة النظر القائلة بأن وضع تعريف أفضل للموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر أمر جوهري لتحقيق مزيد من التقدم في أعمال الفريق العامل . وأشير الى أنه قد يكون من الافضل صياغة تعريفات حسب البنود تقوم على أساس أمثلة محددة ، بدلا من التماس تعاريف دقيقة للغاية .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٤٠٩ ــ نظر مجلس الادارة ، في جلسته الثالثة والسبعين المعقودة في ٢٠ ايار/مايو ١٩٧٧ ، في مشروع مقرر بشأن التعاون في ميدان البيئة على صعيد الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ، وهو مشروع قرار قدمته ايطاليا والفلبين وفنلندا وكندا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليونان .

٤١٠ ــ وقال المدير التنفيذى ان بعض الآثار المالية ستترتب على اعادة عقد الفريق العامل وتوسيع عضويته ، كما طلب مشروع المقرر ، وأنه سيتعين مواجهة المصروفات الاضافية من احتياطي البرنامج . وذكر بالولاية المعهود بها الى المدير التنفيذى في قرار مجلس الادارة ٤٤ (د ــ ٣) ، بانشاء فريق خبراء عامل حكومي دولي يأتي أعضاؤه من بين الدول الأعضاء في مجلس الادارة ويكون اختيارهم على أساس التوزيع الجغرافي المنصف ، وأعرب عن قلقه بأن التوازن الجغرافي المنصف قد يختل اذا فتحت عضوية الفريق العامل ، بعد اعادة عقده ، أمام الخبراء من الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الادارة . وتساءل عما اذا كان مشروع القرار المقترح ينطوى على تغيير في الولاية المعهود بها اليه بموجب المقرر ٤٤ (د ــ ٣) وعما اذا كان من غير المناسب وضع حد أعلى لعدد أعضاء الفريق العامل . وأشار الى أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة قد تحمل نفقات السفر لبعض أعضاء الفريق العامل ، واسترعى الانتباه الى الآثار المالية التي يمكن أن تنجم عن فريق عامل مفتوح العضوية .

٤١١ ــ وقال وفد الكويت أنه يشك فيما اذا كان عقد مزيد من اجتماعات الفريق العامل سيؤدى الى أى اتفاق ملموس . وبالاضافة الى ذلك فان أى زيادة في عدد هذا الفريق العامل ستزيد من الأضرار بفرص التوصل الى اتفاق في الرأى . كما أعرب ممثل السنغال عن قلقه بأن أى زيادة في الأعضاء قد تؤدى الى مزيد من الصعاب .

٤١٢ ــ وقال ممثل البرازيل أنه على الرغم من أن وفده لا يحبّذ اعادة عقد الفريق العامل الا أنه لن يقف في طريق اتفاق الرأى بشأن مشروع المقرر . وردد شكوك البرازيل حول حكمة اعتماد المقررين ٤٤ (د ــ ٣) و ٧٧ (د ــ ٤) .

Digitized by UNOG Library

٤١٣ ــ وشاطر ممثلا رومانيا وهولندا وجهة النظر القائلة بأن نواة الفريق العامل ينبغي الاحتفاظ بها وفقا للترتيبات القائمة ومبدأ التوزيع الجغرافي المنصف . اذ ينبغي أن يكون الفريق مفتوحا أمام الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الادارة ، ولكن على نفقتها الخاصة . وأضاف الوفد البولندى قائلا أنه ينبغي عقد ما لا يزيد عن دورتين للفريق العامل قبل عقد الدورة السادسة لمجلس الادارة ، وعقد دورة واحدة للفريق العامل في جنيف على الاقل . واقترح باسم الدول الاشتراكية بعض التعديلات على مشروع المقرر .

٤١٤ ــ وقال ممثل كندا أنه على الرغم من أن مقدمي مشروع المقرر والوفود التي أشارت بتعديلات عليه تدرك الآثار المالية ، الا أنها ترى أن لغة مشروع المقرر ستسمح بالابقاء على مجموعة " النواة " بموجب الترتيبات القائمة . وسيكون من المتوقع أن تقوم الدول المهتمة بالانضمام الى الفريق العامل بتحمل نفقاتها الخاصة بها ، دون المساس مع ذلك بالطلبات من البلدان النامية التي قد تود أن تكون ممثلة في الفريق . وينبغي أن يستجيب المدير التنفيذى لهذه الطلبات بالطريقة العادية وأن يوفر الدعم المناسب . وقال ان هناك اتفاقا عاما بين مقدمي مشروع المقرر وغيرهم من الوفود بأنه لا ينبغي عقد أكثر من دورتين للفريق العامل المعاد عقده قبل عقد الدورة السادسة لمجلس الادارة .

٤١٥ ــ وحث المدير التنفيذى الدول الاعضاء في مجلس الادارة ، التي ليست أعضاء في الفريق ولكنها قد ترغب الاشتراك في الفريق العامل الموسع ، بابلاغ الامانة برغبتها قبل نهاية الدورة الخامسة .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٤١٦ ــ اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأى ، في جلسته العامة الثالثة والسبعين المعقودة في ٢٠ ايار/ مايو ١٩٧٧ ، مشروع مقرر مقدم من وفود ايطاليا والفلبين وفنلندا وكندا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الامريكية واليونان ، كما عدّله شفويا ممثل كندا ، بشأن التعاون في ميدان البيئة على صعيد الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر (المقرر ٩٩ (د ــ ٥)) (٣٣) .

---

(٣٣) للاطلاع على نص المقرر ، أنظر المرفق الأول أدناه .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

البيئة والانماء بما في ذلك استخدام الموارد الطبيعية استخداما تبديديا وغير رشيد، والانماء الايكولوجي

٤١٧— كان معروضا على مجلس الادارة ، لدى نظره في البند ١٣ من جدول الأعمال في جلستيه الحادية والسبعين والثانية والسبعين المعقودتين في ١٨ و ١٩ ايار/مايو ١٩٧٧ ، تقرير المدير التنفيذي عن فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالبيئة والانماء وعن الأثر البيئي الناشئ عن استخدام الموارد الطبيعية (UNEP/GC/102) ، وهو التقرير الذي أعد استجابة لمقرر مجلس الادارة ٧٩ (د — ٤) وتضمن كمرفقات له ورقة العمل التي أعدتها أمانة الفريق (UNEP/IG.4/3) وتقرير الفريق (UNEP/IG.4/4).

٤١٨— وكان ثمة اتفاق عام بين الوفود على أن موضوع البيئة والانماء من أهم بنود جدول أعمال المجلس لما له من أثر مباشر على بلوغ الهدف النهائي للانماء السليم بيئيا ، ألا وهو زيادة رفاهية الناس على أساس متواصل عن طريق الاستخدام الرشيد للموارد واحترام العوامل البيئية . كما أنها أقرت بوجه عام بالترابط والتكامل بين الأهداف البيئية والانمائية وأيدت وجهة نظر فريق الخبراء القائلة بوجوب أن يتضمن التخطيط الانمائي على جميع مستويات اتخاذ القرارات مبادئ انمائية سليمة. ورؤى أن ورقة العمل التي أعدتها أمانة الفريق ورقة مفيدة ، وقال أحد الوفود أنه ينبغي تعميمها على نطاق أوسع .

٤١٩— وشددت معظم الوفود على أهمية التعاون الدولي ، لتشجيع الانماء السليم بيئيا عن طريق النشر الواسع النطاق للخبرات والتحسينات التكنولوجية الوطنية المتصلة بهذا الموضوع والتي تشجع على استخدام الموارد الطبيعية بطرق سليمة بيئيا . وقال أحد الوفود في هذا الصدد أنه ينبغي أن تتاح لجميع الناس فرصة التمتع بمزايا العلم والتكنولوجيا والحصول على المواد الخام اللازمة لانمائهم الاقتصادي والاجتماعي . وقال وفد آخر ان الظاهرة المعروفة باسم " النزعة الاستهلاكية" تتعارض مع اشباع الاحتياجات الاساسية للانسان .

٤٢٠— وقالت بعض الوفود انه ينبغي مواصلة تضييق الثغرة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية اذا أريد الحفاظ على السلم العالمي والامن الدولي ، وانه ينبغي اقامة علاقات دولية أكثر انصافا في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد من أجل المساعدة على الاسراع بتقدم البلدان النامية . وذكر بعض المتكلمين أن سباق التسلح والمصروفات العسكرية يمتصان موارد كبيرة يمكن استخدامها على نحو أفضل بكثير في مساعدة البلدان النامية . وذكر في هذا الصدد ان حظر الحرب البيئية يمثل خطوة في الاتجاه السليم ، وقال أحد الوفود ان هناك فئتين أساسيتين من المشاكل البيئية . ففي البلدان المتقدمة النمو يؤدي السعي الى تحقيق الربح الى استغلال الموارد الطبيعية استغلالا طائشا ويهدد رفاه وصحة الناس في هذه البلدان وغيرها ؛ وعلى الرغم من ان تقدمها العلمي والتكنولوجي يمكنها من ان تتخذ التدابير اللازمة لمنع التلوث البيئي

Digitized by UNOG Library

والقضاء عليه فانها لا تفعل ذلك . وأما في البلدان النامية فان المشاكل البيئية هي أساسا نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للحكم الامبريالي ، والامبريال الاجتماعي والاستعماري ، والاستعمار الجديد والنهب والاستغلال . وكما أوضح اعلان ستوكهولم بحق (٣٤) فان معظم المشاكل الانمائية في هذه البلدان ناجمة عن التخلف ولذلك يتعين عليها ان توجه جهودها نحو الانماء .

٤٢١ — وشددت وفود عديدة على وجوب أن يكفل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ادراج الاعتبارات البيئية في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن يتمكن المدير التنفيذي من رفع تقرير الى مجلس الادارة في دورته السادسة عشرة عن التدابير العملية المتخذة من قبل الاعضاء الاخرين في منظومة الامم المتحدة نتيجة لما أسهم به برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة من تأكيد على ضرورة ادراج الاعتبارات البيئية في جميع مراحل العملية الانمائية والتمس تأكيدا بأن دور برنامج الامم المتحدة الانمائي في حفز الأنشطة العملية سيكون قاصرا على ضمان أن تضطلع منظمات الامم المتحدة ذات الخبرة أو الدراية الفنية المتصلة بالموضوع بالمسؤولية عن الأعمال المطلوب تنفيذها ؛ وقال انه ينبغي أن توضح وثيقة البرنامج الوكالات المسؤولة عن الأنشطة المختلفة في اطار أي ميدان من ميادين البرنامج ومدى تعاونها مع برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٤٢٢ — وذكرت وفود كثيرة انه قد تم تحديد الجوانب السياسية والمفاهيمية للقضايا التي جرت مناقشتها تحديدا مرضيا الى حد بعيد ولا سيما في تقرير فونكس وفي اعلاني ستوكهولم وكوكوجوك وفي التقرير قيد النظر وفي اعلان وخطة العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وانه ينبغي لذلك ان تكون مهمة برنامج الامم المتحدة الانمائي في المقام الاول ، كما اقترح المدير التنفيذي ، هي النهوض بالحلول العملية لهذه القضايا .

٤٢٣ — واتفقت معظم الوفود مع فريق الخبراء على انه ليس من الممكن ، بالنظر الى الفوارق الكبيرة القائمة بين البلدان ، ولا سيما فيما يتعلق بالمستويات والاهداف الانمائية وبالهياكل الاجتماعية والاقتصادية ، وضع معايير يمكن تطبيقها على نطاق شامل لتحديد الاستخدام غير الرشيد والتبديدي للموارد الطبيعية ، وان من الاجدى النظر في مبادئ وخطوط توجيهية عامة تكون ذات فائدة في ادارة الموارد الطبيعية . كما أشارت بعض الوفود اشارة مشجعة الى بعض الأهداف العامة التي اقترحها فريق الخبراء والتي ينبغي لبرنامج الامم المتحدة والاعضاء الآخرين في منظومة الامم المتحدة توجيه المعايير والمبادئ التوجيهية اليها وأخذها في الاعتبار في أبحاثهم وأنشطتهم المتصلة بالموارد الطبيعية .

٤٢٤ — وكان من رأي بعض الوفود أن الاستخدام السليم للموارد الطبيعية ليس الا أحد مكونات الانماء السليم بيئيا وانه ينبغي أن تؤخذ في الحسبان ، لدى التطوير اللاحق لهذا المفهوم ، جوانب أخرى مثل الغذاء والرعاية الصحية والاسكان والمشاركة الشعبية كيما يتسنى وضع معايير مناسبة لمساعدة الحكومات والمنظمات الدولية في التخطيط للانماء السليم . وذكر واحد من هذه

---

(٣٤) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.73.11.A.14 ، الفصل الاول ، الفقرة ٤ .

Digitized by UNOG Library

الوفود انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، اذا أريد التوفيق بقدر كاف بين ضرورات الانماء والبيئة ، أن يزيد تركيز اليد العاملة والموارد المالية في التقييم البيئي ولا سيما رصد الأحوال الارضية والتعليم البيئي والمساعدة التدريبية والتقنية والادارة البيئية بما في ذلك القانون البيئي . وأشار وفد آخر ، بقلق ، الى التخفيض الشديد في مخصصات الصندوق للبيئة والانماء .

٤٢٥ — وكان من رأى وفد آخر أن العلاقة المتبادلة الوثيقة بين السياسات الانمائية ، من ناحية ، والهياكل الاجتماعية والمستويات الاقتصادية والانمائية ، من ناحية أخرى ، لا تنعكس انعكاسا كافيا في معالجة المسائل المختلفة التي جرى تناولها في التقرير . وكان من رأى هذا الوفد ووفود أخرى أنه ينبغي للمنظمات الدولية ، بالنظر الى ضرورة ايجاد حلول مكيفة على النحو الصحيح مع مختلف الاحوال السائدة في البلدان المختلفة ، ان تركز على صياغة مناهج لتناول مشاكل البيئة والانماء يمكن أن تستعملها جميع البلدان في صياغة سياساتها وفقا لاحتياجات كل منها . وأشار أحد الوفود ، في سياق توضيحه لضرورة القيام بمزيد من العمل بشأن هذا الموضوع ، الى الحلقة الدراسية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لاوروبا عن الجوانب الايكولوجية للانماء الاقتصادى والتي أوضحت انه لا يمكن تحديد الاحتياجات الايكولوجية تحديدا دقيقا من حيث النوعية أو حتى من حيث الكمية .

٤٢٦ — وأشارت عدة وفود الى فائدة الدراسات الافرادية والمشاريع النموذجية والارشادية والحلقات الدراسية التي تتناول جوانب محددة من مشاكل البيئة والانماء على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، وعرضت استخدام مرافقها وخبرتها الوطنية لمساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائي في اعداد مثل هذه الدراسات والمشاريع . وقال أحد الوفود في هذا الصدد أنه ينبغي متابعة الحلقات الدراسية عن طريق البرامج التعليمية والتدريبية الوطنية . ورحب وفد آخر باصدار العدد الاول من " مازنجيرا " (Mazingira) ، وقال ان من شأن هذا المنشور أن يعزز أهداف برنامج الامم المتحدة الانمائي في مجال الانماء والبيئة . وأشارت بعض الوفود أيضا الى أن المشاركة الشعبية ضرورية للانماء السليم بيئيا .

٤٢٧ — وشدد متكلمون عديدون على ضرورة اتخاذ تدابير عملية في مجالات التربة والماء والطاقة ، وأعربوا عن أملهم في أن تكون المشاريع النموذجية التي يقترحها المدير التنفيذى في هذه المجالات اختبارا لفائدة المفاهيم والتقنيات المتضمنة وامكان تطبيقها عمليا .

٤٢٨ — واقترح احد الوفود ان تدرس في جملة امور الجوانب العملية التالية للعلاقة بين البيئة والانماء : النسبة بين الضرر الذى يحدثه التردى البيئي والمصروفات على حماية البيئة ؛ والنسبة بين الاستثمارات في حماية البيئة ومجموع الاستثمارات الانمائية ؛ واثر تدابير حماية البيئة على تراكم رأس المال وعلى القدرة الانتاجية لكل اقتصاد على حدة ؛ ومدى امكان اعتبار المصروفات على حماية البيئة استثمارات في المستقبل ؛ ومدى امكان السماح بالصناعات المسببة للتلوث في البلدان النامية والشروط التي يمكن في ظلها تقديم المساعدة الدولية لها .

٤٢٩ — وشددت بعض الوفود على ان التخطيطين الاجتماعي والاقتصادى ، وليس التخطيط العمراني فحسب ، يشكلان ايضا اطارين مناسبين لادماج الاعتبارات البيئية في الاستراتيجية الانمائية لا على الصعيد الوطني فحسب ، وانما في اطار التعاون الاقليمي ايضا . واشارت هذه الوفود الى الخبرات الوطنية المتصلة بهذا الموضوع .

Digitized by UNOG Library

٤٣٠- وشددت وفود عديدة على الحاجة الملحة الى استحداث تكنولوجيات سليمة بيئيا وموفرة للطاقة بصفة خاصة . وأشار احد الوفود الى ان الاعتبارات البيئية مدرجة بالفعل في عديد من برامج الطاقة التي تتولى ادارتها وكالات اخرى تابعة للامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية واقترح ان ينظر برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في افضل وسيلة يمكنه بها ان يستخدم خبرته وكفاءته في وضع برنامج عمل محدد بشأن الاثر البيئي المترتب على انتاج الطاقة واستخدامها .

٤٣١- وأشارت بعض الوفود الى ان مسائل البيئة والانماء تبدو جلية بصفة خاصة فيما يتصل بمشاكل التصحر وتحديد المواقع الصناعية ، والمستوطنات البشرية . وشددت هذه الوفود على اهمية تكنولوجيات اعادة التدوير وكذلك التكنولوجيات القديمة الفضلات والمتدنية الفضلات، في هذه المجالات الاخيرة بصفة خاصة ، واقترحت ان يتعاون برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة مع اللجنة الاقتصادية لاوروبا ومجلس التعاضد الاقتصادي اللذين يتمتعان بخبرة كبيرة في هذه الميادين .

٤٣٢- وقال احد الوفود ان من الامثلة الواضحة على الاستخدام غير الرشيد والتبديدي للموارد الطبيعية استخدام البروتين في تربية الحيوانات حيث تستخدم كميات كبيرة من البروتين ذي القيمة البيولوجية العالية ، سواء كان من اصل حيواني او نباتي ، في انتاج البروتين الحيواني ويكون العائد أقل بدرجة ملحوظة عن المدخل ؛ واسترعى هذا الوفد الانتباه في هذا الصدد الى مسألة الحيتان التي هي مصدر هام للبروتين الحيواني يتهدده الهلاك .

٤٣٣- وأشارت بعض الوفود الى مبدأ "من يلوث يدفع الثمن" "Polluter Pays" التي ترى انه لا يزال ، رغم ما به من أوجه القصور ، وسيلة مفيدة للسياسة الانمائية اذا ما اقترن بغيره . وقال احد الوفود ان هذا المبدأ من أهم الوسائل لتحقيق الاستخدام الرشيد وغير التبديدي للموارد الطبيعية .

٤٣٤- وأشارت بعض الوفود مع الاهتمام الى الملاحظات الواردة في تقرير فريق الخبراء عن دور الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في استخدام الموارد الطبيعية . وقال احد الوفود انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ان يضمن ان تؤخذ اهمية الاستخدام الرشيد وغير التبديدي للموارد الطبيعية في الحسبان لدى اعداد مدونة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية . واقترح ايضا ضرورة دراسة اوجه القصور في التجارة الدولية وامكانية تغيير الانماط التجارية الحالية لضمان تحقيق الانسجام بين واردات وصادرات اى بلد من ناحية والاستخدام الرشيد وغير التبديدي لموارده الطبيعية ، من ناحية اخرى . وشدد وفد اخر على ان الاحتكارات الدولية هي في الغالب السبب الرئيسي لتبديد الموارد الطبيعية في البلدان النامية . واشار في هذا الصدد الى ان اجتماع بلدان عدم الانحياز المعقود في اب/اغسطس ١٩٧٦ في كولومبيا ، بسرى لانكا ، قد خلص الى نتيجة مفادها ان الاستغلال والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والتمييز العنصري تستتبع جميعها تبديد الموارد الطبيعية .

Digitized by UNOG Library

٤٣٥- ورحبت بعض الوفود بالتقدم الذى أحرزه برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في زيادة تفصيل مفهوم الانماء الايكولوجي ، وأيدت اقتراح فريق الخبراء القائل بوجوب اجراء مزيد من التطوير والتنقيح لهذا المفهوم عن طريق الدراسات التجريبية والتجارب العملية . كما أشيد أيضا بأنشطة المدير التنفيذى في تشجيع القيام بمشروع نموذجي واحد عن الانماء الايكولوجي في كل من القارات النامية الثلاث . وصرح أحد الوفود بأن مفهوم الانماء الايكولوجي يتصل اتصالا وثيقا ببرنامج الانماء الريفي المتكامل في بلده ؛ بينما أعرب متكلم آخر عن ارتياحه ازاء المشروع النموذجي للانماء الايكولوجي في منطقة جنوب المحيط الهادئ .

٤٣٦- وقال وفدان ان مسألة الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ينبغي أن تقع في اختصاص برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة : وكان من رأى أحدهما انه يمكن للجنة الموارد الطبيعية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي أن يقوما بالاعمال المتعلقة بهذا الموضوع ، على حين كان من رأى الاخر ان هذه المسألة تتصل اتصالا صحيحا بمجال التعاون الثنائي .

٤٣٧- وشدد ممثل مجلس التعاضد الاقتصادى على الدور الهام الذى تضطلع به منظمته في تنشيط التعاون الاقليمي من أجل الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية . وقال ان من شأن اقتراح الاتحاد السوفياتي بعقد مؤتمر لعموم أوروبا بشأن حماية البيئة ان يعزز هذا التعاون . وأضاف ان لمجلس التعاضد الاقتصادى خبرة واشتراكا طويلين ، عن طريق مشاريع ودراسات مختلفة ، في مسألة الانماء السليم بيئيا ، وانه قد تعاون في هذا المجال مع كثير من المنظمات الدولية الاخرى ، من بينها برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة واللجنة الاقتصادية لاوروبا ؛ وان المجلس على استعداد لأن يضع خبرته تحت تصرف المجتمع الدولي .

٤٣٨- وأشار أحد المتكلمين الى التدابير المتخذة في بلده لتعزيز الانماء السليم بيئيا ، وأكد ان هذه التدابير تعود بالنفع على كافة المجموعات العرقية والدينية هناك . وقال ان حكومته على استعداد لان تتقاسم خبرتها الطويلة في هذا المجال مع غيرها من الدول عن طريق برامج التعاون الاقليمي . وقالت ممثلة أخرى ان لدى حكومتها تحفظات شديدة جدا على البيان الذى أدلى به المتكلم السابق الذى يتمادى بلده في انتهاك قرارات الامم المتحدة ويهدد ، بسياساته العدوانية واحتلاله للاراضي العربية بالقوة ، السلم العالمي واقامة نظام ايكولوجي دولي جديد . وأوضح وفد آخر ان الشعوب العربية تتمتع في بلادها بحقوق مدنية وسياسية وانسانية كاملة على حين ان هناك دليلا دوليا ملموسا على حرمان الشعب الفلسطيني الذى يعيش في ظل الاضطهاد والتمييز الصهيونيين من حقوقه الانسانية وعلى احواله المعيشية غير الممكنة . وهي حالة تؤدى أيضا الى استمرار تردى البيئة الفلسطينية .

٤٣٩- وفي ختام المناقشة ذكر المدير التنفيذى انه يشعر بالسرور ازاء تأكيد كثير من الوفود على ضرورة ترجمة العمل المفاهيمي الذى تم انجازه حتى الآن بشأن مسألة البيئة والانماء الى تدابير عملية . وأعرب عن أمله في أن يتضمن تقرير المستوى الاول عن البيئة والانماء ، الذى سيقدم الى مجلس الادارة في دورته السادسة ، معلومات عن التدابير المتخذة من قبل وكالات الامم المتحدة لادخال الاعتبارات البيئية في سياساتها وبرامجها المتعلقة بالتخطيط الانمائي . وناشد الحكومات كذلك ان تزود برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بمعلومات عن خبراتها الوطنية في ميدان البيئة

Digitized by UNOG Library

والانماء ، وذلك لادراج هذه المعلومات في تقرير المستوى الأول . وأشار مع المجلس امكانية دمج الاعمال التي تم القيام بها في مجال البيئة والانماء في وثيقة البرنامج التي تنظر فيها اللجنة الأولى للدورة .

الاجراء الذي اتخذه مجلس الادارة

٤٠ــ نظر مجلس الادارة في جلسته الرابعة والسبعين ، المعقودة في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٧ ، في مشروع مقرر عن البيئة والانماء بما في ذلك استخدام الموارد الطبيعية استخداما تبديديا وغير رشيد والانماء الايكولوجي قدمته وفود البرازيل ، والمانيا (جمهورية ــ الاتحادية) ، والسويد ، وفرنسا ، وفنلندا ، وكندا ، وكينيا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية .

٤١ــ وقال ممثل فنلندا ان مشروع المقرر لا يشير على وجه التخصيص الى أهمية ادراج الاعتبارات البيئية في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ؛ ولكنه يفسر مشروع المقرر ، بوصفه احد مقدميه ، على انه يشمل اسهام برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في اعداد تلك الاستراتيجية .

٤٢ــ واعتمد مشروع المقرر باتفاق الرأى (المقرر ١٠٠ (د ــ ٥)) (٣٥) .

---

(٣٥) للاطلاع على نص المقرر ، أنظر المرفق الأول أدناه .

Digitized by UNOG Library

الفصل العاشر

دراسة مشكلة المخلفات المادية للحروب ، وخاصة الالغام ، وتأثيرها على البيئة

٤٤٣ - نظر مجلس الادارة في البند ١٤ من جدول الأعمال في جلسته الثانية والسبعين المعقودة في ١٩ ايار/مايو ١٩٧٧ . وكان معروضا على المجلس تقرير المدير التنفيذى عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤٣٥ (د - ٣٠) : دراسة مشكلة المخلفات المادية للحروب . وخاصة الالغام ، وتأثيرها على البيئة (UNEP/GC/103 و Corr.1) (٣٦) .

٤٤٤ - واسترعى المدير التنفيذى ، في بيان استهلالي موجز ، انتباه المجلس الى انه لم ترد اليه سوى معلومات محدودة من الحكومات استجابة لرسائله واستبياناته ، الا ان هذه المعلومات قد اضيفت اليها بيانات من مصادر أخرى .

٤٤٥ - وقال ممثل الجماهيرية العربية الليبية ، مع اعرابه عن تقدير وفده للتقرير ، ان وفده كان يود أن يرى الفرع المتعلق بنطاق الدراسة يذكر بتأكيد أكبر الآثار البيئية الضارة المترتبة على مخلفات الحرب . وأقر بضرورة اتخاذ تدابير وقائية لحماية البيئة في المستقبل ، وأكد على ان هناك حاجة ملحة لكل من التعاون الدولي والثنائي في معالجة مشكلة ازالة المخلفات . وأضاف ان وفده يأمل في أن يرى الترتيبات وقد اتخذت لتبادل المعلومات ، وتقديم المساعدة والمشورة التقنيتين والماليتين ، والقيام بعمليات مشتركة لتنسيق المعلومات واجراء مزيد من الدراسة والبحث . ودعا المدير التنفيذى ، يؤيده في ذلك وفد العراق ، الى ان يواصل بحث امكانيات عقد اجتماع دولي حكومي يكون من شأنه اتاحة الفرصة لوضع ترتيبات تعاونية لتناول هذه المشكلة . واقترح بالاضافة الى ذلك ان يعهد مجلس الادارة ، في مشروع المقرر المعروض على المجلس الى الاذن للمدير التنفيذى بالتشاور مع الحكومات المعنية بغية وضع العناصر التقنية والمالية لبرنامج دولي للتعاون فيما يتصل بازالة مخلفات الحرب .

٤٤٦ - وذكر ممثلو ايطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية انه لن يكون بوسعهم ان يؤيدوا المقترحات الليبية . وقال ممثل جمهورية المانيا الاتحادية ان حكومته ممنوعة بمقتضى اتفاق الديون الخارجية الالمانية الموقع في لندن في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٥٣ (٣٧) من الدخول في أية التزامات فيما يتصل بالمطالبات المتعلقة بالمخلفات المادية للحرب . وأشار الى ان حكومته قد زودت الجماهيرية العربية الليبية بخرائط توضح أماكن زرع الغام . وأشار ممثل فرنسا الى التعقيدات القانونية والسياسية التي تنطوى عليها هذه المسألة ، وذكر ان وفده قد امتنع عن التصويت في الجمعية العامة على القرار ٣٤٣٥ (د - ٣٠) ،

---

(٣٦) جرى تعميمه على أعضاء الجمعية العامة تحت الرمز A/32/137.

(٣٧) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٣٣٣ ، العدد ٤٧٦٤ ، صفحة ٣ (في النص الانكليزى) .

Digitized by UNOG Library

وقال ان السلطات الفرنسية وجدت نفسها غير قادرة على الرد على الاستبيان . وأضاف ان وفده يفضل اتباع نهج ثنائي لتناول هذه المسألة . وأعرب وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية عن استعداد حكومته للدخول في مفاوضات ثنائية عند الاقتضاء . وأيد هذا النهج ايضا الوفدان البريطاني والايطالي . ولاحظ الوفد الايطالي انه على الرغم من ان السلطات الايطالية قد ردت على استبيان برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وعلى الرغم من انها على استعداد للتعاون مع البرنامج في هذا الصدد ، الا أن الشكوك تساورها حول ما اذا كانت مسألة المخلفات المادية للحرب تقع ضمن اختصاص برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . وعلى حين أعرب وفد الولايات المتحدة بأن الجمعية العامة قد طلبت اجراء هذه الدراسة ، فانه أعرب عن شكوكه أيضا حول مدى استصواب اشراك برنامج الامم المتحدة الانمائي في هذا المجال . الا انه اعرب عن تقديره للنهج المتروّى الذى اتبعه المدير التنفيذى في تقريره . وأشار الى ان الجمعية العامة ستناقش هذا التقرير في دورتها الثانية والثلاثين ، وقال وفد الولايات المتحدة انه يحتفظ بتعليقات حكومته حتى هذه المناسبة .

٤٤٧ - وقالت ممثلة السويد ان خبرة بلدها التقنية في مجال ازالة المخلفات المادية للحروب يمكن ان تكون ذات فائدة للبلدان الاخرى . واقترحت ان يواصل المدير التنفيذى جمع المعلومات عن اساليب معالجة المشاكل البيئية المترتبة على هذه المخلفات . وقالت انه ينبغي تسجيل هذه المعلومات لدى شبكة الاحالة الدولية التي تضطلع بدور حيوى في نشر المعلومات عن طرق الازالة .

٤٤٨ - ووصف ممثل بولندا ماعاناه بلده من تجارب وخسائر مؤلمة بسبب المخلفات المادية للحروب . وقال ان وفده كان يود ان يشير التقرير ايضا الى مخلفات المنازعات التي نشبت منذ الحرب العالمية الثانية . وأضاف انه يؤيد التوصيات الواردة في الفقرة ٢٨ (ج) من الوثيقة UNEP/GC/103/Corr.1 ولكنه كان يفضل أن تكون هناك صياغة أكثر انسجاما مع نص قرار الجمعية العامة ٣٤٣٥ (د - ٣٠) . وقال الممثل السوفياتي ان مشكلة المخلفات المادية للحرب تقع على وجه الدقة داخل اختصاص برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وانه يؤيد الاراء التي أعرب عنها الوفدان البولندى والليبي .

٤٤٩ - وأيد ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية الاراء التي أعرب عنها الوفد البولندى ، وقال ان اتفاق لندن لعام ١٩٥٣ بشأن مايسمى بلوائح الدين الالماني يقتصر على المشاكل بين جمهورية المانيا الاتحادية والاطراف الاخرى في هذا الاتفاق .

٤٥٠ - وقال ممثل الصين ان وفده يرى ان هدف ونطاق البحث والدراسة المطلوب من برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ان يقوم بهما كانا واضحين في قرار الجمعية العامة ٣٤٣٥ (د - ٣٠) وانه لا ينبغي الحياد عنهما . وأضاف ان التقرير لا يدرس بصورة كافية الاضرار التي تسببت فيها الدول الاستعمارية ، ومن ثم فانه يحيد عن أحكام هذا القرار التي تطالب الدول الاستعمارية التي أهملت ازالة المخلفات المادية للحروب بأن تضطلع بمسؤولية ازالتها . وقال انه من الضرورى المحافظة على الحياة في البلدان النامية . وأضاف ان وفده يؤيد كذلك موقفه المبدئي بشأن اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لاغراض عسكرية او لأية أغراض عدائية أخرى ، وانه يحتفظ بحقه في التعليق على الموضوعات التي ناقشها المؤتمر الدبلوماسي المعني باعادة توكيد القانون الانساني الدولي الساري على المنازعات المسلحة وانمائه ، ومؤتمر لجنة نزع السلاح ، اللذان وردت الاشارة اليهما في تقرير المدير التنفيذى . وأعلن انه لن يكون في استطاعة وفده ان يشترك في أى تصويت على مشروع المقرر المعروض على المجلس .

Digitized by UNOG Library

٤٥١ - وفيما يتصل بالاقتراح الليبي بشأن اجراء مشاورات مع الحكومات فيما يتصل بالمشاكل البيئية المترتبة على المخلفات المادية للحروب ذكر المدير التنفيذى ان محاولة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة للشروع في مشاورات قد تعطلت بسبب عدم توفر الردود العاجلة على استبياناته . وأشار أيضا الى أن فريق الخبراء الاستشارى الذى ساعده في اعداد توصياته الى مجلس الادارة قد لاحظ ان طلب الدراسة لم يتضمن أى اشارة الى مسألة المسؤولية . ولا يبدو من الفقرة ٩ من الوثيقة UNEP/GC/84/Add.1 ان مشكلة المسؤولية تقع رسميا داخل نطاق الدراسة المطلوبة من مجلس الادارة ، وأوضح انه قد نفذ في هذا الضوء ، الولاية المكلف بها من قبل مجلس الادارة وان التعليمات الصادرة اليه كانت بتنفيذ المقرر ٨٠ (د - ٤٠) وليس قرار الجمعية العامة ٣٤٣٥ (د - ٣٠) .

٤٥٢ - والمح المدير التنفيذى انه على الرغم من ان وفودا عديدة قد اشارت الى وجوب ان يقدم تقريره الى الجمعية العامة فانه لن يقدم في واقع الحال تقرير المدير التنفيذى وانما سيقدم تقريرا نيابة عن مجلس الادارة .

الاجراء الذى اتخذه مجلس الادارة

٤٥٣ - نظر مجلس الادارة ، في جلسته الخامسة والسبعين المعقودة في ٢٥ ايار/مايو ١٩٧٧ ، في مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن دراسة مشكلة المخلفات المادية للحروب وخاصة الالغام ، وأثرها على البيئة .

٤٥٤ - وكرر ممثل جمهورية المانيا الاتحادية القول بأن اتفاق لندن بشأن الديون الخارجية الالمانية يمنع حكومته من الاتفاق على أى تسوية لمطالبات ناشئة عن الحرب العالمية الثانية الا في اطار تسوية عامة . وأضاف ان حكومته لا ترى ان برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة هو الهيئة المناسبة لاجراء المفاوضات المعقدة والحساسة التي ينطوى عليها هذا الموضوع ، ولكنها على استعداد للدخول في مفاوضات ثنائية عند الاقتضاء .

٤٥٥ - وقال ممثل فرنسا ان من رأى حكومته ان المشاكل المشار اليها في قرار الجمعية العامة ٣٤٣٥ (د - ٣٠) تقع ، نظرا لتعقدها القانوني ، خارج اختصاص برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، وانه ينبغي تناولها على اساس ثنائي . وأعلن ان وفده سيمتنع عن التصويت على مشروع المقرر المعروض على المجلس اذا طرح للتصويت .

٤٥٦ - وقال ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ان حكومته تؤيد الرأى القائل بأن من الافضل ان يكون تناول المشاكل المشار اليها على أساس ثنائي ، وانها ترى ، فضلا عن ذلك ، ان الموضوع يقع خارج نطاق اهتمامات برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وانه يمكن استعمال موارد البرنامج المشتركة بصورة اكثر فائدة في أى مجال آخر .

٤٥٧ - ووافق ممثل ايطاليا على ان من الافضل ، لأسباب عملية في المقام الأول ، تناول هذا الموضوع على أساس ثنائي . وقال ان برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ليس هو الجهة المناسبة لتناول المشكلة ، وان اشراكه فيها يخلق ازدواجا ضارا مع أعمال الهيئات الأخرى .

Digitized by UNOG Library

٤٥٨ — وقالت ممثلة الولايات المتحدة ان وفدها يؤيد تمام التأييد تعليقات ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

٤٥٩ — واعتمد مجلس الادارة في جلسته الخامسة والسبعين مشروع المقرر المقدم من الرئيس دون تصويت (المقرر ١٠١ (د — ٥)) (٣٨) .

٤٦٠ — ورحب ممثل الجماهيرية العربية الليبية باعتماد المقرر باتفاق الرأى . وقال ان وفده يقر بأن مسألة المخلفات المادية للحرب لها ، بالاضافة الى الجانب البيئي ، آثار قانونية وسياسية . وذكر ان دافع وفده لتقديم مشروع المقرر الاصلي كان تشجيع السعي الى التعاون على جميع المستويات في تناول هذه المشكلة .

---

(٣٨) للاطلاع على نص المقرر ، أنظر المرفق الأول أدناه .

Digitized by UNOG Library

الفصل الحادى عشـــر

مسائل أخـــرى

ألف ـ قرارات ومقررات الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، وقرارات الدورتين الستين والحادية والستـــين للمجلـس الاقتصادى والاجتماعي ، ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئـة

٤٦١ـ نظر مجلس الادارة في البند ١٥ من جدول الأعمال في جلستيه السبعين والثانية والسبعين المعقودتين في ١٧ و ١٩ أيار/مايو ١٩٧٧ . وكانت معروضة على المجلس مذكرة من المدير التنفيذى عن قرارات ومقررات الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، وقرارات الدورتين الستين والحاديـة والستين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ذات الصلة بأنشطة برنامج الأمم المتحدة لشـؤون البيئـة (UNEP/GC/104 ، و Corr.1 و Corr.2) .

٤٦٢ـ وفي بيان تمهيدى موجز ، استرعى المدير التنفيذى نظر المجلس الى أن بعض تلك القـرارات والمقررات تتطلب اتخاذ تدابير من جانب برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة على وجه التحديد ، وان البعض الآخر يتطلب اتخاذ تدابير من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بصفة عامة ، أو له صلـــة أخرى بأنشطة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة .

التدبير الذى اتخذه مجلس الادارة

٤٦٣ـ اعتمد مجلس الادارة دون تصويت ، في جلسته السبعين المنعقدة في ١٧ أيار/مايو ١٩٧٧ مشروع مقرر تبناه كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والفلبين وفنلندا وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغـراض عدائية أخرى [المقرر ١٠٢ (د ـ ٥)] (٣٩) .

٤٦٤ـ وقال ممثل هنغاريا ، وهو يعرض مشروع المقرر ، ان وفود ايطاليا والبرتغـــال وكولومبيـــا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ترغب في تبني مشروع المقرر . وأشار الـــى أن الاتفاقية التي يتناولها مشروع المقرر ستوقع في جنيف في ١٨ أيار/مايو ، وانها تهدف الـى حظـــر استخدام تقنيات التغيير في البيئة التي قد تحدث ضررا بالغا بالانسان وبيئته ، لكنها لا تمنـــع استخدام هذه التقنيات لأغراض سلمية لفائدة الجنس البشرى .

٤٦٥ـ وتحدث ممثلا بلغاريا وبولندا تأييدا لمشروع المقرر فقالا انهما يرغبان أن يتبنياه . كما أعرب الوفدان الروماني والدانمركي عن تأييدهما له . وقال الوفد البرازيلي انه بينما يؤيد اتفـاق الـرأى

---

(٣٩) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

الذى تم الوصول اليه ، الا أنه يرى انه كان يجب افساح مزيد من الوقت لدراسة المشروع ، الأمر الذى كان من شأنه أن يهيئ لأعضاء مجلس الادارة فرصة دراسة النص دراسة أكثر تفصيلا .

٤٦٦- وقالت وفود الأرجنتين وفرنسا والمكسيك انها لا تستطيع تأييد مشروع المقرر لأسباب أبدتها خلال المناقشة التي دارت في الجمعية العامة حول القرار ٣١/٧٢ الذى يتضمن الاتفاقية . وذكّر الوفد المكسيكي بأنه صوّت ضد القرار ، بينما أشار الوفدان الأرجنتيني والفرنسي الى أنهما امتنعا عن التصويت .

٤٦٧- وذكر الوفد الصيني ان الاتفاقية قد تم اعدادها بمعرفة احدى الدولتين العظميين في محاولة لتغطية توسعها في التسلح وأطماعها في السيطرة . وأضاف الوفد الصيني ان الدافع الخفي لهذه الدولة العظمى هو تحويل الانتباه عن الأضرار التي تصيب البيئة نتيجة لسياساتها العدوانية ، وان الوفد الصيني لم يشترك في التصويت في الجمعية العامة كما انه لا يستطيع تأييد مشروع المقرر .

٤٦٨- واعتمد مجلس الادارة دون تصويت ، في جلسته الثانية والسبعين المنعقدة في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٧ ، مشروع مقرر ، اقترحه الرئيس بشأن قرارات ومقررات الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، وقرارات الدورتين الستين والحادية والستين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة (٤٠) .

٤٦٩- وذكّر ممثل الأرجنتين بأن وفده امتنع عن التصويت عندما اعتمدت الجمعية العامة القرارين ٣١/٥٨ و ٣١/٧٢ .

٤٧٠- وقال ممثل الصين ان وفده وافق من حيث المبدأ على القرارات الواردة في الوثيقة UNEP/GC/104 ، التي اعتمدت في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة وفي الدورتين الستين والحادية والستين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، والتي لها صلة بشؤون البيئة . أما فيما يتعلق بقرارات الجمعية العامة ٣١/١٠ ، ٣١/٧٢ ، ٣١/١٠٩ ، ٣١/١٢١ ، و ٣١/١١١ ، وقرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠١٣ (د - ٦١) و ٢٠٤٠ (د - ٦١) فهو يرغب في أن يؤكد من جديد موقفه من حيث المبدأ ، وهو الموقف الذى سبق له الاعراب عنه في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة وفي الدورة الحادية والستين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي .

باء - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

٤٧١- نظر مجلس الادارة في البند ١٧ من جدول الأعمال ، في جلسته الرابعة والسبعين المنعقدة في ٢٤ أيار/مايو. وكان أمام المجلس مذكرة من المدير التنفيذى بشأن العلاقات مع المنظمات غير الحكومية (UNEP/GC/105) .

٤٧٢- وفي بيان تمهيدى ، وجه المدير التنفيذى الاهتمام الى الأنشطة التي يقوم بها برنامج الأمم

---

(٤٠) المرجع نفسه ، " مقررات أخرى " .

Digitized by UNOG Library

المتحدة لشؤون البيئة بالاشتراك مع مجلس الاتصال لشؤون البيئة . وذكر أن المنظمات غير الحكومية قد اجتمعت قبل دورة المجلس مباشرة في الجمعية الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون البيئة ، وكان عليها أن تحدد بالضبط موقفها من البرنامج العام لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . وأشار الى ان الاهتمام المتزايد بمنظمات الشباب غير الحكومية يبرره دعمها المثبت لقضية البيئة . وذكر ان برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة يواصل سعيه للحصول على دعم المنظمات غير الحكومية وتعاونها عن طريق التشاور معها بشأن الاستعراضات العامة للمستوى الأول ، وتطوير برنامج الصناعة ، واتخاذ الترتيبات لاشتراكها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر .

٤٧٣ـ وقد رحبت الوفود التي اشتركت في المناقشة ترحيبا عاما بالأسلوب الذى اتبعه المدير التنفيذى في تكثيف علاقات العمل مع المنظمات غير الحكومية ، الذى لقى فيه معاونة مركز الاتصال لشؤون البيئة ، والمنظمات غير الحكومية بصورة عامة . ولما كانت المنظمات غير الحكومية تملك قدرا ضخما من الخبرة ، وتعد حلقة الاتصال الرئيسية بين صانعي السياسات ، والجمهور العام ، فان التعاون معها مفيد وضرورى للحكومات وللمنظمات الدولية على السواء . وهذا ينطبق بصورة خاصة على برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة بالنظر الى دوره المهم في تنسيق التدابير البيئية والعمل على اتخاذها وفي زيادة الوعي البيئي . فالمنظمات غير الحكومية قد أثارت وغذت الاهتمام العام بميدان حماية البيئة وشجعت أو أكملت التدابير الحكومية في هذا الميدان . كما ان لها دورا بالغ القيمة في كثير من المجالات ، وخاصة فيما يتصل بيوم البيئة العالمي .

٤٧٤ـ وأحاطت الوفود علما مع الارتياح بالتشاور الذى تم مع المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالاستعراضات العامة للمستوى الأول وبانماء برنامج الصناعة . ورؤى ان هذه الممارسة ينبغي أن تستمر كما ينبغي زيادة تعزيز الصلات مع منظمات مثل مركز الاتصال لشؤون البيئة . واقترح أحد الوفود أن يتولى برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة دعم المركز . وأعربت الوفود عن أملها في أن تتاح للمنظمات غير الحكومية الفرصة للاشتراك في المؤتمرات المقبلة وللحصول على معلومات ووثائق عنها ، مثل مؤتمر التصحر والمؤتمر الدولي الحكومي المعني بالتعليم البيئي .

٤٧٥ـ وأكد وفدان انه يجب اضفاء طابع مؤسسي على علاقات برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة بالمنظمات غير الحكومية ، ورحب أحدهما بتحديد عدد كبير من المنظمات غير الحكومية بوصفها مصادر محتملة لشبكة الاحالة الدولية . ووجه وفد آخر الاهتمام الى ان مجموعات المنظمات غير الحكومية كثيرا ما تغطي مجالات هامة تعني برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة مثل حفظ البيئة ، والعلم ، والصناعة ، والى ان برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة سيفيد من التماس مشورة هذه المنظمات ومن الاستعانة بخبرتها بأكثر مما يفعل الآن . وأشار الى ان اشتراك المنظمات غير الحكومية في الحلقات الدراسية المعنية بالصناعة والتي ينظمها برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة كان خطوة حميدة وستساعد البرنامج في أن يظل على صلة بما يجد من تطورات وأفكار في الصناعة .

٤٧٦ـ وتحدث ممثل مركز الاتصال لشؤون البيئة باسم المنظمات غير الحكومية التي حضرت الدورة الخامسة لمجلس الادارة ، فشدد على ان عبارات التأييد والأمل في تعزيز علاقات العمل مع المنظمات غير الحكومية يجب أن تترجم الى عمل من جانب الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية نفسها ، وأن تحول الى خطة لزيادة تفهم وقبول الدور البناء الذى تستطيع أن تقوم به المنظمات غير الحكومية في شؤون البيئة .

Digitized by UNOG Library

٤٧٧- وقال ان مركز الاتصال لشؤون البيئة ، شأنه في ذلك شأن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، يشكل همزة وصل بين الشمال والجنوب ، وانه يلتمس الدعم لاقامة حلقات تدريبية اقليمية ومعاونة خبراء شؤون البيئة في العالم الثالث على حضور المؤتمرات ، وانماء التعاون بين المنظمات غير الحكومية في جميع انحاء العالم . وأضاف أن هذه العملية تيسرت بفضل السجل المعد بواسطة الحاسبة الالكترونية استنادا الى الدراسة الاستعراضية التي ساعد برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في اجرائها والتي تناولت ٣٥٠٠ منظمة غير حكومية مهتمة بشؤون البيئة . وقد أولى المركز، في اجراء هذه الدراسة ، اهتماما خاصا الى المنظمات الموجودة في البلدان النامية والتي لم يسبق عمل قائمة بمعظمها أو تدوينها .

٤٧٨- وأردف انه لم تبذل حتى الآن جهود كافية لوضع برنامج اعلامي يهدف الى تكوين وعي عالمي بالقضايا البيئية ، وان المنظمات غير الحكومية حريصة على أن تصبح شريكة في وضع وتنفيذ مثل هذا البرنامج . وأشار الى ان ثمة حاجة الى مزيد من الدعم المالي من جانب برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة لتأمين توسيع نطاق الاشتراك في الاحتفال بيوم البيئة العالمي في جميع انحاء العالم .

٤٧٩- وفيما يتعلق بالتعليم البيئي ، قال ان من دواعي سروره أن يلاحظ ان المدير التنفيذي قد أثار مسألة اتاحة امكانية اشتراك جميع المنظمات غير الحكومية المهتمة بشؤون البيئة في المؤتمر الدولي الحكومي المعني بالتعليم البيئي . ومن المأمول أن يقوم الاتحاد السوفياتي ، باعتباره البلد المضيف وعن طريق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة أو مركز الاتصال لشؤون البيئة ، بمساعدة المنظمات غير الحكومية التي تبغي حضور هذا المؤتمر .

٤٨٠- وقد حث الوفود على أن تسعى لتأمين قيام المنظمات غير الحكومية بدور ايجابي في الترتيبات المؤسسية للمستوطنات البشرية . ذلك ان انخفاض مستوى التبرعات المعقودة والمدفوعات المقدمة من جانب الحكومات الى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، فضلا عن صغر حجم ما يخصصه برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة من مال وموظفين للمستوطنات البشرية ، يوحي بان هذا المجال لم يحظ بالأولوية التي هو جدير بها .

٤٨١- وقد حث ممثل المركز كذلك برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة على أن يأخذ المبادرة في المساعدة على انشاء وسائل رقابة عالمية فيما يتعلق بالأشكال الجديدة من الأخطار البيولوجية والكيميائية والنووية وفي وضع اتفاقية للحد من التجارة في المواد السامة التي لا تزال تصدرها بلاد تحظر استخدامها داخل حدودها .

٤٨٢- وذكر ممثل المركز انه لمما يؤسف له ان برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة قد اتخذ موقفا سلبيا من مسألة انماء الطاقة النووية ونقل المواد النووية . ذلك ان الوثيقة IAEA-CN.36/361 (V) التي قدمت باسم البرنامج الى المؤتمر الدولي للطاقة النووية ودورة وقودها ، الذي عقد في سالزبورغ في أيار/مايو ١٩٧٧ ، انما تهوّن من أخطار الطاقة النووية ونقائصها .

٤٨٣- وأضاف انه يتعين الاشادة بالانجازات العديدة التي حققها برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة بالرغم من عدم كفاية ما لديه من أموال ويد عاملة . غير ان الوقت قد حان للقيام بتقييم انتقادي ليس لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة فحسب ، بل ولتدابير الحكومات ، وللمنظمات غير الحكومية نفسها ، في مجال البيئة .

Digitized by UNOG Library

٤٨٤- وقال المدير التنفيذي انه عمد ، عندما تحدث أمام الجمعية الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون البيئة في أيار/مايو ١٩٧٧ ، الى اثارة مسألة اتاحة فرصة الاشتراك في المؤتمر الدولي الحكومي المعني بالتعليم البيئي أمام المنظمات غير الحكومية المعنية بالتعليم البيئي وليس لجميع المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة . أما بشأن الدعم المالي من البرنامج الى مركز الاتصال لشؤون البيئة فيما يتعلق بيوم البيئة العالمي ، فقال ان سياسة البرنامج لا تزال تقضي بأن يوم البيئة العالمي ينبغي ألا يستنفد قدرا كبيرا من المال . وأضاف انه لا يوافق على ان الوثيقة التي قدمها البرنامج الى المؤتمر الدولي للطاقة النووية ودورة وقودها قد هونت من أخطار الطاقة النووية ، بل يرى ان هذه الوثيقة تتسم بقدر عال من الموضوعية من الناحية العلمية .

التدبير الذي اتخذه مجلس الادارة

٤٨٥- اعتمد مجلس الادارة باتفاق الرأي في جلسته الرابعة والسبعين المنعقدة في ٢٤ أيار/مايو مشروع مقرر اقترحه الرئيس بشأن العلاقات مع المنظمات غير الحكومية [المقرر ١٠٣ (د - ٥)](٤١) .

جيم - جائزة بهلوي الدولية للبيئة

٤٨٦- في الجلسة الرابعة والسبعين ، أبلغ المدير التنفيذي المجلس ان لجنة الاختيار الاستشارية قد استعرضت في جنيف في شهر آذار/مارس ، الترشيحات العديدة المقدمة لهذه الجائزة لعام ١٩٧٧ . وقد وافق الأمين العام والحكومة الايرانية على توصيات اللجنة ، وسيسلم الأمين العام الجائزة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٧ .

٤٨٧- وكانت لجنة الاختيار الاستشارية قد اقترحت على الأمين العام زيادة عدد أعضائها من خمسة الى سبعة ، لتحقيق توزيع جغرافي أكثر انصافا . وقد وافقت الحكومة الايرانية على هذا الاقتراح ، واتفق خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت مع الحكومات في جنيف في تشرين الثاني/يناير ١٩٧٧ على ان تسرى الزيادة فورا وأن تبلغ لمجلس الادارة في دورته الخامسة . أما أعضاء اللجنة الجدد فهم :السيد بسترانا بوريرو،الرئيس السابق لجمهورية كولومبيا ؛ والدكتور بيكاي رئيس نادي روما ؛ والبروفسور ترزبياتوفسكي، رئيس اكاديمية العلوم البولندية ؛ والبروفسور دافالا، رئيس مجلس البحوث الوطني السوداني ؛ والدكتور روكلشاوس المدير السابق لوكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة الأمريكية ؛ والدكتور فيروز،مساعد رئيس الوزراء ومدير دائرة البيئة في ايران ؛ والسيدة ماركوس ، السيدة الأولى في الفلبين .

التدبير الذي اتخذه مجلس الادارة

٤٨٨- في الجلسة الرابعة والسبعين ، أحاط مجلس الادارة علما ، بناء على اقتراح الرئيس بالتقرير الشفوي الذي قدمه المدير التنفيذي بشأن جائزة بهلوي الدولية للبيئة وأيد زيادة عدد أعضاء لجنة الاختيار الاستشارية .

---

(٤١) للاطلاع على نص المقرر ، أنظر المرفق الأول أدناه .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني عشر

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لمجلس الادارة وموعدها ومكانها

٤٨٩- نظر مجلس الادارة ، في جلسته الخامسة والسبعين المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ في موعد ومكان عقد دورته السادسة ، ومسألة المشاورات غير الرسمية مع الحكومات ، ومشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة . وبالنسبة لمشروع جدول الأعمال المؤقت ، رأى بعض الوفود انه يجب النظر في ادماج البند ١١ (مشروع مبادئ السلوك لارشاد الدول في حفظ وتنسيق استغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر) في البند ٧ (المسائل البرنامجية) . ورؤى أيضا ان البندين ٥ (تقرير المدير التنفيذي وحالة البيئة) و ٦ (المسائل الخاصة بالتنسيق) يجب مناقشتهما كل على حدة ، وانه يجب عند تحديد مواعيد الجلسات بذل كافة الجهود لكفالة أفضل تنسيق ممكن بين المناقشات في الجلسات العامة وعمل لجان الدورة . وقيل انه يمكن صياغة اقتراحات محددة لمناقشتها خلال المشاورات غير الرسمية . وذكر أحد الوفود انه من الأنسب عدم ادماج البندين ٧ و ١١ .

التدبير الذي اتخذه مجلس الادارة

٤٩٠- في الجلسة الخامسة والسبعين ، اعتمد المجلس باتفاق الرأى توصية قدمها الرئيس بعقد دورته السادسة في نيروبي في الفترة من ٩ الى ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٨ ، وأن تعقد المشاورات غير الرسمية يوم ٨ أيار/مايو (٤٢) .

٤٩١- وفي الجلسة نفسها ، اعتمد المجلس باتفاق الرأى مشروع مقرر اقترحه الرئيس بشأن المشاورات غير الرسمية [المقرر ١٠٤ (د - ٥)] . كما وافق المجلس أيضا على مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة (٤٣) .

---

(٤٢) المرجع نفسه ، " مقررات أخرى " .

(٤٣) للاطلاع على نص المقرر ، أنظر المرفق الأول أدناه .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث عشر

اعتماد تقرير الدورة الخامسة

٤٩٢- نظر مجلس الادارة ، في جلساته السبعين والرابعة والسبعين والخامسة والسبعين ، في مشروع التقرير المتعلق بأعمال دورته الخامسة .

٤٩٣- وذكر أحد الوفود ، في معرض اعتماد التقرير ، ان بعض البيانات الواردة في الفقرة ٣٥ من التقرير ما هي الا أكاذيب صارخة تهدف الى تغطية الاتجاه السياسي الكريه ، الذى ينتهجه قادة البلد الذى أدلى وفده بهذه البيانات ، وهو البلد الوحيد في العالم الذى يدافع قادته صراحة عن الحرب العالمية ويعلنون انهم اختاروا كهدف بعيد المدى لهم اتجاها عسكريا توسعيا . ومنذ أيلول /سبتمبر ١٩٥٩ ، كان زعيم هذه الدولة يعلن : " يجب أن نخضع العالم . . . ان هدفنا هو العالم كله ، حيث سنبني دولة قوية " . وكان هذا الزعيم هو الذى أدلى بهذا الاعلان الكئيب: " حرب ؟ . . . حسنا !!! ينبغي ألا نخشى الحرب . . . ولو هلك نصف الجنس البشرى في الحرب فهذا لا يهم . فليس ثمة داع للقلق حتى اذا لم يبق حيا الا ثلث البشرية " . وهذا احتمال كئيب للغاية . ولقد ظل هذا البلد يشن حملة وطنية " للاعداد للحرب " سنوات عديدة . وتدل تقارير لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح على ان الانفاق العسكرى في هذا البلد قد زاد الى أن أصبح يشكل أكثر من ٤٠ في المائة من الميزانية الوطنية . فمن الواضح اذن ان هذا البلد أبعد ما يكون عن الاهتمام بالمحافظة على السلم وبحماية البيئة . ان موقفه من أهم المسائل في العلاقات الدولية سلبي للغاية : فمنذ عام ١٩٧١ عندما أعيدت اليه حقوقه في الأمم المتحدة ، لم يقدم أى اقتراح بناء ولم يتخذ أية مبادرة بناءة في سبيل تعزيز السلم العالمي ، لكنه عارض عددا من الاقتراحات والقرارات الرامية الى تحقيق هذا الغرض أو امتنع عن تأييدها . بل ولم يوقع أى اتفاق دولي للحد من سباق التسلح أو وقف تجارب الأسلحة النووية . كما ان محاولاته الى عرقلة الانفراج الدولي ، ومنع نزع السلاح ، وبث عدم الثقة والعداء بين الدول ، واثارة حرب عالمية ، انما تشكل تهديدا كبيرا لجميع الشعوب المحبة للسلام .

٤٩٤- وأيد وفد ان الرأى القائل بأن تلك الأجزاء من الفقرة ١٥ التي أشار اليها المتحدث السابق لا محل لها في التقرير ، وتضر بروح التعاون والتفاهم الذى يسود داخل المجلس .

٤٩٥- وردا على ذلك قال متحدث آخر انه ليس ثمة ما يبرر على الاطلاق الهجوم على فحوى الفقرة ٣٥ . فهذه الفقرة ما هي الا عرض موجز للآراء التي أبداها وفد ما خلال المناقشة ، ولجميع أعضاء مجلس الادارة الثمانية والخمسين الحق في المساواة في المعاملة من هذه الناحية . فالامبريالية الاجتماعية هي بالتحديد التي تستخدم المحافل الدولية للدعاية لنزع السلاح الزائف والانفراج الكاذب باعتبارهما شرطين مسبقين لحماية البيئة . وأضاف ان قيام وفده بفضح أولئك الذين يدعون الى الانفراج ونزع السلاح بينما يعملون في الواقع على التوسع في التسلح والاستعداد للحرب ، قد قوبل بالأكاذيب والافتراءات والاتهامات المضادة المجردة من كل أساس . وأردف ان حكومة المتحدث

Digitized by UNOG Library

السابق قد حشدت مئات الآلاف من الجنود وأقامت في الخارج الكثير من القواعد العسكرية العلنية والسرية ، وانها تطنطن كل يوم مطالبة بنزع السلاح ولكنها ، بدلا من أن تخفض قوتها العسكرية ، تبذل قصاراها لانماء قواتها الاستراتيجية ، النووية والتقليدية معا ، الى ما يجاوز مجموعه أربعة ملايين فردا ، كما ان ميزانيتها العسكرية هي أكبر ميزانية في العالم . وأشار الى ان الامبريالية الاجتماعية هي أخطر مصدر لنشوب حرب جديدة في العالم المعاصر ، لأنها تمارس العدوان والتوسع والأنشطة التخريبية التي تثير التوتر في جميع انحاء العالم ، فالأحداث الأخيرة في أنغولا وزائير والسودان ومصر هي أبرز الأدلة على ذلك . وذكر ان الامبريالية الاجتماعية واصلت توسعها خلال العشرين سنة الماضية ، وبالرغم من انها تسمي نفسها " الحليف الطبيعي " للبلدان النامية فان الحقائق قد أثبتت انها أخطر أعداء العالم الثالث .

٤٩٦ـ واعتمد مجلس الادارة هذا التقرير في جلسته الخامسة والسبعين ، المعقودة في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٧٧ ، بشرط ادراج التعديلات التي تمت الموافقة عليها في الجلستين الرابعة والسبعين والخامسة والسبعين .

٤٩٧ـ وأبلغ المدير التنفيذي المجلس بأن الآثار المالية المترتبة على المقررات التي اعتمدت خلال الدورة الخامسة تبلغ ٢ر٤ مليون دولار. وسيتعين تغطية التكاليف من احتياطي برنامج الصندوق أو بتعديل توزيع الاعتمادات بنسبة لا تجاوز ٢٠ في المائة لكل بند من بنود الميزانية ، وفقا لأحكام المقرر ٩٨ باء (د ـ ٥) (٤٤).

---

(٤٤) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع عشر

اختتام الدورة

٤٩٨- في جلسة المجلس الخامسة والسبعين ، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، أعلن الرئيس بعد تبادل المجاملات التقليدية ، اختتام الدورة الخامسة .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

المقـــررات

المحتويات

رقم المقرر	عنوانه	تاريخ اعتماده	الصفحة
٨٢ (د ــ ٥)	سياسة البرنامج وتنفيذه	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١١٨
٨٣ (د ــ ٥)	الأنشطة البرنامجية	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٢٣
٨٤ (د ــ ٥)	التقييم البيئي		
	ألف ــ مراقبة الأحوال الأرضية	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٢٥
	باء ــ رصد الملوثات	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٢٦
	جيم ــ الحدود الخارجية : طبقة الأوزون	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٢٦
٨٥ (د ــ ٥)	الصحة البشرية والبيئية	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٢٧
٨٦ (د ــ ٥)	النظم الأيكولوجية الأرضية		
	ألف ــ النظم الأيكولوجية للأراضي القاحلة وشبه القاحلة	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٢٨
	باء ــ التدريب في مجال الأيكولوجية الاستوائية	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٢٩
	جيم ــ أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات والبرية	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٣٠
٨٧ (د ــ ٥)	البيئة والانماء		
	ألف ــ الصناعة والبيئة	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٣١
	باء ــ تحسين بيئة العمل	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٣٢

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

رقم المقرر	عنوانـــه	تاريخ اعتماده	الصفحة
٨٨ (د ــ ٥)	المحيطـات		
	ألف ــ الاتفاقيات الدولية لمكافحـة التلوث البحرى	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٣٣
	بـاء ــ صيد الحيتـان	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٣٤
	جيم ــ برنامج البحار الاقليمية : افريقيـــا	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٣٤
	دال ــ برنامج البحار الاقليمية : آسيـــا	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٣٥
٨٩ (د ــ ٥)	الجوانب البيئية لتوقي الكوارث الطبيعية والتأهب لها	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٣٦
٩٠ (د ــ ٥)	تدابير الدعم : التعليم والتدريب	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٣٧
٩١ (د ــ ٥)	القانون البيئي	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٣٨
٩٢ (د ــ ٥)	مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية : سياساتها وموارد ها	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٣٩
٩٣ (د ــ ٥)	مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية : دعم برامج العمل الاقليمي بشأن المستوطنات البشرية	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٤٠
٩٤ (د ــ ٥)	مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية : شؤون الميزانية والادارة	٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧	١٤١
٩٥ (د ــ ٥)	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر	٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧	١٤٣
٩٦ (د ــ ٥)	المسائل المتصلة بادارة صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة	٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧	١٤٤
٩٧ (د ــ ٥)	صندوق برنامج الأمم المتحدة لشـؤون البيئة : المسائل المالية والادارية ومسائل الميزانية		
	ألف ــ التقارير المالية والحسابات وتشييد مقر دائم لبرنامـــج الأمم المتحدة لشؤون البيئة	٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧	١٤٧

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

رقم المقرر	عنوانه	تاريخ اعتماده	الصفحة
	باء - تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ و ١٩٧٨-١٩٧٩	٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧	١٤٨
٩٨ (د - ٥)	برنامج صندوق الأمم المتحدة لشؤون البيئة		
	ألف - اقرار الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨-١٩٨١	٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧	١٤٩
	باء - اقرار الانشطة البرنامجية لصندوق برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة لسنة ١٩٧٧ وللسنتين ١٩٧٨-١٩٧٩	٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧	١٥٠
٩٩ (د - ٥)	التعاون في ميدان البيئة على صعيد الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر	٢٠ أيار/مايو ١٩٧٧	١٥٢
١٠٠ (د - ٥)	البيئة والانماء	٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧	١٥٣
١٠١ (د - ٥)	دراسة مشكلة المخلفات المادية للحروب ، وخاصة الألغام ، وتأثيرها على البيئة	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٥٤
١٠٢ (د - ٥)	اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى	١٧ أيار/مايو ١٩٧٧	١٥٤
١٠٣ (د - ٥)	العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧	١٥٥
١٠٤ (د - ٥)	المشاورات غير الرسمية مع الحكومات	٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧	١٥٦

مقررات أخرى

قرارات ومقررات الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، وقرارات الدورتين الستين والحادية والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ذات الصلة بأنشطة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ١٥٦

الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية : الاستعراض وأنشطة المتابعة . .

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

مقررات أخرى (تابع)

	الصفحة
جائزة بهلوى الدولية للبيئة	١٥٨
جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لمجلس الادارة ، وموعدها ومكانها	١٥٨
تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق	١٥٩

Digitized by UNOG Library

المقررات التي اتخذها مجلس الادارة في دورته الخامسة

٨٢ (د - ٥) - سياسة البرنامج وتنفيذه

ان مجلس الادارة ،

اذ يؤكد من جديد مقرراته السابقة بشأن سياسة البرنامج وتنفيذه (١) ،

واذ يأخذ بعين الاعتبار الكامل مقرري الجمعية العامة ٣١/١١١ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن تقرير مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة عن أعمال دورته الرابعة ، و ٣١/١١٢ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن الترتيبات المؤسسية للتعاون الدولي في ميدان البيئة ،

وقد نظر في :

(أ) البيان التمهيدي للمدير التنفيذي (٢) ،

(ب) التقرير التمهيدي للمدير التنفيذي (٣) ،

(ج) تقرير المدير التنفيذي عن حالة البيئة لعام ١٩٧٧ (٤) ،

(د) تقرير مجلس التنسيق البيئي عن دورته السادسة (٥) ،

(هـ) تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن المسائل الخاصة بالتنسيق في أنشطة البرنامج (٦) ،

واذ يضع في اعتباره الآراء المعرب عنها خلال دورته الخامسة بشأن المسائل المتعلقة بسياسة البرنامج وتنفيذه ،

واذ يأخذ بعين الاعتبار الخاص مقرراته بشأن الأنشطة البرنامجية (٧) ، وبرنامج صندوق الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وادارة الصندوق ،

---

(١) المقررات ١ (د - ١) ، و ٥ (د - ٢) ، و ٢٠ (د - ٣) ، و ٤٧ (د - ٤) .

(٢) UNEP/GC/L.48 .

(٣) UNEP/GC/87 .

(٤) UNEP/GC/88 و Corr.1 و Corr.2 .

(٥) UNEP/GC/89 .

(٦) UNEP/GC/L.47 .

(٧) المقررات ٨٣ (د - ٥) ، و ٩٨ (د - ٥) ، و ٩٦ (د - ٥) ، و ٩٧ (د - ٥) على التوالي .

Digitized by UNOG Library

أولا

حالة البيئة

١ - يرحب بالشكل الجديد الذى اتبع في اعداد التقرير المتعلق بحالة البيئة ، ويؤيد معايير اختيار المواضيع المعروضة في ذلك التقرير (٨) ؛

٢ - ويوجه اهتمام الحكومات ومنظمات الامم المتحدة وغيرها من الهيئات الى نتائج ذلك التقرير ، والى الحاجة الى جهود وطنية ودولية متضافرة لمعالجة المشاكل القائمة في مجالات الاوزون ، والمواد البيئية المسببة للسرطان ، وفقد التربة ، وأخشاب الوقود ؛

٣ - ويؤيد خطط المدير التنفيذى لبدء العمل المؤدى الى اصدار أول استعراض خمسي بشأن حالة البيئة في عام ١٩٨٢ ؛

ثانيا

علاقات الأمانة مع الحكومات وغيرها

١ - ويقر اقتراح المدير التنفيذى بأن يقدم الى المجلس تقريرا تفصيليا عن عدد محدود من مجالات البرنامج في كل دورة ، بهدف تغطية البرنامج بأسره في غضون فترة الخطة المتوسطة الأجل ، ويقرر ان يقوم المدير التنفيذى ، فيما يتعلق بالدورة السادسة ، بتقديم تقرير عن المجالات التالية : التلوث والصحة البشرية ، والأراضي القاحلة - التربة والمياه ، والبحار الاقليمية ، والسجل الدولي للمواد الكيماوية المحتملة السمية ، والتعليم البيئي ، والاتصالات ، على ألا يقدم الا تقريرا جدّ موجز عن المواضيع الأخرى ؛

٢ - ويقر كذلك اعتزام المدير التنفيذى ان يعرض على المجلس في كل دورة ، لغرض الدراسة ، المجالات التي يعتزم أن يقدم عنها تقريرا تفصيليا الى الدورة التالية ؛

٣ - ويرجو من المدير التنفيذى أن يجرى مشاورات مع حكومات الدول الأعضاء في مجلس الادارة عن مدى استصواب وامكان قيام مجلس الادارة باقرار مشروعات برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، وان يقدم تقريرا الى مجلس الادارة في دورته السادسة عن نتائج هذه المشاورات ؛

٤ - ويلاحظ التقدم المحرز في تحسين نوعية الوثائق المعدة للدورة الخامسة لمجلس الادارة ، ولاسيما وثيقة البرنامج وسلسلة الوثائق الاعلامية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة " "UNEP/GC/INFORMATION" ؛

---

(٨) UNEP/GC/88 و Corr.1 و Corr.2 ، الفقرة ٦ .

Digitized by UNOG Library

٥ - ويحث المدير التنفيذى على أن يكثف جهوده لاختصار الوثائق وزيادة تحسين نوعيتها ، آخذا في الحسبان توصيات الفريق العامل غير الرسمي الذى أنشئ أثناء دورة المجلس الخامسة لاسداء المشورة اليه بشأن الوثائق ، وخاصة من حيث علاقتها بنوع المعلومات المقدمة وشكل تقديمها ، وان يقدم الوثائق المناسبة لدورات مجلس الادارة بجميع لغات العمل وفقا لقاعدة الأسابيع الستة ؛

٦ - ويدعو المدير التنفيذى الى زيادة تطوير الوسائل الكفيلة بالحفاظ على الاتصال المنتظم بين الأمانة والحكومات بشأن البرنامج والتطورات ذات الصلة ، وخاصة عن طريق الاتصال الفعّال مع الممثلين الوطنيين المعتمدين لدى برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وعن طريق ادخال مزيد من التحسينات على " التقرير المقدم الى الحكومات " ، آخذا بعين الحسبان توصيات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق ؛

٧ - ويحث المدير التنفيذى على تعزيز القدرة التنفيذية للمكاتب الاقليمية من أجل تيسير علاقاتها مع الحكومات وتنفيذ برامجها ؛

٨ - ويلاحظ مع التقدير جهود المدير التنفيذى الرامية الى تحسين قنوات الاتصال بين الأمانة والدائرة العريضة الدولية من المتعاملين مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وخاصة عن طريق ايجاد برنامج محسّن وموسّع للمنشورات ، ويحث المدير التنفيذى على زيادة انماء هذه القنوات مستخدما جميع الجهود الممكنة لوسائط الاعلام الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات العلمية الدولية وغيرها من المجتمعات المهنية ذات الصلة ؛

٩ - ويرجو من المدير التنفيذى أن يأخذ في الحسبان ، عند تخطيط استخدام الفرص التي يوفرها " يوم البيئة العالمي " للاتصال مع الجمهور بصورة عامة ، التوصيات الواردة في التقرير الخاص بالتقييم (٩) والتعليقات المبداة من الحكومات ؛

١٠ - ويحث الحكومات على التعاون مع المدير التنفيذى في العمل على اقامة شبكة من " أصدقاء البيئة " لتعزيز الوعي العام بالقضايا البيئية ونشر المعلومات عن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة وأنشطته ؛

١١ - ويحث كذلك الحكومات وغيرها على الاستجابة الفورية ، حسب الاقتضاء ، للطلبات المقدمة من الأمانة للحصول على معلومات ، وهي الطلبات التي ينبغي أن تتوخى الدقة في تحديد المعلومات المطلوبة ؛

١٢ - ويحث كذلك الأمانة على الاستجابة الفورية للطلبات المقدمة من الحكومات للحصول على معلومات ؛

---

(٩) انظر UNEP/GC/90 و Corr.1 ، الفقرة ٥٩٧ .

Digitized by UNOG Library

ثالثـا

مجلس التنسيق البيئي ، والبرمجة المشتركـة ،
ومسائل أخـرى تتصـل بالتنسيـق

١ - ويقر التحليل الذى أجراه مجلس التنسيق البيئي لمقاصده وطرق عمله ، كما يقـر مهمة المجلس ومقترحاته لتأمين ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة كفاءة وفعالية التنسيق ؛

٢ - ويلاحظ التقدم المحرز في مجال البرمجة المشتركة ويؤكد الحاجة الى ضمان أداء الدور الحفزى لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة على نحو أكثر فعالية ، وتوجيه موارد منظومـة الأمم المتحدة نحو تنفيذ البرنامج توجيها أفضل ؛

٣ - ويرحّب على وجه الخصول بالتقدم المحرز ، عن طريق البرمجة المشتركة وبوسائـل أخرى ، في تقوية الصلات بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة واللجان الاقليمية للأمم المتحـدة ، ويشدد على أهمية زيادة انماء التعاون الاقليمي من أجل الأنشطة البيئية ؛

٤ - ويوافـق على توصية مجلس التنسيق البيئي(١٠) بايلاء مزيد من الاهتمام مستقبلا ، في البرمجة المشتركة ، الى دراسة المواضيع ذات الاهمية لعدد من الوكالات ، ويحث الوكـالات وهيئات الأمم المتحدة على التعاون مع المدير التنفيذى تعاونا كاملا في هذا المسعى ؛

٥ - ويرجو من المدير التنفيذى أن يقدم الى مجلس الادارة مذكرات متفق عليها للتفاهم بشأن البرمجة المشتركة بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ووكالات الامم المتحدة الأخرى ، وذلك لغرض الاعلام وابداء التعليقات ؛

٦ - ويحيط علما بالتقرير الذى وضعه المجلس بشأن الخطوات المتخذة من جانـب أعضائه تنفيذا لاستراتيجيات برنامج البيئة (١١) ، ويرجو من المدير التنفيذى أن يقوم ، بالتشاور مع المجلس ، بزيادة تطوير هذه الطريقة من طرق العرض ؛

٧ - ويدعو هيئات ادارة جميع مؤسسات منظومة الامم المتحدة ان تأذن لرؤسائهـا التنفيذيين بالتعاون مع المدير التنفيذى تعاونا تاما ، بواسطة مجلس التنسيق البيئي ، بالقيام بما يلي :

(أ) المساهمة في وضع أهداف محددة للبرامج البيئية داخل منظومة الامم المتحدة ؛

(ب) تحديد مدى مساهمة أنشطتها في تحقيق هذه الأهداف ؛

(ج) تقديم تقديرات كاملة وسنوية للتكلفة ولمواعيد انجاز المشاريع التي تقوم بتنفيذها ؛

---

(١٠) UNEP/GC/89 ، الفقرة ١٩ .

(١١) UNEP/GC/89/Add.1 .

Digitized by UNOG Library

(د) القيام ، عن طريق البرمجة المشتركة ، بتعيين الفجوات التي يلزم سدها من جانب برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ؛

(هـ) استعراض التقدم المحرز سنويا واعداد خطة عمل مستكملة ومنسقة كل عام ؛

٨ - ويرجو كذلك من المدير التنفيذى أن ينجز سنويا وثيقة برنامجية تتضمن المعلومات المشار اليها في الفقرة ٧ أعلاه ؛

٩ - ويرجو من المدير التنفيذى أيضا أن يضع في الاعتبار تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لدى تنسيق الأنشطة البيئية في اطار منظومة الأمم المتحدة ؛

رابعا

المحافل الدولية

يرى انه رغم أن موضوع البيئة قد حظي بقدر من الاهتمام في المحافل الدولية في غضون العام الماضي ، فان من المهم أن تعمل الحكومات على زيادة تنسيق السياسات التي تقرها بشأن البيئة في مجلس الادارة وفي المحافل الدولية الأخرى ، فتضمن بذلك أن تنعكس المقررات التي يتخذها مجلس الادارة ، لاسيما في مجال البيئة والانماء ، في التدابير التي تتخذها تلك المحافل الأخرى ؛

خامسا

تقييم الأخطار البيئية

١ - يرجو من المدير التنفيذى أن يبلّغ الحكومات المعنية وكذلك المجتمع العالمي ، عند الاقتضاء ، عن طريق مجلس الادارة وبغير ذلك من الوسائل الملائمة ، حين يتوفر من الدلائل ما يكفي للاعتقاد بأن ثمة خطرا كبيرا محتملا يتهدد البيئة ؛

٢ - ويرى ان الدور الذى يؤديه برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، فيما يتعلق بالأخطار البيئية ، بالتعاون مع أعضاء منظومة الأمم المتحدة ذوى الشأن ، ينبغي أن يشمل أيضا تعيين سبل العمل البديلة الأقل ضررا من الناحية البيئية ، وتشجيع الاتفاقات الدولية الملائمة ؛

٣ - ويلاحظ أن المسؤولية النهائية عن الادارة البيئية تقع على عاتق الحكومات ، وان الاجراءات التي تتخذها ، منفردة ومجتمعة ، هي التي تمكن من تحقيق حماية البيئة وتحسينها وبلوغ مقاصد برنامج البيئة ؛

Digitized by UNOG Library

سادسا

أهداف عام ١٩٨٢

١ - يقر قائمة الأهداف التي اقترحها المدير التنفيذى لعام ١٩٨٢ في بيانه التمهيدى ويقرر أن يوالي النظر في هذه الأهداف في دورته السادسة(١٢)؛

٢ - ويدعو الحكومات الى الاعراب عن آرائها الاولية بشأن القائمة المقترحة سواء بصورة خطية أو في المشاورات غير الرسمية التي ستعقد في كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ؛

٣ - ويؤيد اعتزام المدير التنفيذى اجراء تحليل متعمق لحالة المشاريع التي يدعمها صندوق برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة قبل الدخول في التزامات جديدة .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

٨٣ (د - ٥) - أنشطة البرنامج

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذى عن برنامج البيئة(١٣) ،

أولا

١ - يلاحظ مع الموافقة جهود المدير التنفيذى لتحسين طريقة عرض البرنامج ، وخاصة دمج عرض المستويات الثلاثة للعملية البرنامجية ؛

٢ - ويدعو المدير التنفيذى الى تحسين نوعية وثيقة البرنامج ، آخذا في الحسبان توصيات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق ؛

ثانيا

١ - يحيط علما بموجز الدراسات الاستعراضية " المستوى الاول " الخاصة بالمستوطنات

---

(١٢) UNEP/GC/L.48 .

(١٣) UNEP/GC/90 و Corr.1 و Add.1 و Add.2؛ و UNEP/GC/91 .

Digitized by UNOG Library

البشرية والموئل ، وصحة البشر والبيئة ، وبالكوارث الطبيعية(١٤) ، ويدعو المدير التنفيذى ، عملا على زيادة تطوير خطط العمل في تلك المجالات ، الى أخذ نتائج تلك الدراسات بعين الاعتبار الكامل ؛

٢ - ويلاحظ مع التقدير استجابة الحكومات ومؤسسات الامم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية الى الطلبات المقدمة للحصول على معلومات عن أنشطتها المتصلة ببرنامج البيئة ؛

٣ - ويكرر دعوته لجميع الحكومات ومؤسسات الامم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ ، أن تتعاون مع المدير التنفيذى تعاونا كاملا في اعداد الدراسات الاستعراضية بتزويده بالمعلومات التي يطلبها ؛

٤ - ويلاحظ مع الارتياح جهود مختلف أعضاء منظومة الامم المتحدة لاستحداث أنشطة جديدة أو لاعادة توجيه الأنشطة القائمة ضمانا لتنفيذ شتى الاستراتيجيات التي اعتمدها المجلس ، ويحث هيئات ادارة أجهزة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ذات الصلة على أن تأذن لرؤسائها التنفيذيين بمواصلة وزيادة انماء تعاونها الشمر مع المدير التنفيذى في هذا الصدد ؛

ثالثا

١ - يقر الأهداف والاستراتيجيات المنقحة للمستوى الثاني لشبكة الاحالة الدولية(١٥) والدستوطنات البشرية والموئل (١٦) والأهداف والاستراتيجيات المقترحة لتقييم الاحتياجات البشرية الأساسية(١٧) ؛

٢ - ويقر الصياغة الجديدة لمجال التركيز داخل اطار النهج المتكامل للبيئة والانماء ، بما في ذلك الانماء الايكولوجي (١٨) ؛

---

(١٤) UNEP/GC/90 و Corr.1 الفقرات ١٧٠-١٧٨ ، و ١٩٨-٢٠١ ، و ٥٤٠-٥٤٥ .

(١٥) المرجع نفسه ، الفقرة ٧١ .

(١٦) المرجع نفسه ، الفقرة ١٨٠ .

(١٧) المرجع نفسه ، الفقرة ١١٢ .

(١٨) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٩٨ (ب) .

Digitized by UNOG Library

٣ — ويدعو المدير التنفيذى الى أن يواصل تركيز معظم الموارد المتاحة على أجزاء معينة من البرنامج ذات اتجاه عملي تم اختيارها فعلا في الدورة الرابعة لمجلس الادارة ، مع مواصلة ابقاء الأولويات في هذا الصدد قيد الاستعراض ، وتقديم تقارير الى المجلس وفقا لذلك ؛

٤ — ويؤيد الأنشطة والتدابير المرتبطة بها التي اتخذها المدير التنفيذى أو اقترحها في تقاريره عن برنامج البيئة ، رهنا بأية تغييرات أو تعديلات يقتضيها ضمنا ما يتخذه المجلس من مقررات أخرى بشأن أجزاء من البرنامج ؛

٥ — ويدعو المدير التنفيذى الى أن يأخذ في الحسبان ، في تنفيذ البرنامج ، الآراء التي أبداها مجلس الادارة أثناء نظره في برنامج البيئة .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

٨٤ (د — ٥) — التقييم البيئي

ألف

مراقبة الأحوال الأرضية

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرره ٢٩ (د — ٣) المؤرخ في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ ، الذى رجا فيه من المدير التنفيذى أن يعطي أولوية عالية الى القيام على نحو متضافر باستحداث وتحسين مراقبة الأحوال الارضية وان يعالج جميع المقومات سواء من الناحية الوظيفية ، باعتبار أنها تشكل شبكة متكاملة ، أو من الناحية البرنامجية ،

واذ يدرك ان الرصد ، وتبادل المعلومات ، والبحث والتقييم ، هي أمور جوهرية لتمكين مراقبة الاحوال الأرضية من توفير تقييمات بيئية بوصفها الاساس لادارة بيئية سليمة ،

واذ يسلّم بأن الدلائل المتزايدة على ما تحدثه أنشطة الانسان من آثار ضارة بالبيئة تبين وجود حاجة عاجلة الى اجراء تقييمات لمفعول هذه الآثار في المدى القصير والمدى الطويل ،

واذ يلاحظ ان ما تتسم به مقومات مراقبة الأحوال الأرضية من طابع تعدد التخصصات يقتضي قيام تعاون وثيق ،

يدعو المدير التنفيذى الى ان ينشئ ، في أسرع وقت ممكن ، صلات عمل فعّالة فيما بين مقومات مراقبة الاحوال الارضية بوصفها شبكة متكاملة ، بغية أداء مسؤوليات برنامج مراقبة الأحوال الأرضية من حيث التقييم .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

Digitized by UNOG Library

باء

رصد الملوثات

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرره ٦٣ (د - ٥) المؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ،

واذ يلاحظ أن البيان التمهيدى للمدير التنفيذى (١٩) يشير ، بين الأهداف المحددة لعام ١٩٨٢ ، الى اقامة شبكة رصد بيئي عالمية كاملة التشغيل ،

واذ يدرك انه لا يمكن توقع ايجاد نظام مناسب للتقييم الا مع مرور الوقت واكتساب الخبرة ،

واذ يدرك كذلك ان عملية الرصد ، بالنسبة لواحد أو اثنين من الملوثات ذات الأولوية التي حددها الاجتماع الدولي الحكومي المعني بالرصد (٢٠) المنعقد في عام ١٩٧٤ ، تجرى على أساس واسع النطاق نسبيا منذ عدة أعوام ،

يرجو من المدير التنفيذى أن يضطلع بدراسة نموذجية لايضاح تقنيات التقييم فيما يتعلق بالبيانات الوطنية والدولية الخاصة بواحد من الملوثات ذات الأولوية ، وان يفيد مجلس الادارة في دورته السادسة عن النتائج المتحققة .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

جيم

الحدود الخارجية : طبقة الأوزون

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى أن اجتماع الخبراء ، المعينين من الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية ، المعني بطبقة الأوزون والمنعقد في واشنطون في الفترة من ١ الى ٧ آذار/مارس ١٩٧٧ ، قد أوصى (٢١) باعتماد خطة عمل عالمية بشأن طبقة الأوزون ، وبأن ينشئ برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة لجنة تمارس دورا تنسيقيا وحفزيا عريضا يهدف الى تكامل وتنسيق الجهود البحثية المتصلة بطبقة الأوزون ،

---

(١٩) UNEP/GC/L.48 .

(٢٠) UNEP/GC/24، الجدول ١ .

(٢١) UNEP/WG/25/Rev.1 ، المرفق الثالث ، الفرع ٤ ، الفقرتان ٢ و ٣ .

Digitized by UNOG Library

واذ يضع في الاعتبار الكامل توصيات اجتماع الخبراء (٢٢) القائلة بأن تجتمع اللجنة بقدر من الانتظام يكفي لأن تفي بمسؤولياتها ، وأن تقدم الى المدير التنفيذى توصيات بشأن مواصلة تطوير وتنسيق خطة العمل ، على أن يفيد المدير التنفيذى مجلس الادارة بهذه التوصيات ،

واذ يلاحظ أن ثمة تقدما يتحقق في ظل برنامج رصد وبحث الاوزون التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ،

واذ يشير الى ضرورة جمع مزيد من المعلومات العلمية عن الحالة الفعلية لطبقة الأوزون ،

واذ يدرك ان البحوث الحالية بشأن طبقة الأوزون تنتج معلومات علمية جديدة ينبغي افادة مجلس الادارة بها في كل دورة ،

١ - يدعو المدير التنفيذى الى بدء العمل على تنسيق وتكامل الجهود البحثية المتصلة بطبقة الأوزون ، وانشاء لجنة معنية بطبقة الأوزون ينبغي لها ان تجتمع للمرة الاولى في أواخر عام ١٩٧٧ ؛

٢ - ويحث الحكومات والوكالات الدولية وغيرها على دعم خطة العمل العالمية بشأن طبقة الأوزون ، وعلى دعم لجنة التنسيق المعنية بطبقة الأوزون والاشتراك فيها .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

٨٥ (د - ٥) - الصحة البشرية والبيئية

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذى ، وخاصة في الفرع الذى يتناول الصحة البشرية (٢٣) ،

واذ يسلّم بأن الصحة هي احدى الاحتياجات البشرية الأساسية وجزء لا يتجزأ من نوعية الحياة ،

واذ يلاحظ التقدم المحرز ، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ، في برنامج الصحة البشرية والبيئية ،

واذ يعي ان هناك ممارسات غير أخلاقية تتعلق بتوزيع مواد كيميائية وعقاقير ومستحضرات للتجميل وأغذية لا تصلح للاستهلاك البشرى ،

---

(٢٢) المرجع نفسه ، الفقرة ٣ .

(٢٣) UNEP/GC/90 و Corr.1 ، الفقرات ١٩٨ - ٢٢٩ .

Digitized by UNOG Library

واذ يدرك وجود حاجة ملحة لقيام جميع البلدان باستحداث تدابير لحماية أنفسها ،

واذ يدرك كذلك أن ثمة حاجة للتعاون المنسّق بين مصنّعي ومصدّري المواد الكيميائية والأغذية والعقاقير ومستحضرات التجميل ، وكذلك بين البلدان المصدّرة والمستوردة ،

١ - يرجو من المدير التنفيذي ان يواصل اعطاء أولوية عالية لحماية الصحة البشرية والبيئية وان يتعاون تعاونا وثيقا في هذا الميدان مع هيئات الامم المتحدة ، ولاسيما منظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ، موليا اهتماما خاصا الى مشاكل الملوثات الكيميائية والبيولوجية للأغذية ، في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء ، والى علم الأوبئة ، ومكافحة الأمراض المزمنة بجميع أنواعها (وخاصة الأمراض الطفيلية) من حيث علاقتها بالعوامل البيئية ؛

٢ - ويحث الحكومات على اتخاذ خطوات تكفل عدم السماح بتصدير المواد الكيميائية المحتملة السمية غير المقبولة لأغراض الاستهلاك المحلي في البلد المصدّر ، أيا كان الشكل الذي تتخذه أو السلعة التي تدخل فيها ، دون علم وموافقة السلطات المختصة في البلد المستورد ؛

٣ - ويرجو من المدير التنفيذي ان يقوم ، بالتعاون مع المؤسسات المختصة في منظومة الامم المتحدة ، بمساعدة البلدان النامية في استحداث وتعزيز قدراتها على تقييم ما يوزع داخل بلدانها من مواد كيميائية وأغذية وعقاقير ومستحضرات للتجميل .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

٨٦ (د - ٥) - النظم الأيكولوجية الأرضية

ألف

النظم الايكولوجية للأراضي القاحلة وشبه القاحلة

ان مجلس الادارة ،

اذ يلاحظ مع الارتياح الأولوية التي يعطيها برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة الى النظم الايكولوجية الأرضية التي تشكل أحد مجالات التركيز ، ولاسيما النظم الايكولوجية للأراضي القاحلة وشبه القاحلة ، التي تتميز بضعفها ،

واذ يضع في اعتباره ان المناطق القاحلة وشبه القاحلة تغطي أكثر من أربعين في المائة من سطح الأرض وتضم أكثر من ثلاثة عشر في المائة من سكان العالم ، وان هذه النسب قد تصبح أضخم من ذلك في الأعوام المقبلة اذا لم ينشأ برنامج لحماية المناطق المعرضة للخطر في أسرع وقت مستطاع ،

Digitized by UNOG Library

واذ يضع في اعتباره كذلك ان هذا الخطر يمس بصفة خاصة منطقة الساحل ومناطق أخرى في افريقيا ظلّت منكوبة بالجفاف أعواما كثيرة ، وستتعرض وشيكا لتدهور تدريجي تتحول معه الى سفانا ، مما قد يجعل هذه الاراضي الخصبة قاحلة ،

واذ يشير الى أهمية مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحّر ،

يرجو من المدير التنفيذى أن يدرس امكانية مد نطاق المشروع المتكامل المعني بالاراضي القاحلة ليشمل منطقة الساحل ومناطق شمال افريقيا التي يتهددها خطر التصحّر عن طريق انشاء مشاريع نموذجية للبحوث التطبيقية في هذه المناطق .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

بـ١٤

التدريب في مجال الايكولوجية الاستوائية

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذى عن التطور الاخير في أنشطة برنامج البيئة ، والاقتراحات المقدمة بشأن الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها ،

واذ يضع في اعتباره وجوب ايلاء مزيد من الاهمية الى مشاريع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في الأعوام المقبلة في البلدان النامية ، وخاصة في افريقيا ،

واذ يلاحظ مع الارتياح الأهمية التي أوليت لتدريب اخصائيي الايكولوجية الاستوائية في افريقيا بمناسبة الاجتماع الذى عقد في كنشاسا في عام ١٩٧٥ والذى نظمته منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ،

واذ يضع في اعتباره حاجة البلدان النامية ، لاسيما في افريقيا ، الى اخصائيين في علم البيئة من أجل تنفيذ برامج وطنية لادارة الموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية ،

يرجو من المدير التنفيذى أن يعمد ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، الى مواصلة دعمه لتدريب اخصائيين في الايكولوجية الاستوائية .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

Digitized by UNOG Library

جيم

أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية

ان مجلس الادارة ،

اذ يلاحظ مع الارتياح الأنشطة البرنامجية في مجال الحياة البرية والمناطق المحمية (٢٤) ،

واذ لا يغيب عن باله ما للحياة البرية من أهمية بالغة لبقاء الانسان بوصفها موردا اقتصاديا وغذائيا وثقافيا ، ومؤشرا للصحة البيئية ، وأحد المقومات الجوهرية للنظم الايكولوجية ،

واذ لا يغيب عن باله أيضا أن كثيرا من الأنواع يتهددها خطر الانقراض عن طريق التجارة الدولية ،

واذ يعتقد بأن حماية الأنواع المهددة بالانقراض هي مسألة ينبغي أن تحظى بأولوية عالية في الجهود الوطنية والدولية ،

واذ يلاحظ أن الفقرة ١ من المادة ١٢ من اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية (٢٥) تنص على أن يقوم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة بتوفير أمانة للاتفاقية ،

واذ يلاحظ مع الارتياح أن ٣٣ دولة قد أصبحت أطرافا في الاتفاقية حاليا ، وأن عددا أكبر من الدول سيقوم بالتصديق عليها أو الانضمام اليها في القريب العاجل ،

١ — يسلّم ، مع التقدير ، بالمساهمة التي قدمها برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة حتى الآن في توفير خدمات الأمانة لاتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية ؛

٢ — ويقرر أن توفّر الوسائل الكافية هو أمر جوهري لتنفيذ الاتفاقية تنفيذا سليما ؛

٣ — ويرجو من المدير التنفيذي أن يوفر مزيدا من التوسع في قدرات الامانة على أساس التحليل المقدم في القرار المتعلق بأمانة الاتفاقية ، الذي اعتمده المؤتمر الاول للأطراف في الاتفاقية (٢٦) .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

---

(٢٤) المرجع نفسه ، الفقرات ٣٨٢ — ٣٩٢ .

(٢٥) عقدت في واشنطون في ٣ آذار/مارس ١٩٧٣ .

(٢٦) اتخذ القرار ٢ بشأن أمانة الاتفاقية في الاجتماع الاول لمؤتمر الاطراف في اتفاقية الاتجار الدولي بالانواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية ، الذي عقد في برن ، بسويسرا ، في الفترة من ٢ الى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ .

Digitized by UNOG Library

٨٧ (د - ٥) - البيئة والانماء

ألف

الصناعة والبيئة

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذى عن البيئة والانماء (٢٧) ،

ووعيا منه بالمشاكل البيئية للصناعة وبالحاجة الى حدوث التصنيع داخل اطار سليم بيئيا ،

وادراكا منه للقلق الواسع النطاق بشأن أثر الانشطة الصناعية على البيئة ،

ووعيا منه بحاجة البلدان النامية الملحة الى ايجاد مبادئ توجيهية ومعايير وتوفير المشورة والمساعدة التقنية في ميدان الصناعة والبيئة ،

واذ يأخذ في الحسبان الدراسة الاستعراضية لاهداف وتقدم برنامج الصناعة التي أجراها الاجتماع الاستشارى للخبراء المنعقد في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ (٢٨) ، واقتراحات المدير التنفيذى بشأن النشاط المقبل في هذا المجال (٢٩) ،

١ - يرجو من المدير التنفيذى ، في الوقت الذى يعمل فيه على دوام عملية الاتصالات والمشاورات بشأن الجوانب البيئية للصناعة بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والمنظمات الدولية المختصة والحكومات والصناعات ، أن يقوم بما يلي :

(أ) متابعة الدراسات الاستعراضية التي أجريت بالفعل ، وفقا للأسس التي اقترحت في وثيقة البرنامج (٣٠) ، واعلام مجلس الادارة في دورته السادسة بالنتائج التي يتم التوصل اليها ؛

(ب) الشروع في اجراء استعراض المشاكل البيئية المرتبطة بما تبقى من القطاعات الصناعية الرئيسية ، بما في ذلك المواد الكيميائية والحديد والصلب والمعادن غير الحديدية ، واضعا في اعتباره ، ضمن جملة أمور ، ما يلي :

' ١ ' مشاكل البلدان واحتياجاتها المحددة ، ولاسيما البلدان النامية ؛

' ٢ ' مدى الدراسة التي أجريت لهذه المشاكل والاحتياجات ، ومدى الحلول التي تم التوصل اليها ؛

---

(٢٧) UNEP/GC/90 و Corr.1 ، الفقرات ٣٩٤ - ٤٥٩ .

(٢٨) المرجع نفسه ، الفقرتان ٤٤٢ و ٤٤٣ .

(٢٩) المرجع نفسه ، الفقرات ٤٤٦ - ٤٤٨ .

(٣٠) المرجع نفسه ، الفقرات ٤٤٩ - ٤٥٤ .

Digitized by UNOG Library

٣ ' الحالات التي تتطلب مزيدا من الدراسة ، وتنظيم تلك الدراسات بالوسائل الملائمة على أساس دولي ؛

(ج) نشر المعلومات الناتجة عن طريق دمجها وادراجها فيما ينشر من تقارير ، مع توجيه اهتمام مجلس الادارة الى النتائج والتوصيات التي يمكن استخدامها بوصفها دليلا لتنظيم المساعدة التقنية والدراسة التدريبية لصانعي السياسات والقائمين على تشغيل المصانع في البلدان التي توجد بها مثل تلك الصناعات أو التي يعتزم انشاؤها فيها ؛

٢ — ويرجو كذلك من المدير التنفيذى ان يوسع هذا النشاط البرنامجي ليكفل انماءه وتوجيهه نحو تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية ، وان يدعو لعقد اجتماعات استشارية لخبراء في شؤون الصناعة والبيئة ، من المفضل ان تعقد في بلدان نامية وان يشترك فيها ما يقتضيه الامر من المنظمات الدولية المهتمة ، ومع اشتراك رئيسي فيها من جانب البلدان النامية ، وذلك من أجل تبادل المعلومات بغية وضع توصيات ومعايير عملية بشأن تقييمات للآثار البيئية تنطبق على احتياجات البلدان النامية وتتعلق بتلك الاحتياجات ؛

٣ — ويرجو كذلك من المدير التنفيذى ان يقوم ، بالاشتراك مع شبكة الاحالة الدولية أو بوسائل أخرى ، باتخاذ خطوات من أجل ايجاد تبادل مستمر للخبرات والمعلومات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية حول المشاكل البيئية المرتبطة بالتصنيع وطرائق حلّها .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

باء

تحسين بيئة العمل

ان مجلس الادارة ،

اذ يرى ان تحسين نوعية بيئة العمل يشكل عنصرا جوهريا في تحسين البيئة البشرية ،

واذ يسلّم بأن أى نهج جديد شامل للانماء ، يستهدف اشباع الاحتياجات البشرية على أساس قابل للاستمرار ، ينبغي ان يشمل النهوض بالعمالة الخلّاقة ورفع نوعية حياة العمال في بيئة عملهم ومعيشتهم ،

واذ لا يغيب عن باله ان " الاعلان المتعلق بانشاء نظام اقتصادى دولي جديد " الذى اعتمدته الجمعية العامة في القرار ٣٢٠١ (د إ — ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ يقتضي ضمنا السعي لاقامة العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص في العلاقات داخل الامم وفيما بينها على السواء ،

واذ يشير الى أن اعلان كوكويوك (٣١) الذى اعتمدته الندوة المشتركة بين برنامج الامم

---

(٣١) A/C.2/292 .

Digitized by UNOG Library

المتحدة لشؤون البيئة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية المعنية باستراتيجيات استخدام الموارد ، والبيئة ، والانماء ، يعترف بحق العمال في الاشتراك في اتخاذ القرارات التي تمس أساس وجودهم ،

واذ يشير كذلك الى أن مجلس ادارة منظمة العمل الدولية قد أقر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ وثيقة (٣٢) بشأن مساهمة المنظمة في برنامج الامم المتحدة توفر مبادئ توجيهية لبرنامج عمل مترابط للمنظمة يتعلق بالبيئة ، وينفذ بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ويدعم منه ، كما اعتمد في عام ١٩٧٦ البرنامج الدولي لتحسين ظروف العمل والبيئة (٣٣) ،

واذ يشير كذلك الى ان مؤتمر العمل الدولي في دورته الحادية والستين قد اعتمد في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧٦ قرارا بشأن ظروف العمل والبيئة ،

١ - يحث المدير التنفيذي على دمج المبادئ والأهداف المتصلة بتحسين بيئة العمل دمجا كاملا في الاطار العام لبرنامج البيئة الذي سيرفع الى مجلس الادارة في دورات مقبلة ؛

٢ - ويرجو من المدير التنفيذي ان يتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية في استحداث برنامج عمل لتحسين بيئة عمل ومعيشة العمال في الصناعة ، بما في ذلك الزراعة والقطاعات الاخرى ، وان يعلم مجلس الادارة في دورته السادسة بما يتحقق من نتائج .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار / مايو ١٩٧٧

٨٨ (د - ٥) - المحيطات

ألف

الاتفاقيات الدولية لمكافحة التلوث البحري

ان مجلس الادارة ،

اذ يرى ان من المرغوب فيه تشجيع أي تدبير يستهدف خفض تلوث البحار ،

واذ يرى كذلك ان عددا من الاتفاقيات الدولية قد عقدت لهذا الغرض ،

واذ يرى مع ذلك ان تطبيق هذه الاتفاقيات مازال محدودا حيث ان الدول المهتمة بالامر لم تصبح كلها بعد أطرافا فيها ،

يوصي الدول التي لم تنضم بعد الى هذه الاتفاقيات أن تفعل ذلك في أسرع وقت مستطاع.

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار / مايو ١٩٧٧

---

(٣٢) GB.198/10/6/7 .

(٣٣) GB.200/PFA/10/8 .

Digitized by UNOG Library

بـــاء

صيـد الحيتان

ان مجلس الادارة ،

اذ يلاحظ ان مؤتمر الامم المتحدة للبيئة البشرية قد دعا اللجنة الدولية لصيد الحيتان الى إقرار حظر مؤقت على صيد الحيتان لأغراض تجارية مدته عشرة أعوام ، ودعا الحكومات الى تقوية اللجنة وزيادة جهود البحث الدولي(٣٤) ، وان مجلس الادارة قد أيد هذه التوصيات مرارا (٣٥) ،

واذ يلاحظ كذلك ما أبدته المشاورات العلمية بشأن الثدييات البحرية المعقودة في برغن ، بالنرويج ، في عام ١٩٧٦ من اهتمام مشدد بشأن استمرار الحاجة الى تحسين المعلومات المتعلقة بالموجودات من الحيتان وفصائل الحيتان ،

١ - يرحب بجهود اللجنة الدولية لصيد الحيتان في ميدان صون وادارة الحيتان ؛

٢ - ويرجو من المدير التنفيذى أن يدعو اللجنة الدولية لصيد الحيتان الى الموافقة في دورتها التاسعة والعشرين على مواعيد المؤتمر المزمع عقده بشأن اتخاذ ترتيبات جديدة لصون جميع فصائل الحيتان على نحو فعّال ؛

٣ - ويرجو كذلك من المدير التنفيذى ان يقدم الدعم ، حسب الاقتضاء ، الى الأنشطة البحثية المتعلقة بصون الحيتان وغيرها من فصائل الحيتان وادارتها ادارة فعّالة .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

جيـم

برنامج البحار الاقليمية : افريقيا

ان مجلس الادارة ،

اذ يرى وجوب ايلاء مزيد من الاهمية لبرامج البحار الاقليمية ،

---

(٣٤) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.73.II.A.14 ، الفصل الثاني ، التوصية ٣٣ .

(٣٥) المقررات ١ (د - ١) ، الفقرة ١٢ (هـ) ، ٧ ، المؤرخ في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٣ ، و ٣٣ (د - ٣) المؤرخ في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ ، و ٥٩ (د - ٤) المؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٦ .

Digitized by UNOG Library

واذ يعي الخطر الشديد الذى يتهدد البيئة البحرية بفعل التلوث في خليج غينيـــا ،

واذ يلاحظ مع الارتياح الاجراء الذى اتخذه المدير التنفيذى بايفاد بعثة الى المنطقـــة لاجراء دراسات استطلاعية حول موضوع التلوث البحرى (٣٦) ،

وتصميما منه على مكافحة التلوث البحرى في المنطقة وفقا للاتفاقيات الدراسية القائمة ،

وادراكا منه ان ازالة التلوث في البيئة البحرية يتطلب تعاونا دوليا عريضا وموارد تقنيـــة وعلمية واسعة النطاق ،

واذ يرى وجوب اتخاذ الخطوات الضرورية لاستحداث خطة عمل واتفاق اقليمي لمنع التلـوث والتخفيف منه في خليج غينيا ،

١ — يأذن للمدير التنفيذى أن يتابع العمل في هذا المجال بالقيام ، قبل الـدورة السادسة لمجلس الادارة وبالتعاون مع مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات التابع لامانة الامـم المتحدة ومع غيره من هيئات الامم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية ، بعقد ما يلزم من اجتماعات للاعداد لمؤتمر اقليمي للدول المعنية يقوم بالنظر في مشروع خطة عمل وجميع المسائـل ذات الصلة ؛

٢ — ويرجو من المدير التنفيذى ان يقدم ، تحقيقا لهذه الغاية ، ما يلزم من دعـم البرنامج التقني والمالي من أجل الاعداد للاجتماعات الضرورية وعقدها .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

دال

برنامج البحار الاقليميـة : آسـيا

ان مجلس الادارة ،

اذ يلاحظ مع الموافقة الأنشطة التي نفذها المدير التنفيذى وفقا لمقررى مجلـــس الادارة ٥٠ (د — ٤) و ٥٨ (د — ٤) المؤرخين في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٦ (٣٧) ،

---

(٣٦) انظر UNEP/GC/90 و Corr.1 ، الفقرتان ٥٠٧ و ٥٠٨ .

(٣٧) المرجع نفسه ، الفقرة ٥٠٥ .

Digitized by UNOG Library

وقد نظر في التقرير الذى قدمه المدير التنفيذى الى مجلس الادارة في دورته الخامسة ،

واذ يلاحظ أيضا الاهتمام الايجابي الذى أبدته حكومات اندونيسيا وتايلند وسنغافورة والفلبين وماليزيا باستحداث برنامج علمي لادارة بحارها ،

واذ يشير الى أن هذا البرنامج ، رغم أنه اقليمي الطابع ، يمكن أن تكون له نتائج ذات أهمية أوسع نطاقا ،

١ - يقرر أن ثمة حاجة ملحة لاتخاذ خطوات من أجل صياغة وانشاء برنامج علمي يتضمن بحث التلوث البحرى ومنعه ومكافحته وأعمال الرصد لهذا البرنامج من برامج البحار الاقليمية ؛

٢ - ويدعو المدير التنفيذى الى مساعدة البلدان المعنية ، بأسرع ما يمكن ، بالأعمال التحضيرية وغيرها من الأعمال اللازمة لهذا الغرض ؛

٣ - ويأذن للمدير التنفيذى أن يستخدم ما يلزم من الموارد بالاشتراك مع المؤسسات المتخصصة المناسبة في منظومة الأمم المتحدة .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

٨٩ (د - ٥) - الجوانب البيئية لتوقي الكوارث الطبيعية والتأهب لها

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى قرارى الجمعية العامة السابقين ٢٨١٦ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، و ٣٤٤٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ اللذين يرجوان من هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المعنية التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث في وضع استراتيجية دولية لتوقي الكوارث الطبيعية والتأهب لها ،

واذ لا يغيب عن باله مقرر مجلس الادارة ٦١ (د - ٤) المؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ،

واذ يحيط علما بتقرير المدير التنفيذى عن استعراض موضوع " الكوارث الطبيعية " (٣٨) ، الذى هو أحد مجالات المواضيع ذات الأولوية ،

واذ يثني على جهود المدير التنفيذى في النهوض بالتعاون المشترك مع الوكالات ولا سيما مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية

---

(٣٨) المرجع نفسه ، الفقرات ٥٤٠ - ٥٤٥ .

Digitized by UNOG Library

والعلم والثقافة ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ومنظمة الصحة العالمية ، وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ، وغيرها من الهيئات ذات الصلة ،

١ - يرجو من المدير التنفيذى أن يواصل التعاون والبرمجة المشتركة في مجال توقي الكوارث والتأهب لها مع شتى وكالات وهيئات الأمم المتحدة مثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ومنظمة الصحة العالمية ، وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ؛

٢ - ويحث المدير التنفيذى على أن يركز اهتمام البرنامج بوجه خاص على ايجاد نظام للانذار المبكر لتوقي الكوارث الطبيعية والتأهب لها وعلى الأنشطة الموجهة للحد من أثرها البيئي ؛

٣ - ويرجو كذلك من المدير التنفيذى أن يتعاون مع شتى الوكالات والهيئات المعنية في الأمم المتحدة في مراجعة خطة العمل المتعلقة بالجوانب البيئية للكوارث الطبيعية على أساس الدراسة الاستعراضية للمستوى الأول ، وأن يعلم مجلس الادارة في دورته السادسة بالتقدم المحرز .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

٩٠ (د - ٥) - تدابير الدعم: التعليم والتدريب

ان مجلس الادارة ،

اذ يرى الحاجة الى ايجاد تسهيلات أفضل لتشجيع الانماء السريع للتعليم والتدريب في ميدان البيئة في البلدان النامية ،

واذ يشير الى مقرره ٢٩ (د - ٣) المؤرخ في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ الذى أيد اعتزام المدير التنفيذى انشاء مركز للنشاط البرنامجي من أجل التعليم والتدريب في ميدان البيئة على أساس تجريبي ،

واذ يلاحظ قيام المدير التنفيذى بانشاء جهاز لتنظيم المساعدة التقنية في ميدان البيئة وبانشاء برنامج للمنح التخصصية ،

واذ لا يغيب عن باله الحاجة الى اجراء ما يقتضيه الأمر من تنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،

١ - يرحب بانشاء المدير التنفيذى مركزا اقليميا للنشاط البرنامجي من أجل التعليم والتدريب في ميدان البيئة في افريقيا ؛

Digitized by UNOG Library

٢ — ويؤيد اعتزام المدير التنفيذي (٣٩) انشاء مراكز مماثلة في مناطق أخرى ، ويرجو منه على وجه الخصوص أن ينظر في انشاء مثل هذا المركز في وقت مبكر في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ؛

٣ — ويؤيد كذلك اعتزام المدير التنفيذي (٣٩) انشاء مركز عالمي للنشاط البرنامجي قبل حلول عام ١٩٨٢ ؛

٤ — ويدعو المدير التنفيذي الى التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة في النهوض بالتعليم البيئي ، في اطار المبادئ التوجيهية المنبثقة عن المؤتمر الدولي الحكومي المعني بالتعليم البيئي المقرر عقده في تبليسي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ ؛

٥ — ويرجو من المدير التنفيذي أن يستمر ، بالتعاون مع الهيئات المختصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة ، في اسداء المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية ، نهوضا بالتعليم والتدريب في ميدان البيئة ، لأغراض دعم المؤسسات المحلية وتنظيم الحلقات الدراسية وتقديم المنح الدراسية والتخصصية .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

٩١ (د — ٥) — القانون البيئي

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى اعلان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية (٤٠) ،

ورغبة منه في تشجيع زيادة انماء القانون الدولي المتصل بحماية البيئة ،

ورغبة منه أيضا في زيادة انماء المبادئ المتصلة بالموضوع والواردة في الاعلان من حيث علاقتها بالمسؤولية عن التلوث وغيره من الأضرار البيئية والتعويض عن تلك الأضرار ،

واذ يضع نصب عينيه مقرريه ٣٥ (د — ٣) المؤرخ في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ ، و ٦٦ (د — ٤) المؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ،

واذ يحيط علما بتقرير فريق الخبراء المعني بالمسؤولية عن التلوث وغيره من الأضرار البيئية والتعويض عن تلك الأضرار (٤١) ،

---

(٣٩) المرجع نفسه ، الفقرة ٥٦٧ .

(٤٠) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.73.II.A.14 و Corr.1 ، الفصل الأول .

(٤١) UNEP/WG.8/3 .

Digitized by UNOG Library

يرجو من المدير التنفيذى :

(أ) أن يعقد ، في أسرع وقت مستطاع ، اجتماعا لفريق عامل صغير معني بالقانون البيئي مكون من خبراء حكوميين ، ليقوم بدراسة وموالاة متابعة عدة أمور من بينها الأعمال المضطلع بها وفقا لمقرر مجلس الادارة ٦٦ (د - ٤) ؛

(ب) وأن يوصي الفريق المذكور بمواضيع للدراسة خلال الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٧٩ ، آخذا في الحسبان ومستعرضا ، في جملة أمور ، النتائج الواردة في تقرير فريق الخبراء المعني بالمسؤولية عن التلوث وغيره من الأضرار البيئية والتعويض عن تلك الأضرار ؛

(ج) وأن يساعد الفريق في أعماله مساعدة ناشطة ، وخاصة عن طريق مراعاة أعمال وجدول اجتماعات فريق الخبراء العامل الدولي الحكومي المعني بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ؛

(د) وأن يقدم تقريرا مرحليا الى مجلس الادارة في دورته السادسة .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

٩٢ (د - ٥) - مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية : سياساتها ومواردها

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٣٢٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ الذى أنشأ صلاحيات مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ،

واذ يضع في الاعتبار الآثار المترتبة على الترتيبات المؤسسية للتعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٣١/١١٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ،

واذ يحيط علما بالتقرير المرحلي للمدير التنفيذى عن تنفيذ خطة وبرنامج عمليات مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية (٤٢) ،

واقتناعا منه بان المؤسسة تحتاج أموالا كافية من أجل أداء صلاحياتها على نحو فعال ،

١ - يؤكد من جديد السياسات والمبادئ التوجيهية التي تحكم عمليات مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية في اداء صلاحياتها ، واهتمام المؤسسة بالانماء البيئي السليم ؛

---

(٤٢) UNEP/GC/93 .

Digitized by UNOG Library

٢ — ويناشد جميع الحكومات أن تسهم بسخاء في موارد المؤسسة ؛

٣ — ويرجو من المدير التنفيذي أن يكثف جهوده للحصول على أموال للمؤسسة من المصادر الخاصة وغيرها من المصادر غير الحكومية ؛

٤ — ويدعو الجمعية العامة الى أن تعتمد ، آخذة في الاعتبار اقتراح المدير التنفيذي في تقريره المرحلي (٤٣) بشأن تحديد هدف قدره ٥٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة للمؤسسة وكذلك الآراء التي أبدتها الحكومات في دورة المجلس الخامسة ، الى النظر في دورتها الخامسة في تحديد هدف لمجموع التبرعات الطوعية من الحكومات للأعوام ١٩٧٨ — ١٩٨١ ؛

٥ — ويدعو كذلك الجمعية العامة الى أن تطلب الى الأمين العام ، في دورتها الثانية والثلاثين ، أن ينظر خلال الدورة الثالثة والثلاثين في الدعوة لعقد مؤتمر لاعلان التبرعات الطوعية من الحكومات للمؤسسة اذا لم ترد تعهدات بتقديم تبرعات للوفاء بالحد الأدنى من الهدف المحدد .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

٩٣ (د — ٥) — مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية : دعم برامج العمل الاقليمي بشأن المستوطنات البشرية

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣١/١١٤ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ومقرري الجمعية العامة ٣١/٤١١ "ألف" و "باء" المؤرخين في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ،

واذ يلاحظ مع الارتياح التدابير المتخذة على الصعيد الاقليمي تنفيذا لتوصيات الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من أجل التعاون الدولي بشأن المستوطنات البشرية ،

واذ يدرك ان ثمة تدابير تتخذ في سبيل انشاء لجان اقليمية مشتركة بين الحكومات تعنى بالمستوطنات البشرية وتناط بها مسؤولية وضع سياسات اقليمية وتنفيذها على الصعيدين دون الاقليمي والوطني ،

واذ يضع في الاعتبار دور برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ومؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية في دعم المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية في ميدان المستوطنات البشرية وفي عمليات البرمجة المشتركة مع اللجان الاقليمية ،

---

(٤٣) المرجع نفسه ، الفقرة ٤٩ .

Digitized by UNOG Library

واذ يشير الى أحكام قرار الجمعية العامة ٣٣٢٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ بشأن دور المؤسسة الخاص بوصفها كيانا دوليا من أجل تعبئة الموارد التقنية والمالية للمستوطنات البشرية تعبئة ابداعية ، والعمل كوسيط مالي ، وتوفير نواة رأس المال ،

واذ يضع نصب عينيه أحكام قرار الجمعية العامة ٣١/١١٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ومقرر مجلس الادارة في دورته الخامسة بشأن الشؤون المالية وشؤون الميزانية التي تؤثر في المؤسسة (٤٤) ،

يرجو من المدير التنفيذى أن يؤمن قيام مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية بما يلي :

(أ) مساعدة الهيئات المشتركة بين الحكومات ، الاقليمية منها ودون الاقليمية ، في صياغة طلبات المساعدة من الوكالات المناسبة الثنائية والمتعددة الأطراف ، وأن يتم تخصيص موظفي المؤسسة وموارد ها حسب ما يقتضيه ذلك الغرض ؛

(ب) انشاء دائرة اعلامية خاصة بتمويل الاسكان والمستوطنات البشرية من أجل مساعدة البلدان النامية على اقامة الصلات مع المؤسسات المالية الرئيسية على الصعيدين الاقليمي والعالمي ، بما في ذلك البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وتحسين امكانية وصولها على نحو فعال الى أسواق رأس المال الدولية ؛

(ج) تقديم ما يقتضيه الأمر من دعم ، على الصعيد الاقليمي ، الى الدراسات والاجتماعات التي تجرى في ميدان سياسة تمويل الاسكان ، وتمويل الاسكان ، وذلك بالتعاون مع اللجان الاقليمية المشتركة بين الحكومات ، وأمانات اللجان الاقليمية ، ومصارف التنمية الاقليمية ؛

(د) النهوض ، عن طريق المؤسسات القائمة ، باستخدام المواد والادوات والمعدات والمهارات المتخصصة على المستويات الاقليمية ودون الاقليمية والوطنية ، وكذا تسهيلات التدريب والاعلام وتبادل الخبرات الفنية ، من أجل مساعدة برامج تحسين المستوطنات البشرية والتعجيل بها .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

٩٤ (د - ٥) - مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية : شؤون الميزانية والادارة

ان مجلس الادارة ،

---

(٤٤) المقرر ٩٤ (د - ٥) المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧ .

Digitized by UNOG Library

أولا

١ - يحيط علما بالتقرير المالي والحسابات غير المراجعين لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ (٤٥) ؛

٢ - ويحيط علما بالموافقة على تقرير الميزانية (٤٦) المقدم من المدير التنفيذى ويرجو منه أن يقدم الى مجلس الادارة تقريرا آخر عن هذا الموضوع في دورته السادسة ؛

٣ - ويقرر ، ريثما ينظر في دورته السادسة في الميزانية المقترحة المقدمة من المدير التنفيذى لتكلفة دعم برنامج مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٤٧) ، أن يقوم المدير التنفيذى في الفترة الانتقالية من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨ بالابقاء على نفقات تكلفة دعم البرنامج على مستوى ١٩٧٧ تقريبا ، وأن تكون النفقات ، فيما بعد ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، وفقا للميزانية المعتمدة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ ؛

ثانيا

١ - يدعو الأمين العام الى العمل على أن تسفر المشاورات الحالية بين المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ووكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم عن مقترحات محددة يقوم الأمين العام بتقديمها الى الجمعية العامة لاقرارها تمكينا للأمين العام من اصدار القواعد المالية للمؤسسة من أجل الرقابة المالية على سائر عمليات المنظمة ؛

٢ - ويقر التعديلات التالية على الاجراءات العامة التي تحكم عمليات مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية (٤٨) :

الفقرة (ح) من المادة الاولى

يستعاض عن عبارة " التي تشمل تكاليف وضع البرنامج وتقييمه " بعبارة " بما في ذلك تكاليف وضع البرنامج وتقييمه " ؛

الفقرة ١ من الجزء دال من المادة الثالثة

تعدل الفقرة الاولى ليصبح نصها كما يلي : " يقوم الأمين العام للأمم المتحدة ، بناء على توصية المدير التنفيذى ، بتعيين مدير للمؤسسة يكون بدرجة مساعد أمين عام " ؛

---

(٤٥) UNEP/GC/L.42 .

(٤٦) UNEP/GC/94 ، الفرع الأول .

(٤٧) المرجع نفسه ، الفرع الثاني .

(٤٨) انظر مرفق مقرر مجلس الادارة ٧٢ (د - ٤) المؤرخ في ١٢ و ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٦ .

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٣ من الجزء زاى من المادة الرابعة

يستعاض عن عبارة " بناء على طلب مجلس الادارة ، وبالسلطة التي يخولها له الأمين العام للأمم المتحدة " بعبارة " بناء على طلب الجمعية العامة وعلى توصية من مجلس الادارة " ؛

الفقرة الفرعية (أ) من الجزء ميم من المادة السادسة

يستعاض عن كلمة " قدمها " بعبارة " قد يقدمها من حين الى آخر " ، وعن عبارة " للنظر فيها " بعبارة " لينظر فيها " ؛

الجزء سين من المادة السادسة

يغير العنوان الى " موظفو المؤسسة " ، وتحذف من الفقرة ١ عبارة " ريثما يتم انشاء مجلس تعيين وترقية للمؤسسة نفسها " ؛

الجزء عين من المادة السادسة

يعدل هذا الجزء ليصبح نصه كما يلي : " للمدير التنفيذى أن يعمد ، في مجال ادارة الصناديق الاستئمانية المنشأة داخل اطار المؤسسة ، الى انشاء حسابات فرعية من أجل الاضطلاع بأنشطة محددة تتمشى مع مقاصد المؤسسة وأهدافها التشغيلية ، وتدار تلك الحسابات الفرعية وفقا للنظام المالي للمؤسسة " .

الجلسة ٧٤
٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧

٩٥ (د - ٥) - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذى الذى قدمه بصفته أمينا عاما لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر (٤٩) ،

وقد نظر أيضا في مشروع خطة العمل لمكافحة التصحر (٥٠) ،

وقد أحاط علما بالتقارير التكميلية المقدمة من المدير التنفيذى (٥١) ،

---

(٤٩) UNEP/GC/95 و Corr.1 .

(٥٠) UNEP/GC/95/Add. 1 .

(٥١) UNEP/GC/95/Add. 2 و Add.3 و Add.4 .

Digitized by UNOG Library

يرجو من المدير التنفيذى أن يزود مجلس الادارة في دورته السادسة بحسابات دقيقة عن الاعتمادات المخصصة لعام ١٩٧٧ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر ؛

٢ - ويقر اقتراحات المدير التنفيذى بشأن اعداد الوثائق التي ستقدم الى المؤتمر ؛

٣ - ويرجو من المدير التنفيذى أن يحدد تدابير ، لغرض دراستها في المؤتمر ، تكون مبنية على مشاريع عملية لمكافحة التصحر ويمكن الاضطلاع بها في مجالات محددة أكدت الحكومات الوطنية اهتمامها بها والتزامها بتقديم الدعم فيها ؛

٤ - ويلاحظ اعتزام المدير التنفيذى القيام ، بوصفه أمينا عاما للمؤتمر ، بمراجعة المشروع الثاني للخطة في ضوء التعليقات المبداة والتوصيات المقدمة في الاجتماعات التحضيرية الاقليمية وفي الدورة الخامسة لمجلس الادارة ، بصفته الهيئة التحضيرية الدولية الحكومية للمؤتمر ، باعتبارها أساسا للمناقشة في المؤتمر ؛

٥ - ويحث الحكومات على :

(أ) توفير جميع الوسائل الممكنة المتاحة على الصعيد الوطني بالقيام ، اذا اقتضى الأمر ، بانشاء لجان وطنية مخصصة من أجل التعريف بأهداف المؤتمر العملية على نطاق واسع ؛

(ب) العمل على الاشتراك في المؤتمر بأعلى المستويات السياسية والتقنية الممكنة ؛

٦ - ويقرر أن ينظر في دورته السادسة ، على أساس تقرير الأمين العام للمؤتمر ومع مراعاة موافقة الحكومات التي منحت أولوية لمشاكل التصحر في خططها الانمائية ، في توصيات المؤتمر التي يمكن لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة أن يتخذ تدابير بشأنها في اطار موارده الحالية ؛

٧ - ويدعو جميع الحكومات ، لاسيما تلك التي تتضمن خططها الانمائية تدابير بشأن مشاكل التصحر ، وكذا وكالات الأمم المتحدة ، الى التعاون الى أقصى حد في التعريف بتوصيات المؤتمر على نطاق واسع .

الجلسة ٧٤
٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧

٩٦ (د - ٥) - المسائل المتصلة بادارة صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقريرى المدير التنفيذى عن تنفيذ برنامج صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في عام ١٩٧٦ وعن تقييم مشاريع الصندوق (٥٢) ،

---

(٥٢) UNEP/GC/96 و Add.1 .

Digitized by UNOG Library

١ - يعرب عن ارتياحه لارتفاع مستوى المدفوعات من التبرعات المعقودة الدين تحسن في عام ١٩٧٦ ، ويناشد الحكومات الحفاظ على نفس المستوى من المدفوعات الفورية في عام ١٩٧٧ والأعوام المقبلة ؛

٢ - ويؤيد اعتزام المدير التنفيذى تدعيم برنامج الصندوق في عام ١٩٧٧ سعيا الى تحقيق مزيد من التركيز في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ؛

٣ - ويرجو من المدير التنفيذى أن يعمد ، لدى اقرار المشاريع على أساس ما تنطوى عليه من امكانات للوفاء بالدور الحفزى لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ولدى وضع المشاريع المقبلة ، الى ايلاء المراعاة الدقيقة الى احتياجات البلدان النامية ، تمشيا مع جهوده لزيادة قدرة البرنامج على التنفيذ ؛

٤ - ويرحب باصدار سلسلة الوثائق المتعلقة بمشاريع الصندوق "UNEP/FUND/PROJECTS/-" ويرجو من المدير التنفيذى أن يأخذ في الحسبان ، في اعداد هذه الوثائق ، الاعتبارات المعرب عنها في مرفق هذا المقرر ؛

٥ - ويؤيد اعتزام المدير التنفيذى تخصيص موارد الصندوق للأنشطة المشتركة مع الوكالات المتعاونة استنادا الى نتائج عمليات البرمجة المشتركة ، واعتزامه بوجه خاص ، اقامة مشاريع مشتركة بين وكالات متعددة تمشيا مع توصيات مجلس التنسيق البيئي ؛

٦ - ويرجو من المدير التنفيذى أن يراعي ، في مواصلته عملية التقييم ، الملاحظات المبداة في المناقشة حول هذا الموضوع ، وأن يولي ، خاصة ، اهتماما خاصا الى تقييم البرنامج بوصفه جزءا هاما من هذه العملية ، وأن يقدم تقارير بصفة منتظمة الى مجلس الادارة في كل دورة عن التقدم المحرز في هذا العمل ؛

٧ - ويرجو من المدير التنفيذى أن يوفر ، في التقارير المقبلة ، مزيدا من المعلومات عن نوع التقييم المستخدم في تقييم المشاريع ، مقدما معلومات عن نوع التقييم المستخدم في تقييم المشروع ومبينا بجلاء المزايا العملية التي حققها المشروع .

الجلسة ٧٤
٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧

مرفق

١ - يتوقع مجلس الادارة أن تتضمن سلسلة الوثائق المتعلقة بمشاريع الصندوق "UNEP/FUND/PROJECTS/-" المعلومات التالية :

(أ) فيما يتعلق بجميع المشاريع المعتمدة حديثا :

' ١ ' بيان بالأهداف والأثر المتوقع ؛

Digitized by UNOG Library

'٢' معلومات عن دور الوكالات المتعاونة والمنظمات الداعمة ومدى اشتراكها ، ان وجد ، ومكان المشروع في اطار برامجها ككل ؛

'٣' خطة العمل المقترحة ؛

'٤' علاقة المشروع بالمشاريع الأخرى التي يشترك فيها برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة أو التي اشترك فيها ؛

'٥' التواريخ الهامة في تنفيذ المشروع ؛

'٦' تنبؤ بالتكلفة الشاملة فيما يتعلق بمدة المشروع وبكل سنة تشغيل فعلية ، مع تبيان حصة كل من البرنامج والوكالات المتعاونة والمنظمات الداعمة في قسمة التكاليف بالنسب المئوية ؛

(ب) وفيما يتعلق بجميع المشاريع الجارية عند اتمام المراحل الرئيسية :

'١' تقرير عن درجة التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المحددة ؛

'٢' اعادة بيان علاقة المشروع بالمشاريع الأخرى التي يشترك فيها برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، وببرامج الوكالات المتعاونة والمنظمات الداعمة ككل ؛

'٣' بيان منقح بالمراحل الزمنية ، عند الضرورة ، وتفسير لأى خروج عن الجدول الزمني المقترن أصلا ؛

'٤' بيان بالنفقات السنوية لكل من البرنامج والوكالات المتعاونة والمنظمات الداعمة ، مع تنبؤ منقح بالتكاليف المتوقعة اذا اقتضى الأمر ذلك ؛

(ج) وفيما يتعلق بجميع المشاريع المنجزة :

'١' بيان بالنتائج المتحققة ؛

'٢' مقارنة النتائج بالأهداف المحددة ، مع مراعاة آراء الوكالات المتعاونة والمنظمات الداعمة ؛

'٣' أثر المشروع على المشاريع الأخرى التي يشترك فيها البرنامج أو التي اشترك فيها وعلى برامج الوكالات المتعاونة والمنظمات الداعمة ككل ؛

'٤' استعراض الجدول الزمني الفعلي الذى اتبعه المشروع وأية دروس قد تستفاد من ذلك ؛

'٥' موجز بالتكاليف الاجمالية والسنوية معا ، بالنسبة للمشروع ككل ولمساهمات برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة والوكالات المتعاونة والمنظمات الداعمة .

٢ - تيسيرا للرجوع الى الوثائق ، ينبغي للوثائق المتعلقة بتنفيذ برنامج الصندوق والمعدة لمجلس الادارة في كل دورة أن تتضمن قائمة بأرقام ومواعيد جميع الوثائق التي تحمل رمز "UNEP/FUND/PROJECTS/-" والتي صدرت منذ الدورة السابقة لمجلس الادارة .

Digitized by UNOG Library

٩٧ (د - ٥) - صندوق برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة : المسائل المالية والادارية ومسائل الميزانية

ألف

التقارير المالية والحسابات وتشييد مقر دائم لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة

ان مجلس الادارة ،

أولا

١ - يحيط علما بالتقرير المالي والحسابات لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ (٥٣) ، ويقرهما ؛

٢ - ويحيط علما بتعليقات المدير التنفيذى على رأى مجلس مراجعي الحسابات (٥٤) وعلى تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية حسبما وردت في تقريرها (٥٥) ؛

٣ - ويدعو المدير التنفيذى الى أن يقدم الى مجلس الادارة في دورته السادسة تقريرا آخر عن الاجراءات التي اتخذها لاستكمال تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية ؛

ثانيا

١ - يلاحظ التقرير المالي والحسابات غير المراجعين لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ (٥٦) ؛

٢ - ويسلم بأن مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة ليس بحاجة الى أن يرفع الى الجمعية العامة ، ومن ثم الى مجلس الادارة ، تقريرا رسميا يشمل السنة الاولى من فترة السنتين ؛

٣ - ويرى مع ذلك أن من المفيد التماس تعليقات على الوثائق من مجلس مراجعي الحسابات ومن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ؛

---

(٥٣) UNEP/GC/97 . للاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٧ واو (A/31/7/Add.6 و Corr.1) .

(٥٤) UNEP/GC/97 .

(٥٥) A/31/140 ، الفقرات ٢٩ - ٣١ .

(٥٦) UNEP/GC/L.43 .

Digitized by UNOG Library

ثالثا

يحيط علما بالتقرير المرحلي المقدم من المدير التنفيذى بشأن الدراسة المعمارية والهندسية الخاصة بتشييد مقر دائم لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في نيروبي (٥٧) .

الجلسة ٧٤
٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧

بـاء

تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة
١٩٧٦-١٩٧٧ و ١٩٧٨-١٩٧٩

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في تقرير الأداء المتعلق بميزانية ١٩٧٦ - ١٩٧٧ لتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج الخاصة بصندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة عن الفترة من ١ كانون الثاني /يناير الى ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٧٦ (٥٨) ، والميزانية المقترحة لتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج الخاصة بصندوق الأمم المتحدة لشؤون البيئة عن الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٥٩) ، وفي تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن تقرير الأداء ، وفي الأساس المنطقي لتوزيع تكاليف الموظفين بين الميزانية العادية للأمم المتحدة وميزانية الصندوق لتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج والميزانية المقترحة (٦٠) ،

١ - يقر تقرير الأداء ؛

٢ - ويحيط علما بالجزء خامسا من قرار الجمعية العامة ٣١/٢٠٨ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٦ ؛

٣ - ويرجو من المدير التنفيذى أن يراعي النتائج التي تتوصل اليها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لدى اعداده اقتراحات الميزانيات المقبلة المقدمة في اطار الميزانية العادية للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة لشؤون البيئة ؛

٤ - ويوافق على انشاء الوظائف الجديدة الثماني (وظيفتان ف - ٤ ، ووظيفتان ف - ٣ ، وأربع من الرتب المحلية) التي طلبها المدير التنفيذى للبرامج البيئية الخاصة بشعبة الاتصالات وبشعبة سياسات الصندوق وموارده وتقييمه ؛

---

(٥٧) UNEP/GC/100 .

(٥٨) UNEP/GC/99 ، الفرع الأول .

(٥٩) UNEP/GC/99/Add.1 .

(٦٠) UNEP/GC/L.44 و L.45 و L.46 .

Digitized by UNOG Library

٥ - ويسلم بالحاجة الى انشاء وظيفة موظف اتصال قانوني (ف - ٤) وسكرتير (رتبة محلية) حسبما اقترح المدير التنفيذي ، ويرجو من المدير التنفيذي ان يتخذ التدابير اللازمة تمشيا مع التعليقات الواردة في الفقرة ٩ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (٦١) ؛

٦ - ويوافق على اعادة التصنيف المقترح لوظيفه برتبة ف - ٣ الى رتبة ف - ٤ لتوفير نائب لمدير قسم الخدمات العامة ؛

٧ - ويرجو من المدير التنفيذي ، نظرا للأهمية الكبرى لأنشطة البرنامج الاقليمية ، أن يحقق تمثيلا منصفا بين المكاتب الاقليمية في أقرب موعد ممكن وأن يجرى ، في الوقت نفسه ، استعراضا للتمثيل الاقليمي مراعيا الاحتياجات المحددة لكل منطقة ، وأن يقدم الى مجلس الادارة في دورته السادسة تقريرا عن نتائج الاستعراض وأية احتياجات اضافية في الميزانية يستلزمها تحقيق هدف التمثيل المنصف ؛

٨ - ويوافق ، في ضوء تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، على أن ينقل الى الميزانية العادية خمس وظائف من الفئة الفنية (وظيفة واحدة ف - ٥ ، وثلاث ف - ٤ ، وواحدة ف - ٣) وأربع وظائف من الرتب المحلية ؛

٩ - ويوافق على تخصيص مبلغ قدره ١٤ ٩٤٤ ٨٨٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

الجلسة ٧٤
٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧

٩٨ (د - ٥) - برنامج صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة

ألف

اقرار الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ (٦٢) ،

واذ يؤكد من جديد أن صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة قد أثبت جدواه وأنه ينبغي الحفاظ عليه بوصفه عنصرا من العناصر الرئيسية الأربعة للترتيبات المؤسسية للتعاون الدولي في ميدان البيئة في اطار منظومة الأمم المتحدة ،

---

(٦١) UNEP/GC/L.46 .

(٦٢) UNEP/GC/98 و Corr.1 و Corr.2

Digitized by UNOG Library

١ - يقر الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ للأنشطة البرنامجية للصندوق (٦٣) ؛

٢ - ويوافق على اعتزام المدير التنفيذى التماس تبرعات طوعية للسنوات ١٩٧٨-١٩٨١ على المستوى العالمي ، على النحو المقترح في الخطة ؛

٣ - ويسلم بأنه ينبغي لمجلس الادارة ، في الأحوال العادية ، أن يستعرض هذا المستوى في ضوء التبرعات الواردة ؛

٤ - ويحث جميع الحكومات على أن تبين اعتزامها تقديم تبرعات للصندوق في أقرب موعد ممكن ؛

٥ - ويرجو من المدير التنفيذى ألا يألو جهدا في توسيع قاعدة التبرعات للصندوق ، ويحث الحكومات التي لم تقدم بعد تبرعات للصندوق على أن تفعل ذلك ؛

٦ - ويرجو كذلك من المدير التنفيذى أن يؤمن استمرار توفر أموال نقدية كافية ترحل من عام الى آخر ؛

٧ - ويرجو كذلك من المدير التنفيذى ، بالنظر الى الحد الأقصى المفروض باستمرار على الانفاق على أنشطة الصندوق البرنامجية المقترحة في الخطة المتوسطة الأجل ، أن يحدد الاختناقات في عملية فحص وتنفيذ وتقييم البرامج والمشاريع ، وأن يقدم الى مجلس الادارة في دورته السادسة تقريرا يتضمن اقتراحات بتدابير علاجية بغية زيادة قدرة البرنامج على تحقيق مستوى أعلى للانفاق في حدود المستويات التي تقر من عام الى آخر لأنشطة الصندوق البرنامجية .

الجلسة ٧٤
٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧

ب - ١

اقرار الأنشطة البرنامجية لصندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة لسنة ١٩٧٧ وللسنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩

ان مجلس الادارة ،

وقد استعرض اقتراحات المدير التنفيذى على النحو المجمل في تقريره عن الأنشطة البرنامجية المقترحة لصندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٦٤) ،

١ - يأذن بتخصيص مبلغ ٣٥ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧ ، ومبلغ ٣١ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٨ ، ومبلغ ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٩ للأنشطة البرنامجية للصندوق ؛

---

(٦٣) المرجع نفسه ، Corr.2 ، الجدول ١ .

(٦٤) UNEP/GC/90 و Corr.1 .

Digitized by UNOG Library

٢ - ويقرر توزيع الاعتماد المخصص للأنشطة البرنامجية للصندوق على النحو التالي :

(بدولارات الولايات المتحدة)

المجالات	١٩٧٨	١٩٧٩
المستوطنات البشرية والصحة البشرية	٥ ٨١٠ ٠٠٠	٥ ٨٥٠ ٠٠٠
النظم البيئية	٧ ٦٢٠ ٠٠٠	٧ ٤٠٠ ٠٠٠
البيئة والانماء	١ ٦٠٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠
المحيطات	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ١٩٠ ٠٠٠
الطاقة	٥٧٠ ٠٠٠	٥٧٠ ٠٠٠
الكوارث الطبيعية	٥٥٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠
مراقبة الأحوال الأرضية	٤ ١٠٠ ٠٠٠	٤ ٨٦٠ ٠٠٠
الادارة البيئية	٨٠٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠
القانون البيئي	٣٤٠ ٠٠٠	٣٤٠ ٠٠٠
الدعم	٤ ٨٠٠ ٠٠٠	٤ ٧٣٠ ٠٠٠
مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية	٧٠٠ ٠٠٠	-
البيانات البيئية	٧١٠ ٠٠٠	٦٦٠ ٠٠٠
	٣١ ٦٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠

٣ - ويأذن للمدير التنفيذى بتعديل توزيع الأموال الى حد أقصى قدره ٢٠ في المائة لكل بند اذا تبينت ضرورة ذلك للحفاظ على سلامة البرنامج ؛

٤ - ويأذن بتخصيص مبلغ سنوى قدره مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للأنشطة المضطلع بها في اطار احتياطي برنامج الصندوق في عام ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ؛

٥ - ويأذن كذلك للمدير التنفيذى بأن ينقل من احتياطي برنامج الصندوق الى الصندوق الدائر (الاعلام) المبلغ اللازم لجعل الرصيد غير الموظف للصندوق الدائر (الاعلام) يصل في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ الى مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار ، شريطة أن يستمر تشغيل الصندوق الدائر (الاعلام) على أساس تجارى سليم ؛

٦ - ويأذن بزيادة الاحتياطي المالي الى مبلغ ٣ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار لعام ١٩٧٧ ؛

٧ - ويأذن للمدير التنفيذى بالدخول في التزامات تصل الى ٩ ملايين من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ والى ٤ مليون دولار في عام ١٩٨١ .

الجلسة ٧٤
٢٤ ايار/مايو ١٩٧٧

Digitized by UNOG Library

٩٩ (د - ٥) - التعاون في ميدان البيئة على صعيد الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى اعلان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية (٦٥) ،

واذ يشير الى مقرره الذى اتخذه في دورته الثالثة (٦٦) والقاضي بأن انماء القانون البيئي هو أحد التدابير الداعمة التي لا غنى عنها لتنفيذ سياسات برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة واستراتيجياته وتوصياته ،

واذ يضع في الاعتبار الأهمية التي يوليها مجلس الادارة لهذه المهمة ،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذى وتقارير فريق الخبراء العامل الدولي الحكومي المعني بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر (٦٧) ،

واذ يضع نصب عينيه أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه قد حث فريق الخبراء على التعجيل بأعماله ،

واذ يلاحظ العمل الهام المنجز في هذا الميدان على الصعيد الاقليمي ،

ورغبة منه في زيادة تشجيع انماء القانون الدولي المتصل بحماية البيئة ،

يرجو من المدير التنفيذى أن :

(أ) يدعو فريق الخبراء العامل الدولي الحكومي المعني بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر الى الاجتماع من جديد في أسرع وقت ممكن ، على أن يكون باب الفريق مفتوحا أيضا أمام خبراء من الدول الأخرى الأعضاء في مجلس الادارة والمهتمة بالاشتراك ، وذلك كي يواصل وينجز مزيدا من الأعمال المضطلع بها وفقا لمقررى مجلس الادارة ٤٤ (د - ٣) المؤرخ في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ، و ٧٧ (د - ٤) المؤرخ في ٦ نيسان / ابريل ١٩٧٦ ؛

(ب) يساعد الأعمال الجارية مساعدة ناشطة ، بما في ذلك التنسيق المناسب مع فريق الخبراء المعني بالبيئة البشرية ؛

(ج) يرفع تقرير فريق الخبراء العامل الدولي الحكومي الى مجلس الادارة في دورته السادسة ؛

(د) يرفع تقريرا مؤقتا الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين .

الجلسة ٧٣
٢٠ أيار/مايو ١٩٧٧

---

(٦٥) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.73.II.A.14 و Corr.1 ، الفصل الاول .

(٦٦) المقرر ٣٥ (د - ٣) .

(٦٧) UNEP/GC/74 ؛ و UNEP/GC/101 والمرفقات .

Digitized by UNOG Library

١٠٠ (د - ٥) - البيئة والانماء

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرريه ٢١ (د - ٣) المؤرخ في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ ، و ٧٩ (د - ٤) المؤرخ في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، اللذين طلب فيهما الى المدير التنفيذى ، فيما طلب ، أن يعد تقريرا عن الأثر البيئي الناجم عن استخدام الموارد الطبيعية استخداما تبديديا وغير رشيد ، ودراسة تتضمن توصيات من أجل التنفيذ العملي لمفهوم الانماء الايكولوجي بوصفه وسيلة للتخطيط ، وتقريرا عن البيئة والانماء ،

واذ يلاحظ تقرير المدير التنفيذى (٦٨) عن اجتماع فريق خبراء دولي حكومي لمناقشة هذه المواضيع ، واذ يلاحظ أيضا تقرير فريق الخبراء (٦٩) ،

واذ يلاحظ مع التقدير اعتزام المدير التنفيذى أن يكرس مزيدا من الاهتمام للتدابير العملية في ميدان البيئة والانماء ولاستحداث ادوات ومنهجيات للادارة البيئية بغية ايجاد صلة بين المفاهيم والتدابير العملية ،

واذ يدرك أنه من الصعب ، في هذا الاطار وفي هذا الوقت ، صياغة تعريف لعدم الرشاد والتبديد في استخدام الموارد الطبيعية يكون قابلا للتطبيق بصورة شاملة ،

١ - يرجو من المدير التنفيذى أن يتخذ تدابير مناسبة ، تشمل العمل على اقامة مشاريع ارشادية عن ادماج الاعتبارات البيئية في التخطيط الانمائي ، وقد تشمل أيضا مزيدا من المشاورات مع الاخصائيين ذوى الخبرة في ادماج تلك الاعتبارات في البرامج الانمائية في اطار الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتباينة ؛

٢ - ويدعو الحكومات والمنظمات الدولية الى متابعة اقتراحات فريق الخبراء عن طريق الاضطلاع بمساعدة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، بأعمال تتعلق بالمبادئ التوجيهية لاستخدام الموارد الطبيعية استخداما سليما من الناحية البيئية والى احالة النتائج الى مجلس الادارة عن طريق المدير التنفيذى ؛

٣ - ويرجو من المدير التنفيذى أن يؤمن نشر المعلومات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة ؛

٤ - ويرجو كذلك من المدير التنفيذى أن يفيد عن التطورات الحاصلة في هذا الميدان ، استجابة للمبادئ التوجيهية التي أعدها فريق الخبراء ، عندما يقدم الى مجلس الادارة في دورته السادسة تقريرا عن الأنشطة الجارى تشجيعها في هذا المجال ؛

٥ - ويرى أن القصد من المبادئ التوجيهية المعدة بشأن معايير سليمة بيئيا أن تستخدمها الحكومات في النهوض بالبرامج الانمائية الوطنية .

الجلسة ٧٤
٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧

---

(٦٨) UNEP/GC/102 .

(٦٩) UNER/IG.4/4 .

Digitized by UNOG Library

١٠١ (د - ٥) - دراسة مشكلة المخلفات المادية للحروب ، وخاصة الألغام ، وتأثيرها على البيئة

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٤٣٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، والى الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٣١/١١١ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ،

واذ يشير كذلك الى مقرره ٨٠ (د - ٤) المؤرخ في ٩ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، وخاصة الفقرة ٤ منه ،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذى (٧٠) عن الدراسة المتعلقة بمشكلة المخلفات المادية للحروب ، وخاصة الألغام ، وتأثيرها على البيئة ،

١ - يؤكد أن المخلفات المادية للحروب يمكن أن تكون لها آثار ضارة دائمة على البشر ، والحيوانات ، والنباتات ، والمياه ، والأرض ، والنظام الايكلوجي في مجموعه ؛

٢ - ويرجو من المدير التنفيذى أن يحيل ، باسم مجلس الادارة ، دراسة مشكلة المخلفات المادية للحروب ، وخاصة الألغام ، وتأثيرها على البيئة الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ؛

٣ - ويرجو من المدير التنفيذى أن يواصل مشاوراته مع الحكومات بغية تنفيذ الفقرة ٤ من المقرر ٨٠ (د - ٤) ، وأن يقدم الى مجلس الادارة في دورته السادسة تقريرا عن نتائج هذه المشاورات ؛

٤ - ويرجو كذلك من المدير التنفيذى أن يواصل ، وفقا للفقرة ٥ من المقرر ٨٠ (د - ٤) ، تقديم المساعدة في ميدان الحماية البيئية الى الدول ، عند الطلب ، في سبيل اعداد برامجها الخاصة لازالة الألغام من أراضيها .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

١٠٢ (د - ٥) - اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣١/٧٢ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ،

---

(٧٠) UNEP/GC/103 .

Digitized by UNOG Library

واذ يلاحظ مع الارتياح أن اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى ، المرفقة بالقرار المذكور ، أصبحت معروضة للتوقيع ،

واذ يأخذ في الاعتبار ما لتقنيات التغيير في البيئة من آثار بالغة الضرر اذا استخدمت لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى ،

واذ يأخذ في الاعتبار أيضا أن استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض سلمية استخداما ملائما يمكن أن يخدم تقدم البشرية ورفاهيتها ،

واذ يشير الى المبادئ الواردة في اعلان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية (٧١) ،

واذ يوجه الاهتمام الى أحكام المادة الثالثة من الاتفاقية ،

١ — يرحب باتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى ، المرفقة بقرار الجمعية العامة ٣١/٧٢ ؛

٢ — ويعرب عن أمله في أن ينضم الى الاتفاقية وشيكا أكبر عدد ممكن من الدول ؛

٣ — ويرجو من الدول الأعضاء أن تيسر تبادل المعلومات حول استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض سلمية .

الجلسة ٧٠
١٧ أيار/مايو ١٩٧٧

١٠٣ (د — ٥) — العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

ان مجلس الادارة ،

وقد نظر في مذكرة المدير التنفيذي عن العلاقات مع المنظمات غير الحكومية (٧٢) ،

١ — يعرب عن تقديره لجميع المنظمات غير الحكومية التي اشتركت في الأنشطة البيئية وساهمت في الأنشطة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، ويدعو هذه المنظمات الى الاستمرار في اقامة تعاون وثيق مع البرنامج ؛

٢ — ويطلب الى المدير التنفيذي والدول الأعضاء دعم نمو المنظمات غير الحكومية وأنشطتها في ميدان البيئة ، ولاسيما في البلدان النامية ؛

٣ — ويدعو المدير التنفيذي الى التماس تعاون المنظمات غير الحكومية في تحديد الأفراد الذين بوسعهم تقديم مساهمات فريدة الى برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة والذين يشكلون الشبكة الدولية لأصدقاء البيئة المشار اليها في تقريره التمهيدي (٧٣) .

الجلسة ٧٤
٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧

---

(٧١) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.73.II.A.14 و Corr.1 ، الفصل الأول .
(٧٢) UNEP/GC/105 .
(٧٣) UNEP/GC/87 ، الفقرة ١٢ (ج) .

Digitized by UNOG Library

١٠٤ (د - ٥) - المشاورات غير الرسمية مع الحكومات

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى مقرره ٢٣ (د - ٣) المؤرخ في ٢ أيار/مايو ١٩٧٥ ،

١ - يقرر أن المشاورات غير الرسمية مع الحكومات ينبغي أن تعقد مرتين بين دورتين متتاليتين لمجلس الادارة ، على أن تعقد في احدى المرتين لمدة يوم واحد قبل افتتاح دورة مجلس الادارة في نيروبي وتعقد في المرة الأخرى لمدة ثلاثة أيام على الأقل في موعد ومكان يحددهما مجلس الادارة بناء على توصية أعضاء المكتب وبعد التشاور مع المدير التنفيذي ؛

٢ - ويرجو من المدير التنفيذي أن يدرج المبلغ اللازم لعقد تلك المشاورات غير الرسمية في تقديراته للميزانية ؛

٣ - ويقرر أن المشاورات غير الرسمية بين الدورتين الخامسة والسادسة لمجلس الادارة ينبغي أن تعقد في نيروبي خلال شهر كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، وأن تستعرض وثائق مختارة من وثائق البرنامج يجرى اعدادها من قبل المدير التنفيذي لعرضها على المجلس في دورته السادسة (بما في ذلك التقدم المحرز بشأن طريقة تقديم الوثائق ، التي نوقشت خلال دورة المجلس الخامسة)، وأن تبدي تعليقاتها على الطريقة النموذجية لتقديم الوثائق من جانب المدير التنفيذي ، وأن تسدي المشورة الى المدير التنفيذي حول المعلومات التي تحتاجها الحكومات ، وأن تتبادل الآراء حول السياسات ، وتنظر في أي بنود أخرى قد يود المدير التنفيذي رفع تقرير بشأنها ؛

٤ - ويرجو من المدير التنفيذي أن يضع نصب عينيه ، في الاعداد لهذه المشاورات، ما تلقاه من ارشاد ومشورة أثناء الدورة الخامسة لمجلس الادارة ، وما قدم له خلال تلك الدورة من مشورة وتوصيات بشأن الوثائق .

الجلسة ٧٥
٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧

مقررات أخرى

قرارات ومقررات الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، وقرارات الدورتين الستين والحادية والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ذات الصلة بأنشطة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة

أحاط مجلس الادارة علما ، في جلسته الثانية والسبعين المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٧ ، بقرار الجمعية العامة : ٣١/٢٢ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ و٣١/١٠٨ ،

Digitized by UNOG Library

و ٣١/١٠٩ ، و ٣١/١١٠ ، و ٣١/١١١ (الفقرات ٣ الى ٦) ، و ٣١/١١٣ ، و ٣١/١١٤ ، و ٣١/١١٦ ، و ٣١/١٢١ المؤرخة في ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣١/٢٠٨ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ ، وبمقرر الجمعية ٣١/٤١١ ألف المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، وبقرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٣١ (د — ٦١) المؤرخ في ٥ آب/اغسطس ١٩٧٦ ، و ٢٠٤٠ (د — ٦١) المؤرخ في ٥ آب/اغسطس ١٩٧٦ ، وبالوثائق المقدمة الى مجلس الادارة في دورته الخامسة بشأن مختلف المواضيع التي تناولتها هذه القرارات والمقررات ؛ وبقرارات الجمعية العامة : ٣١/١٠ المؤرخ في ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ، و ٣١/٧٢ المؤرخ في ١٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣١/٩٣ و ٣١/٩٤ المؤرخين في ١٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣١/١١١ (الفقرة ٢) المؤرخ في ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣١/١٧٨ و ٣١/١٧٩ و ٣١/١٨٠ و ٣١/١٨٢ و ٣١/١٨٣ و ٣١/١٨٤ المؤرخة في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، وبقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي : ١٩٨٣ (د — ٦٠) المؤرخ في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، و ٢٠٢٨ (د — ٦١) و ٢٠٣٠ (د — ٦١) و ٢٠٣٤ (د — ٦١) و ٢٠٣٥ (د — ٦١) المؤرخة في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٦ ، و ٢٠٤٣ (د — ٦١) المؤرخ في ٥ آب/اغسطس ١٩٧٦ ، وبالتدابير التي اتخذها المدير التنفيذى بالفعل ، بشأن تلك القرارات او بخططه بشأن التدابير المقبلة او بكليهما ؛ وبقرارات الجمعية العامة : ٣١/١١٢ المؤرخ في ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣١/٣٠ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، و ٣١/٤٦ و ٣١/٤٧ و ٣١/٤٨ و ٣١/٥١ و ٣١/٥٢ و ٣١/٥٤ و ٣١/٥٥ و ٣١/٥٧ و ٣١/٥٨ و ٣١/٥٩ المؤرخة في ١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣١/١٤٩ و ٣١/١٥١ المؤرخين في ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ ، وبمقررات الجمعية ٣١/٣١٢ و ٣١/٤١١ باء المؤرخين في ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣١/٤٢١ ألف المؤرخ في ٢١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ و ٣١/٣١٦ المؤرخين في ٢٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ ، وبقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠١٣ (د — ٦١) المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٦ .

الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية : الاستعراض وأنشطة المتابعة

أحاط مجلس الادارة علما ، في جلسته السبعين المعقودة في ١٧ أيار/مايو ١٩٧٧ ، بتقرير المدير التنفيذى (٧٤) وبما يعتزمه بشأن تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتصلة بالمستوطنات البشرية ، وأذن له ، عملا بالفقرة ٢ من الجزء ثالثا من قرار الجمعية العامة ٣١/١١٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٦ ، أن يحيل الى الجمعية العامة ذلك الجزء من تقرير المجلس عن أعمال دورته الخامسة الذى يتناول الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية : الاستعراض وأنشطة المتابعة (٧٥) ، وذلك حالما يقره المجلس .

---

(٧٤) UNEP/GC/92 .

(٧٥) الفصل الرابع من هذا التقرير .

Digitized by UNOG Library

جائزة بهلوى الدولية للبيئة

أحاط مجلس الادارة علما ، في جلسته الرابعة والسبعين المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧ ، بالتقرير الشفوى للمدير التنفيذى عن جائزة بهلوى الدولية للبيئة ، وأيد زيادة أعضاء لجنة الاختيار الاستشارية من خمسة الى سبعة أعضاء .

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لمجلس الادارة وموعدها ومكانها

قرر مجلس الادارة ، في جلسته الخامسة والسبعين المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، أن تعقد دورته السادسة في نيروبي في الفترة من ٩ الى ٢٥ أيار/ مايو ١٩٧٨ وعقد المشاورات غير الرسمية في ٨ أيار/مايو ، وأقر جدول الأعمال المؤقت التالي للدورة :

١ — افتتاح الدورة

٢ — انتخاب أعضاء المكتب .

٣ — جدول أعمال الدورة وتنظيم أعمالها .

٤ — وثائق تفويض الممثلين .

٥ — تقرير المدير التنفيذى وحالة البيئة :

(أ) التقرير التمهيدى للمدير التنفيذى (بما فيه قرارات ومقررات الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، وقرارات الدورتين الستين والحادية والستين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة) ؛

(ب) تقرير عن حالة البيئة .

٦ — المسائل الخاصة بالتنسيق :

(أ) تقرير مجلس التنسيق البيئي ؛

(ب) مسائل أخرى خاصة بالتنسيق .

٧ — المسائل البرنامجية .

٨ — مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر — الاستعراض وأنشطة المتابعة .

٩ — مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية :

(أ) تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة وبرنامج عمليات المؤسسة ؛

(ب) الشؤون المالية وشؤون الميزانية والترتيبات الادارية .

Digitized by UNOG Library

١٠ - صنـدوق البيـئة :

(أ) تقرير عن تنفيذ الأنشطة البرنامجية للصندوق في عام ١٩٧٧ ؛

(ب) الحسابات المراجعة لعام ١٩٧٦ ، والحسابات غير المراجعـة لعـام ١٩٧٧ ؛

(ج) ادارة صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة والمسائل الاداريـة وشؤون الميزانيـة .

١١ - مشروع مبادئ السلوك لارشاد الدول في حفظ وتنسيق استغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثـر .

١٢ - تقرير عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٣٤٣٥ (د - ٣٠) : دراسة مشكلـة المخلفات المادية للحروب ، وخاصة الألغام ، وتأثيرها على البيئة .

١٣ - جدول الأعمال المؤقـت للدورة السابقة لمجلس الادارة وموعدها ومكانها .

١٤ - مسائـل أخـرى .

١٥ - تقرير مجلس الادارة الى الجمعية العامة .

١٦ - اختتـام الدورة .

تقرير الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق

طلب مجلس الادارة الى المدير التنفيذى ، في جلسته الخامسة والسبعين المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، أن يحيل الى الحكومات ، لغرض اعلامها ، تقرير الفريق العامل غيـر الرسمي المعني بالوثائق ، والذى اجتمع خلال الدورة الخامسة لاسداء المشورة اليه بشأن الوثائق ، مشفوعا بتعليقاته عن الوثائق ومدلولاتها .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثانـي

الوثائق المعروضة على مجلس الادارة في دورتـه الخامسـة

الرمـــز	العنـــوان
UNEP/GC/86	جدول أعمال الدورة وتنظـيم أعمالهـا
UNEP/GC/87	التقرير التمهيدى للمدير التنفيذى
UNEP/GC/88 و Corr.1 و Corr.2	حالة البيئة : مواضيع مختارة – ١٩٧٧
UNEP/GC/89	تقرير مجلس التنسيق البيئي عن دورته السادسـة (نيويورك ، ٢٠ – ٢١ تشرين الأول/اكتوبـر ١٩٧٦)
UNEP/GC/89/Add.1	المرفق الثاني : الخطوات المتخذة من أعضـاء مجلس التنسيق البيئي تنفيذا لاستراتيجيـات برنامج البيئة
UNEP/GC/90 و Corr.1	برنامج البيئة (المستويات الأول والثاني والثالث)
UNEP/GC/90/Add.1	التطورات الحاصلة خلال شبـاط / فبراير – نيسان / ابريل ١٩٧٧
UNEP/GC/90/Add.2	احتياجات البلدان النامية من التدريب والمساعـدة التقنيـة
UNEP/GC/91	الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة
UNEP/GC/92	الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – الاستعراض وانشطة المتابعة .
UNEP/GC/93	تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة وبرنامج عمليات المؤسسة
UNEP/GC/94	مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية : شـؤون الميزانيـة
UNEP/GC/94/Add.1	مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية : الاجراءات العامة والترتيبات الادارية
UNEP/GC/95 و Corr.1	تقرير المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني (تابع)

الرمز	العنوان
UNEP/GC/92/Add.1	خطة العمل لمكافحة التصحر (المشروع الأولي الثاني)
UNEP/GC/95/Add.2	التصحر : نظرة عامة (المشروع الأول)
UNEP/GC/95/Add.3	تقرير عن الاجتماعات التحضيرية الاقليمية
UNEP/GC/95/Add.4	تقرير عن حسابات عام ١٩٧٦ وخطة النفقات لعام ١٩٧٧
UNEP/GC/96	تقرير عن تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٧٦
UNEP/GC/96/Annex	تقرير عن تنفيذ برنامج الصندوق في عام ١٩٧٦
UNEP/GC/96/Add.1	تقييم مشاريع الصندوق
UNEP/GC/96/Add.2	الأنشطة البرنامجية للصندوق وحالة التبرعات الطوعية : ١ كانون الثاني /يناير - ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٧
UNEP/GC/97	الحسابات المراجعة لعام ١٩٧٥
UNEP/GC/98 و Corr.1 و Corr.2	ادارة صندوق البيئة
UNEP/GC/99	ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧
UNEP/GC/99/Add.1	الميزانية المقترحة لتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج الخاصة بصندوق البيئة للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ .
UNEP/GC/100	تقرير مرحلي عن الدراسة المعمارية والهندسية لتشييد مقر دائم لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في نيروبي ، كينيا
UNEP/GC/101 و Corr.1	مشروع مبادئ السلوك لارشاد الدول في حفظ وتنسيق استغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو اكثر : تقرير فريق الخبراء العامل الدولي الحكومي المعني بالموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر عن أعمال دورته الثالثة المعقودة في نيروبي في الفترة من ١٠ الى ٢١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني (تابع)

الرمز	العنوان
UNEP/GC.102	البيئة والانماء ، بما في ذلك الاستخدام غير الرشيد والتبديدى للموارد الطبيعية والانماء الايكولوجي
UNEP/GC/103	تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٤٣٥ (د - ٣٠) : دراسة مشكلة المخلفات المادية للحروب ، وخاصة الألغام ، وتأثيرها على البيئة .
UNEP/GC/104 و Corr.1	قرارات ومقررات الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، وقرارات الدورتين الستين والحادية والستين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ذات الصلة بأنشطة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة
UNEP/GC/104/Add.1	قرارات ومقررات الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، وقرارات الدورتين الستين والحادية والستين للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ذات الصلة بأنشطة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة
UNEP/GC/105	العلاقات مع المنظمات غير الحكومية
UNEP/GC/106	تقرير مجلس الادارة عن أعمال دورته الخامسة
UNEP/GC/INFORMATION/1 و Corr.1	خلاصة للأهداف والاستراتيجيات ومجالات التركيز المعتمدة لبرنامج البيئة
UNEP/GC/INFORMATION/2 و Corr.1	استحداث وتنفيذ شبكة الرصد البيئي العالمي
UNEP/GC/INFORMATION/3	مقررات الدورات الأربع الاولى لمجلس الادارة بشأن سياسة البرنامج وتنفيذه
UNEP/GC/INFORMATION/4	فريق حفظ النظم الايكولوجية
UNEP/GC/INFORMATION/5 و Corr.1	سجل الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة
UNEP/GC/L.41	مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية : تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن شؤون الميزانية : ١٩٧٥ - ١٩٧٩

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني (تابع)

الرمز	العنوان
UNEP/GC/L.42	التقرير المالي والحسابات لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦
UNEP/GC/L.43	التقرير المالي والحسابات المؤقتة لصندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦
UNEP/GC/L.44	ميزانية تكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، وتقرير الأداء للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧
UNEP/GC/45	وضع أساس منطقي لتوزيع النفقات بين الميزانية العادية وصندوق برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة : تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية
UNEP/GC/L.46	الميزانية المقترحة لتكاليف البرنامج وتكاليف دعم البرنامج الخاصة بصندوق البيئة للفترة ١٩٧٨- ١٩٧٩ : تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الى مجلس الادارة
UNEP/GC/L.47	المسائل الخاصة بالتنسيق في أنشطة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة : تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية
UNEP/GC/48	بيان تمهيدى من المدير التنفيذى
UNEP/GC/L.52	وثائق تفويض المشلين .

- - - - -

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 9.00
(or equivalent in other currencies)

15194—September 1977—600

GA/OR/32, Suppl. 25

Digitized by UNOG Library